سوسيولوجيا

زدني علماً

بيار أشار

سوسيولوجيا اللغة

مع مقدمة من المؤلف
خاصة بالطبعة العربية

منشورات عويدات
بيروت - لبنان

بيار أشار

سوسيولوجيا اللغة

مع مقدمة من المؤلف
خاصة بالطبعة العربية

تعريب
الدكتور عبد الوهاب ترو

منشورات عويدات
بيروت ـ لبنان

ويشمل، كمرحلة أولى، الكتب التالية:

1 ـ الأطفال وعدم التكيّف/ روجيه بيرّون.
2 ـ سوسيولوجيا الإعلان/ جيرار لانيو.
3 ـ إعداد المعلمين/ غاستون ميالاريه.
4 ـ التحليل النفسي والأدب/ جان بلأمان نويل.
5 ـ الڤاتيكان/ بول بوبار.
6 ـ الحماية الدولية لحقوق الإنسان/ باتريس رولان ـ بول تاڤرنييه.
7 ـ ديون العالم الثالث/ جان ـ كلود برتيليمي.
8 ـ ابن رشد والرشدية/ موريس روبن حيّون ـ آلان دوليبيرا.
9 ـ وسائل الإعلام في المستقبل/ فردريك ڤاشور.
10 ـ سوسيولوجيا اللغة/ بيار أشار.
11 ـ الصراع الاقتصادي في العلاقات الدولية/ ماري هيلين لابيه.
12 ـ المجالس الاقتصادية والاجتماعية في العالم/ بيار بودينو.

Les Editeurs,	*Le Cessionnaire,*
P.U.F.,	
PRESSES UNIVERSITAIRES DE FRANCE	EDITIONS OUEIDAT
	☎ 831570 - Fax (1) 421003
Le Président du Directoire	B.P. 623 Beyrouth - Liban

FAIT EN DOUBLE EXEMPLAIRE A PARIS, LE 22 MAI 1995

الطبعة الأولى 1996

مقدمة المؤلف للطبعة العربية

عندما علمت أن هذا الكتاب قد ترجم إلى اللغة العربية خالجني شعور كبير باللذة. فالموضوع الذي يتناوله لا يمكن أن يكون بعيداً عن قضايا اللغة. لذلك أرغب أن تشكل الأبحاث التي نجهد في صدد توثيقها حافزاً من أجل تصور أفضل للحالة اللغوية المعقدة.

نحن ندرك جيداً أن اللغة العربية هي مشابهة لوضع الحالات اللغوية التي تحدث عنها فيرغيزون في تعريفه لمصطلح الثنائية. وبالفعل إن الوحدة الرمزية الثابتة للغة العربية تغطي عدّة حالات واقعية ومختلفة، غير أنه من الصعوبة بمكان أن نجد لها تصوراً مشتركاً. فإذا كانت ثنائية اللغة تدعم نظرية الوحدة الرمزية للممارسات اللغوية على صعيد الواقع، فهذا المثل هو بلا ريب أفضل الحالات الموجودة في العالم بالإضافة إلى اللغة الصينية. تجدر الإشارة إلى أن هذه الأخيرة تستند إلى وحدة مترسخة ناتجة عن سلطة سياسية مركزية، في حين أن وحدة اللغة العربية تقوم بجوهرها على أساس مرجعية مشتركة تعود إلى نص تاريخي مكتوب في إطار تنوع قديم وفي رواية مكتوبة لا تخلو من الغموض الذي تمّ الكشف عنه في مرحلة لاحقة. لقد تشعبت التنوعات الشفهية الحديثة لدرجة أن أكثر الحالات الإجتماعية والسياسية في العالم لم تعد تعتبر بأنها تنحدر من اللغة عينها. فالسلطات السياسية التي تحكم البلدان العربية متعددة، كما أنها تنتهج سياسات لغوية متنوعة. ومع ذلك، ما تزال العربية متمسكة بمرجعيتها إلى المعيار نفسه، وما تزال الكتابة الحديثة تعيش توتراً صعباً. فهي تسعى إلى التوافق في الممارسات الشفهية الحيّة رغم كونها متنوعة وفي الأشكال القديمة التي يطغى عليها طابع التوحيد الخاص باللغة القرآنية. كل من يقرأ هذا الكتاب سيجد نفسه مشدوداً بدون شك إلى التمييز الذي وضعناه حول اللغة اللسانية واللغة الإجتماعية.

زيادة على ذلك، سوف يشعر القارئ بالدهشة عندما يطالع الأجزاء التي خصصت للتنوع ولتعددية اللغة. إن الحفاظ على الوحدة الرمزية للممارسات اللغوية المختلفة يفترض استخداماً عملياً واسعاً للكفاءات المتعددة للناطقين. لقد تنامت هذه الظاهرة وذلك بفضل وجود لغات متنوعة في سجل اللغة العربية وإن كان ذلك من خلال لغات سبقتها زمنياً مثل البربرية أو الآرامية أو اللغات الأوروبية. فاللغات المتواجدة في الفضاء المتوسطي لم تنتظر قدوم الاستعمار كي تفرض وجوداً معيناً. إن هذا الوجود بالإضافة إلى فترة إزالة الإستعمار التي ترافقت بظواهر كان لها صفة العالمية، أديا إلى زيادة مساحة التدخلات في الممارسات اللغوية.

وعلى الرغم من ذلك يتعين علينا أن نلفت انتباه القارئ إلى الاضرار الناجمة عن هذه الحالة المتميزة. نشير أيضاً إلى أن نص هذا الكتاب يتوجه أصلاً إلى الجمهور الفرنسي الذي يعيش في عالم تسيطر عليه إيديولوجية لغوية آحادية منظمة وفق معايير دقيقة.

وفي هذا الاطار بذلنا جهوداً كبيرة كي نثبت واقع التنوع والتعددية اللغوية وكي نبيّن بأنه ليس هناك من حالات هامشية. كل ذلك يبدو جلياً بالنسبة للقارئ العربي. آمل بأن لا يشعر بالتفاهة النسبية التي تتطلب منا بعض الإلحاح وأن لا ينفر منها. وبالتالي قد يتمكن من إدراك أهمية الطريقة فيما يتعدى إثبات شرعية الموضوع. وبشكل مترابط إن الجزء المخصص للخطاب (في الفصلين الرابع والخامس) يقلّل من تأثير هذا الأخير في اختيار اللغة التي يستخدمها العرب دائماً في أبحاثهم أو بكل بساطة في تفكيرهم الشخصي. وبإيجاز، إذا أردنا أن نستبعد كل تصوّر ناتج عن علم الاستعمار، يتوجب علينا أن نكون مستعدين لفهم هذا النص، وبكل تأكيد من وجهة نظر عالمية، شرط أن تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المحيط الإجتماعي الذي يتوجه إليه هذا الكتاب في الإصل.

وعلى ضوء هذه الاعتبارات، يحدونا الأمل الوطيد بأن هذا العمل سوف يساهم بنشر الإشكاليات العلمية لعلم إجتماع اللغة بشكل أفضل، كما أنه

سيفتح الطريق أمام أبحاث مستقبلية في هذا المجال بسبب وجود عدد من الحضارات التي لها في الأصل علاقات مختلفة مع الكلام واللغات.

بوسعنا القول بأن هذه الأبحاث سوف تدفعنا إلى التطور، وذلك حين نعيد طرح الأسئلة حول بعض الموضوعات التي لا يرقى إليها الشك.

يار أشار

1995سبتمبر

مقدمة المعرب

اللغة بين التصور العقلاني والقيمة الرمزية

يعترفُ كل باحثٍ في اللسانيات بأنّ **سوسور** هو أوّل عالم لغوي استطاع أن يؤسس نظاماً معرفياً متماسكاً. لقد شاء القدر أن يؤلف كتابه **«دروس في اللسانيات العامة»** باللغة الفرنسية. ومنذ ذلك الحين، أصبحنا نحددّ الفرق بين اللغة (langue) والكلام (langage) واللفظ (parole)، بعد أن كانت هذه المصطلحات غارقة في الغموض. نشيرُ أيضاً إلى أنّ ترجمتها إلى اللغة العربية أمراً سهلاً.

سنحاول في هذه المقدّمة أن نرشد القارىء العربي إلى الأسس العلمية لبعض المفاهيم التي عُرضتْ أو صِيغَتْ في سياق البحث بهدف تطبيق النموذج اللساني في العلوم الاجتماعية. وكان قدرُ **بيار أشار**، مؤلف كتاب **«سوسيولوجيا اللغة»** (1993) أن يُجبرَ على التنقل والترحال بين اللسانيات والسوسيولوجيا؛ وأن يختار سلسلة **ماذا أعرف؟** (Que sais-je) التي ترغب دوماً بالجمع والملائمة بين الاختصاص الضيق والدقيق ودائرة المعارف. من هنا تبرز أهمية المعلومات الواردة في هذا الكتاب الذي يعالج مسألة تعدّد اللغات في كندا واللوكسمبورغ والسنغال وحالات التغيّر في مستويات علم الأصوات والنحو والدلالة كما وردت عند **لابوف**، عالم الاجتماع الأميركي. لقد تناول هذا الكتاب أيضاً طرق إستطلاع الرأي في الدول الديمقراطية الحديثة إستناداً إلى نظرية **هابرماز** التي ترتكز على مبدأ أخلاق التواصل المبني على أصول عقلانية.

إنّ ما يشكّل مادّة معرفية جديدة هو إفساح المجال أمام توظيف المصطلحات اللسانية في علم الاجتماع السياسي من زاوية التمثيل في كل مظاهره حيث أنّ المنتخَبَ يضطلعُ بدور الناطق (locuteur) واللافظ (énonciateur) معاً: كونه يعبّر عن إرادة ناخبيه، أي أنه ينطق بخطاب الذين صوتوا له. كما أنّه يعبّر عن رأيٍ مستقلٍ وخاصٍ به. لا مفرّ إذاً من تبني وجهة

نظرٍ جدلية في تشكيل الخطاب. لعلّ مفهوم **البرغماتية** (pragmatisme) هو الذي يحدّد لنا أطر هذا العلم الناشيء؛ لأنه يوضح العلاقة بين الكلام والسيرورة الاجتماعية. تجدر الملاحظة إلى أنّ النظام التعليمي، الذي كان سائداً منذ أرسطو وشيشرون (Ciceron)، يقوم على فنّ الإقناع والفصل بين الكلام والعمل. لا شك أنّه نموذج للتصوّر العقلاني حيث الناطق يعبّر موضوعياً عن العالم ويلجأ إلى البلاغة (rhétorique) والصوّر البيانية.

غير أنّ النظريات اللسانية الحديثة تجاوزت هذا النمط المعرفي، فهي تعتبر أنّ هناك أفعالاً كلامية «actes de parole» تنشيء عملاً أو حدثاً منذ لحظة نطقها. نعطي مثلاً على ذلك فعل «وعد» أو فعل «طرد». رغم هذا التعارض مع المثالية المجرّدة التي تصف المعنى من الزاوية السيكولوجية أو الميتافيزيقية، لا بدّ من الاعتراف بأنّ كتب النحو (grammaire) لا تحدّد المعنى إلاّ بشكلٍ جزئي. هذا ما أراد أن يدافع عنه عالم الاجتماع **بورديو** في كتابه **«ماذا يعني الكلام»** (1982) (ce que parler veut dire). لأنّ ما يتمّ التبادل به ليس اللغة (وفق مصطلح سوسور)، بل الخطاب الذي يستلهم المعنى من «الخارج» أي من«السوق اللغوي» (marché linguistique). وبالتالي، يكتسبُ هذا الخطاب قيمة رمزية تنبعُ من التجارب الفردية ومن التضمين والإيحاء (connotation). حينئذٍ يُبنى التواصل بين المتحدثين، كونهم **الممثلين الإجتماعيين** (acteurs sociaux) على مبدأ **«الحوارية» وتعدّد الأصوات** (وفق مصطلحات**باختين** (BAKHTINE)): المعنى ليس موجوداً من قبل، بل هو صادرٌ عن تجابه المجموعات الإجتماعية من أجل إمتلاك الدلالة. تلك الدلالة لم تعد لغوية فقط، بل أصبحت تحت تأثير بعدٍ برغماتي. من هنا تطرح البرغماتية مسألة وجود الناطق، لأنّ المباشرة بالكلام، كما يقول **فوكو**، هو حدثٌ إجتماعي خطير لأنّه يحدّد الآخر من خلال الخطاب ويعيّن المواقع بين الباث والمتلقي. كما أنّه يجبرنا على الإستماع والإعتراف أو على الرفض والتجاهل. وبالتالي، يشكّل الخطاب على أساس التفاعل (interaction) وفي إطارٍ من العلاقات التي تستند إلى مرجعية معرفية. لا يهمّنا الفاعل أو الناطق من الناحية النحوية المتوفرة سلفاً، بل ما يحدث في أفق الملفوظية(énonciation) من تشكيلٍ خطابي (formation discusive)ومن تعيين جنس الخطاب وموقع المتكلم. لاشكّ أنّ الخطاب القضائي هو الحد الأقصى

لأنّه يؤسس الحدث مباشرة. لا يصدر القاضي الحكم بإسمه الشخصي، بل بإسم المؤسسة التي تشرّع خطابه وتمنحه السلطة للقيام بذلك العمل.

نأملُ من هذه الترجمة أن تكون حافزاً للقارىء العربي كي يقارن ويحلّل هذه المصطلحات الحديثة وكي يتمكن يوماً من التطبيق المثمر والمنتج في حقل اللغة العربية التي ما زالت صامدة أمام رياح التفتيت والتجزئة، على عكس ما أصاب اللغة اللاّتينية من تفرّع وتشتّت، إنها الآن لغة ميتة (langue morte). جديرٌ بناأنّ نحافظ على صلابة اللّغة العربية كي تبقى لغة حيّة (langue vivante) وكي تكتمل الرسالة الحضارية في حماية التراث العربي. رجاؤنا بهذا العمل أن نكون قد أسهمنا في نقل نظامٍ معرفي جديد إلى لغتنا. فليسامحنا القارىء على ماقد غاب عنا من غير قصد. والله ولي التوفيق.

د. عبد الوهاب ترّو

أستاذ في الجامعة اللبنانية

مدخل

الكلام واللسانيات والسوسيولوجيا

لا نبتكر شيئاً جديداً عندما نعترف بأنّ النشاط الإنساني يتجلّى في الإطار الإجتماعي. وفي سائر الأحوال، من البديهي أن نتحدّث عن التواصل وأن نطلق تسمية اللغة على الجهاز الرئيسي الذي يستخدمه الناس من أجل التخاطب بين بعضهم بعض في المجتمع.

ورغم ذلك، تثير هذه المسلّمات البديهية بعض الإشكالات. من الآن فصاعداً، يتعيّن علينا أن نقدّم تعريفاً لمفاهيم الإطار الإجتماعي والتواصل واللّغة. لا يعتبرُ الإطار الإجتماعي، أي المجتمع ذاته، وفي منتهى البساطة مجرّد الحدث التجريبي حيث يعيش الناس في حقبة معينة وفي مكان محدّد. إنّه نسقٌ من العلاقات المستقرة والثابتة والمتجذرة في صلب المؤسسة التي توزع المراكز وتحدّد المهّمات والمواقع المختلفة بين أعضاء الجماعة. كما أنّ هناك عدداً، لا يستهان به من هذه العلاقات، إن لم نقل بمجملها، يستخدمُ اللغة ويعتمدُ نموذجاً معيناً من التواصل.

فما هو إذن دور اللغة في هذه السيرورة (processus) الإجتماعية؟ كي نجيب على هذا التساؤل، ينبغي علينا أن نأخذ على محمل الجدّ البناء الداخلي للنشاط اللغوي. وفي السياق نفسه، كيف تؤثر الطبيعة الإجتماعية للنشاط اللغوي على بنيته الداخلية؟

I ـ الكلام واللّغات

إستناداً إلى **فرديناندو سوسور**، المؤسس الشهير لعلم اللسانيات، يعتبرُ الكلام[1] نشاطاً تستحيل ممارسته الاّ من خلال إطار اللغة. تجدر الإشارة إلى أنّ

---

(1) من الصعوبة بمكان العثور على ترجمة دقيقة لمصطلح «Langage» كما ورد عند سوسور. لقد اختلف اللسانيون في اجتهاداتٍ متعددة منها: اللغة، النطق، القول، الكلام، الحكي، اللفظ. راجع في هذا الموضوع:

أ ـ **فرديناند دو سوسور: «دروس في اللسانيات العامة»** تعريب صالح القرمادي، محمد الشاوش، محمد =

كتاب **«دروس في اللسانيات العامة»**[1] قد تمّت صياغته باللغة الفرنسية، ولا ضير في ذلك، فهو الذي كشف الفرق بين «الكلام» (langage) واللغة (langue)، بين نشاط الكلام والإطارالذي يتيح له الممارسة. وتبعاً لهذه الحالة، تبدو المرجعية في اللغة مثيرة للإهتمام وتحثنا على تعريف مصطلح«الكلام»[2]. يحدّد كتاب **«دروس في اللسانيات العامة»** مفهوم «اللفظ» (parole) بالإستعمال الفعلي للغة، في حين أنّه يعرّفُ اللغة كنظامٍ تأويلي قابل للمشاركة ومفترض من خلال اللفظ الفردي: لا تصبحُ اللغة ضرورية كي يكون اللفظ جلياً ومعقولاً، وكي ينتج كل تأثيراته. بيد أنّ اللّفظ يصيرُ ضرورياً أيضاً كي تتأسس اللغة. إنّ حدثَ اللفظ هو الذي يسبق زمنياً».

لعلّ ذلك ما يجعل اللغة (بصيغة المفرد) تتأطر داخل نشاط الكلام الذي يتجاوزها من «أسفل» وداخل اللفظ من «أعلى»؛ كونه نشاطاً عاماً وملكة إنسانية. فاللغة ليست شيئًا سوى إنجازٍ خاص تابع من قدرة الإنسان على التخاطب. إنّها في الوقت نفسه مؤسسة راهنة ونتاج يحمل بصمات الماضي. وهكذا، يتحول الكلام الى موضوع قابل للمقاربة في مختلف العلوم: علم النفس، والأنتربولوجيا (anthropologie)، وفقه اللغة، الخ. ثمّة اتفاقٌ ضمني بين اللسانيين على توصيف النشاط اللغوي كسيرورةٍ تؤدي إلى «إنتاج المعنى». ومردّ ذلك الأمر إلى العلاقة الثابتة والمنهجية بين الأشكال المتضمنة في اللغة.

1 ــ **اللغة واللغات:** لقد ذكرنا آنفاً أنّ سوسور عرّف اللغة بالنظام (système) الذي يدعم تأويل الخطاب الخاص في إطار جماعة معينة. غير أنّ

= عجينة، الدار العربية للكتاب ـ 1985 (ص. 10).

ب ـ **الدكتور عبد السلام المسدّي: الفكير اللساني في الحضارة العربية.** الدار العربية للكتاب، الطبعة الثانية 1986، (ص. 392: ثبت المصطلحات الأجنبية).

ـ **ملاحظة:** لقد اخترنا مصطلح «الكلام» كي نعرّب «Langage» الذي يعتبر السمة الفاصلة بين الحيوان والإنسان، لأن هذا الأخير هو الموجود المتكلّم باستثناء كل المخلوقات في الطبيعة. المترجم.

(1) يصنّف كتاب **«دروس في اللسانيات العامة»** كمرجع مهم ينسبُ إلى **سوسور** رغم أنّ هذا الكتاب العلمي جُمع من قبل تلامذة هذا الأخير على شكل ملاحظات سُجلت أثناء المحاضرات (**بالي، سيشهي، ريدلنغر**).

(2) تستخدم اللّغات الأصوات والإستماع بشكل عام، بيد أنّ ذلك ليس شرطاً ضرورياً، فإذا كانت الكتابة كممارسة متفرّعة عنها، تفترض ممارسات شفوية. بالمقابل، تعتبرُ اللغات الإشارية لغةً كاملةً ومستقلة وقادرة على أن تكون اللغة الأولى للأطفال الصم المنحدرين من آباء مصابين بالصمم (1983) (Cf. Cuxac).

هذه اللغة لا تخضع مباشرة للمراقبة، بل يرتبط أمرها بتوفر مجموعة من العبارات تيسّرَ لها أن تُنجز قبلها. لقد إستخدمنا قصداً صيغة المفرد كي نقيم تقابلاً بين اللغة (النظام) واللفظ (النشاط)، وكي نترك المجال مفتوحاً أمام مسألة تنوع اللغات. من المسلم به، يتضمن عمل اللساني إمكانية إستنتاج القواعد المشتركة التي تجيز عملية ربط **الأشكال والتأويلات** في كل مجموعة من مختلف العبارات الصادرة عن ذات اللغة. حتى الآن، لم يتوفر لدينا أي مقياس خارجي ما قبلي (a priori) قادر على أن يحدّد، في كل مناسبة، كل ما يتعلق بالبنية اللغوية.

لعل ذلك ما يدفعنا إلى القبول، بانّ مجموعة معيّنة من العبارات المتداولة والخاضعة للتأويل في نفس المجال الإجتماعي (espace social) هي التي توّجه عمل اللساني كي يُصنّفها داخل النظام اللغوي نفسه. تعبّر اللسانيات عن وجهة النظر التي تتصوّر النظام من داخله وتفترض سلفاً وجوده.

سنلاحظ في الفصل الثاني من هذا الكتاب كيف أنّ التحديدات التي تستوحي من وجهة النظر السالفة الذكر يعوزها الوضوح والدقة والثبات. فاللساني يبقى مرتهناً للتوزيع الإجتماعي الذي يبرمج الممارسات اللغوية، حتى وإن كانت اللغة الغرض الخاص الذي يخضع لسلطته. إنّ اللغات تنحدر، في مجمل اختلافاتها، ضمن اطار المنظور الإجتماعي الذي يتّصف بتمثيل وبترميز الممارسات. وعلى هذا النحو، تعتبر اللغتان الفرنسية والإيطالية متمايزتين. لعل الأمر متشابه ايضاً في اللغة العربية التي يتم التداول بها في سوريا والمغرب. ورغم ذلك، من الناحية الموضوعية فإن أوجه الإختلاف هي بنفس القدر بين العربية في سوريا والعربية في المغرب، كما هو الوضع بين الفرنسية والإيطالية.

وفي موضع آخر، يسترعي انتباهنا الإختلاف بين لغة اللساني واللغات من خلال وجهة النظر الإجتماعية التي تتجلىّ في مجال مغاير. وفقاً للساني، يحذف كل لفظٍ لا يخضع إلى أحكام العقلانية والوضوح، كما أن كل تركيب يلغى، حين لا ينتمي إلى البنية النحوّية.

أما في إطار المنظور السوسيولوجي، لا يعتبرُ كُل لفظٍ مرتبطاً دائماً باللغة. يتعيّن علينا أن نحدّد الفروق بين اللغات واللهجات (dialectes) واللهيجات الريفية (patois) وأصناف الكلام (parlers)، والرطانة (jargons). وما ندعوه باللغة، يتغيّر

تبعاً لممارسات الأدباء والأزمنة كما أن مصدر النشاط اللغوي في الكلام لا ينحصرُ دائماً في أطار نظام معيّن، مع الإشارة إلى أنّ مجمل الأنظمة اللغوية هي غير متكافئة. فمن الناحية السوسيولوجية وما نلاحظه؛ هو أننا نخصّص موقعاً مميزاً للإختلافات بين الممارسات اللغوية. وبالتالي لا شيء يضمن بأن كل ما يشير إلى خصوصية اللغة، قادرٌ على أن ينصهر في نظام يتصف بالمنهجية (systématisable).

2 ـ **التغيّرات**: قد يتمكن اللسانيون يوماً من الوصف الدقيق والمفصّل للغات، غير أنّ تلك اللغات تبقى خاضعة بدورها للتعريف من قبل **الممثلين الإجتماعيين** (acteurs sociaux). إنّ الذين إنكبوا طويلاً على دراسة علوم اللسانيات، كما حدّدها **سوسور**، لم يتصدروا اللائحة التي تخصّ كل من شرع بوصف اللغات. مع الإشارة، إلى أنّه بوسعنا إعتبار كل ما ورد في الأبحاث اللغوية يستحقُ أن نطبق عليه الشروط العلمية. لقد إعتمد النحاة والبلاغيون خلال تاريخهم الطويل على قدراتهم العلمية وعلى نباهتهم كي يتبينوا أصول المعرفة. ورغم ذلك، باستطاعتنا ترتيب اللسانيين المعاصرين في خانة المتخصصين بالمذهب الوصفي (descreptivistes)، فضلاً عن أنهم قد تميزوا بالأصولية والمنهجّية.

ومنذ ذلك الوقت، عزم النحاة الكلاسيكيون على وصف الممارسات وحاولوا تصنيفها. نذكر منهم على سبيل المثال **فوجيلا** (Vaugelas) الذي تناول مناهج الاستعمال اللغوي في القرن السابع عشر، كي يحدّد أصول الأختيار بين ما هو صحيح وأفضل. وفي نفس الحقبة، أرسى أسياد«**البور رويال**» (port-royal) قواعد «النحو العام العقلاني». لقد كان همهم الوحيد يكمن في إختيار كل ما يتعلّق باللغة المعيارية والمتداولة وفي أدراك النظم العامة التي تجعل الإنتاج اللغوي جلياً. وفي منتصف القرن التاسع عشر سادت وجهة نظر مختلفة ولا سيّما في المانيا، حيث أعطيت الأولوية للتطوّر التاريخي للغات. كما أصبح علم الاشتقاق اللغوي (étymologie) الذي كان يعتبر، لفترة معيّنة من طرق إبداع الخيال والرغبة العابرة . علماً دقيقاً. لقد مهّد المنهج الذي إستند الى المقارنة والذي كان مستخدماً من قبل النحاة إلى شق الطريق امام مفهوم اللغة كما ورد عند **سوسور**

(Saussure) بيد أننا نحو باللائمة على هذا المنهج من خلال النظرة بسبب لجوئه إلى تفتيت الوحدات اللغوية.

وبالفعل، لقد تمّ دمج هذه المكتسبات في حقل اللسانيات المعاصرة. غير أنّ هذه الأخيرة استعانت بالرصيد النظري لمصطلح النظام اللغوي (على غرار النحاة الكلاسيكيين). لكنّها تجنّبت الإختيار مبدئياً بين الاستعمال الصحيح والرديء. كما أنها سارت على منوال المختصين باللسانيات التاريخية وركزت على الطابع الشفوي والتجريبي للحدث اللغوي. ثم تمحورت حول المظهر الآني (synchronique). ورغم ذلك، لم تستطع التخلّص من ميزتين سبّبا لها الإنزعاج:

ـ ينشأ الإختلاف عن الحدث اللغوي، كما أن تقنيات الوصف تعجز عن إحتواء كل شيء.

ـ يتجلّى التغيير بفعل مرور الزمن. هذا ما يجعل من العسير معرفة ما إذا كانت اللغة نظاماً محدّداً وغير قابل للتحوّل.

وبإختصار تبيّن اللغات حقيقة ما ندعوه بالتغيّر (variation). لقد باشر اللساني الأمريكي **لابوف** (Labov) بدمج المتغيّرات في وصف الأفعال اللغوية بشكل منهجي؛ ونتج عن أبحاثه(راجع الفصل الثالث) أنّ كل لغة هي حكماً متغيّرة، ذلك يعني أن الإنتاج اللغوي وإن كان صادراً عن ذات الشخص المتكلم ينجم عن استخدام عدّة قواعد متنافسة في آن واحد.

لعلّ كل متحدّث بالفرنسية يعرف بكل تأكيد ظاهرة الوصل (liaison) الصوتي. فنحن نتمكن من لفظ عدّة صوامت (consonnes) في آواخر الكلمات، إن لم تشكل مقطعاً (syllabe) مع الكلمة التالية عندما تبدأ بحرف صائت «ils sont à paris»:(voyelle) تلفظ «son-à-paris» أو «son-ta-paris». فالمتحدثون يدركون ظاهرة الوصل عندما يراقبون طريقتهم في الكلام. ورغم ذلك، فإنهم لم ينجزوا كل عمليات الوصل. كما إننا لم نستطع أن نتنبأ بحصولها بكل دقة.

ثمة ظواهر متغيّرة تبقى متخفيّة. وبالتالي إن الصائت (e) قد يلفظ أثناء الكتابة أو لا يلفظ، دون أن يثير ذلك الأمر إهتمام المتحدّث. إن ظاهرة نطقه تتعلق بطريقة لفظ الحروف الأخرى بعد سلسلة من حرفين صامتين. فإن حرف

(e) يحافظ على لفظه، كما في الكلمات (grenier,marche vite)[1]. في سلسلة من حرفين صامتين إذا تلاهما حرف (e)، حينئذ، يتوجب الحفاظ عليه. هناك إذن تناوبٌ بين نطق الجمل التالية:

«Je m(e) le d(e) mande»
«Je m' le d'mande»
«J(e) me l(e) demande»,
«J'me l' demande»

ورغم ذلك، لم نستبعد الإداء النادر :«je me l'demande»[2].

وهكذا، لن نعمد إلى تسجيل التغيّر الاّ من خلال الطريقة الإحصائية. فكل متحدّثٍ لا ينجز دائماً كل عمليات الوصل كما أنه لا يوجد أي شخص قادر على إبطاله. هناك ميولٌ غير متساوية عند كل ناطق كي يحافظ على الوصل ويؤديه كلما فطن إلى ما يقوله.

وما يبعث فينا الدهشة، هو أنّ اللسانيين قد انتظروا حتى أواسط القرن العشرين كي يضيفوا إلى وصف اللغات الظواهر التي تندرج في هذه الخانة بشكل منهجي[3].

والجدير بالملاحظة أن **فوجيلا** قد عالج التغيّر عندما نظّم الممارسات وكان يفضل مراقبة إستعمال اللغة في البلاط الملكي. كما أن **«بوزيه»** إعتمد طرق الكلام في مقاله «اللغة» الذي صدرت في الموسوعة، إستناداً إلى الشرعية السياسية للمتكلمين. تصبح اللهجات (dialectes) متداولة في حال أن الأمة لم تكن موّحدة. امّا بالنسبة للحكومة، لا يوجد سوى إستعمال شرعي، وكل ما يتبقى يتزاح إلى حقل اللهجة الريفية (patois) التي ينطق بها أفراد عامة الشعب.

أمّا بالنسبة للسانيين الذين سبقوا **لابوف**، فقد كان لديهم الميل إلى إعتبار أن ما يحدث في التغيّر ليس متوقفاً على السياق اللغوي، بل على الأحوال

---

(1) نقتبس هذه الأمثلة من غاديه (F.Gadet) (1989) (ص. 82).

(2) يفضل الروائيون هذا الشكل عندما يرغبون بإدخال تأثير الشفوية (effet d'oral). وفي نفس الوقت، عندما يقصدون اللغة الفرنسية العامة (français populaire) أو النبرة الباريسية (accent parisien).

(3) نشير إلى الأعمال الأولى لمارتينه (Martinet) (1955) التي تناولت تكيف «البدائل الحرة» (variantes libres). كما أن لابوف (Labov) عرض الإشكالية التي سمحت بالوصف المنهجي لهذه الظاهرة مع إعتبار بعدها الإحصائي.

الإجتماعية للكلام. ويرجع كل ذلك إلى اللهجات المختلفة أي اللغات المتجانسة والمختلفة من زاوية المفاهيم. ليس هذا الإتجاه مطلقاً. كما أن أبحاث اللسانيين المختصين باللهجات (**جيليوريون** (Gillieron)، **وغوشا** (Gauchat) شكلت مصدر إلهام ولاقت تشجيعاً عند **لابوف**.

وحين نأخذ بالحسبان ظاهرة التغيّر، يتعيّن علينا أن نؤمن تغطية العناصر السوسيولوجية في الوصف. إنّ بحثاً إحصائياً يتناول بشكل مفصل تواتر الوصل ضمن المحيط اللغوي والكيان الإجتماعي للتحدث أو للثوابت الإجتماعية، لا يفضي دائماً إلى نتائج حاسمة تعتمد على الاستدلال، إذا لم يتوفر الربط في آنٍ واحد بين هذه الابعاد الثلاثة. لا شك أن هذه الظاهرة تتصف بالمنهجية.

ذلك أنه من اليسر أن نبرهن على التغيّر في مجال علم وظائف الأصوات (phonologie) في حين إنه يصعب علينا ملاحظته في نطاق النحو، وبحجة أقوى، في علم الدلالة (sémantique). غير أنّ هذا الأمر، لن يلغي حدث التغيّر: فاللغات ليست شيئاً متجانساً. ففي كل لحظة، وبالنسبة لكل متحدثٍ تتعايش قواعد نحوية غير منسجمة حيث يكمن النظام الوحيد والثابت في إحتمالات الإختيار.

يتعيّن علينا إذاً أن نرسم موقع التغيّر في التحليل اللساني. ثمة قواعد إلزامية جاهزة في اللغة وغير خاضعة لعامل التغيّر. فكل متحدثٍ بالفرنسية يميّز بوضوح بين الصوتين (b) و(p). ويستخدم أيضاً اداة التعريف في النحو على خلاف اللغات مثل اللاتينية والروسية. أمّا في علم الدلالة، ورغم الفروق التي نسجلّها في إستعمال أزمنة الفعل، فإن الهندسة العامة ما زالت مبنية على أساس القواسم المشتركة.

أمّا بالنسبة للغة، وحين نفترض أنها تتسم بالدقة الكاملة يتيسر لنا سبل ترتيب النظام اللغوي على الوجه الآتي:

اللغة	الحالة
القسم الإلزامي	قواعد نحوية يتشارك فيها الناطقون ومطبّقة بدون تغيّر.
القسم المتغيّر	قواعد نحوية مبنيّة على التناوب. يختار الناطقون الإحتمالات المتغيّرة وفقاً للموقع.
القسم المرتكز على اللهجات	قواعد نحوية مبنيّة على التناوب، توزيع إلزامي للناطقين في حالة الإنتاج اللغوي.
الإنتاج والأداء الكلامي بين اللغات	إقتباس، تبدّل اللغة.

كما بوسعنا تصنيف اللغّات على النحو التالي:

اللغة المحدّدة بدقة	القسم الإلزامي السائد.
لغة متجانسة مع التصنيف الإجتماعي (موقع الثنائيه اللغوية)	القسم المتغيّر السائد. العامل الحاسم: الوضع الاجتماعي
لغة في طور التحوّل	القسم المتغيّر السائد العامل الحاسم: عمر الناطق.
موقع الإحتكاك	إقتباس، تناوب متكرّر أو متغيّر عند كل الناطقين.
التوزيع الوظيفي	تغيّر تمّ ضبطه من خلال سوسيولوجيا الحالات.

وهكذا، فإن ظاهرة التغيّر تكتسب أهميتها، قبل كل شيء، من التأثير الذي تتركه على الدراسة اللغوية للكلام الذي يجبرنا على أخذ الجانب الإجتماعي بعين الإعتبار. كما أنّ اللسانيات ذات المنحى التغيّري (variationniste) تبدو قادرة على تحويل مسار سوسيولوجيا الكلام.

II ـــ الخطاب والتفاعل الإجتماعي

1 ـــ مفهوم الخطاب والسوسيولوجيا: لا يقتصرُ مجال سوسيولوجيا الكلام فقط على سوسيولوجيا اللغات (أو التنوعات). قد تتاح لنا الفرصة كي نعاين مسألة إستعمال الكلام الذي صنّفه سوسور في موقع اللفظ. وفي هذا الإطار قام **غيوم** (Guillaume) **وهاريس** (Harris)، كلٌّ على حده ولأسباب متشابهة، بإضافة مصطلح الخطاب الذي يدّل على الإستعمال الفعلي للكلام وعلى الحدث اللغوي. ورغم ذلك، لا يمكننا إعتباره مجرد إنجاز بديهي للغة. وكان قدر هذا

المصطلح أن يشيع أستعماله في عدّةٍ معانٍ، ومن قبل المؤلفين. نقترح بدورنا التحديد الذي يخصّنا:

نطلق تسمية «الخطاب» على إستعمال الكلام في موقع الممارسة وتبعاً لتصوّر الفعل الحقيقي وضمن العلاقة مع مجموعة الأفعال (اللغوية أو غير ذلك) حيث يشكل جزءاً منها.

غير أنّ مفهوم الخطاب يحتفظ ببعض المساوىء ككل مفهومٍ في دائرة الإشتراك الدلالي عندما نستخدمه بالمعنى الإصطلاحي الدقيق. قد يشيرُ هذا المفهوم أحياناً وبكل بساطة إلى الكلام في موقع الممارسة، وذلك من خلال السياق أو من خلال مرجعية برغماتية القصد (pragmatique de l'intention). لقد عزم بعض اللسانيين على صياغة تعريف مختلف بعض الشيء. فاعتبر **بنفنيست** (Benveniste) أن «الجملة هي المستوى النهائي الذي يتوصل إليه[التحليل اللغوي]». وأضاف أيضاً بأن الجملة، كإبداع غير معرّف، وكتنوّع بدون حدود هي الروح الحقيقية للكلام في موقع الفعل[...]. اننا نترك، من خلال الجملة، حقل اللغة كنظامٍ للعلامات (signes) وندخل في عالمٍ مختلف. إنه عالم اللغة كأداة للتواصل حيث يصادر الخطاب مركز التعبير».

ثمّة كلماتٌ في اللغات تنظّم الجمل بين بعضها البعض، من ضمنها الروابط (connecteurs) المنطقية (لأن، بالفعل، إذن، لكنّ)، وضمائر التردّد التوكيدي (pronoms anaphoriques) (ضمير الغائب، الضمائر التي تعوّض عن المكان). لعلّ ذلك ما يؤدي إلى إشتغال الخطاب اللغوي الذي يتجاوز بمرونة فائقة حدود الجملة. كما أننا نضمّ إلى هذه القائمة فئة الظرف (adverbe) (حينما، قبلاً، الآن) وأدوات الإشارة التي تؤمن الإحالة إلى النص، إلخ. لقد استخلص بعض الدراسين من هذه الملاحظات النتائج التي تعتبر الخطاب كتنظيمٍ للملفوظات في وحداتٍ أكثر إتساعاً من الجملة. غير أنّ مسألة الطول لن تعتمدَ كحجةٍ كافيةٍ كي نبرهن على الإختلاف بين اللغة والخطاب، بل يجب أن تراعي وجهة النظر التالية: حين يصنّف ملفوظ ما على أساس أنه جملة من خلال بنيته الداخلية وعلى أساس أنه خطاب إذا توفر لدينا شرط النطق الفعلي أو تمّت كتابته من قبل أي شخص وفي ظروف معيّنة. إنّ ما يجعل منه جملة يكمن في مدى

مطابقته للنظام (لغة سوسور) وما يجعل منه خطاباً يكمن في الطابع الواقعي والفعلي لإستعماله.

لعلّ ذلك ما يحملنا على تفسير ملاحظة بڤنيست بطريقة منهجية. وبالتأكيد لا توجد اللغة الاّ من خلال توظيفها في الخطاب. كذلك الحال، بالنسبة لتأثير هذا الأخير الذي يرتكز على نظام اللغة السابق وعلى كل تأويل. بيد أن تحليل الخطاب يمارس في كل العلوم التأويلية ولا ينحصر فقط في مجال اللسانيات بمفردها.

والحال أن الخطاب، كاستعمالٍ للكلام لا يرتبط حصراً بعلم الإجتماع، فالاستعمال الفعلي يشكّل أفقاً غير منظور يكتشف اللساني البنية(حيث يتمّ دمج التغيّر) داخل العبارة المثبّتة. وتخضع تلك البنية بدورها إلى كل أنواع التأويل. ولكن، عندما ينطق شخص ما بعبارة معيّنة، وفي ظروف خاصة، يمكن لنا أن نتصوّر ذلك تبعاً لمختلف وجهات النظر التي تتشابك في هذا الموضوع. تلتصق العبارة بالتاريخ الشخصي للناطق، كما أنها تتكيّف داخل متوالية من الأفعال وتتطابق مع المعايير الإجتماعية وتقيم العلاقات بين المتخاطبين وتحدّد الميزة الإجتماعية. يتناول إذا كل علم الدور الذي تلعبه أفعال الكلام في الظواهر (السيكولوجية والتاريخية والإجتماعية والأدبية، الخ) حتى وإن تيسّر له أن يتطرق إلى جانب واحدٍ من هذه الافعال.

ويتبيّن بالممارسة أن إختيار وجهة النظر تتجسّد في إطار مسارٍ واضح. وكما يفترض اللساني أن مجموعة من العبارات تعود إلى نظام لغوي واحد. يحيل المحلل للخطاب مجموعة عبارات الاستعمال المفترض للكَلام، تبعاً لتوافق خاص في معيار مدون. (corpus). وبالتالي إنّ أي ردٍ على الأسئلة المتضمّنة في استمارة ما، يصبح قادراً على أن ينحاز إلى متوالية من إجابات الناطق ذاته أو إلى مجموع الإجابات على السؤال ذاته. وهكذا تتضمّن العبارة عدّة معانٍ وفقاً للسياق الذي تندرج فيه.

هناك إذاً حدٌّ فاصلٌ لهذه النسبية في الأنظمة المعرفية فمهما تكن المجموعة اللغوية، فإن تأثير المعنى يستند دائما إلى مبدأ المعقولية التي تفترض مشاركة إجتماعية معيّنة. فنحن نسعى أن يكون الشرط الإجتماعي الذي نتوافق

عليه هو اللغة، بيد أن الإعتبارات التي تحكم اللسانيات على دمج التغيرات يقضي على هذا الأمل. فالبعد الإجتماعي للخطاب ليس دائماً أمراً يسيراً كي نتخلّص منه ببساطة، وفي المقابل، لا وجود للتأثير الإجتماعي في كل الأنظمة المعرفية بدون سلطة الفاعل المسؤول. كما أنه يستحيل علينا ترتيب الأبعاد الإجتماعية بدون معطيات تاريخية . لعل التركيز على وجهة نظر معيّنة هو ما يحدّد مواقع الآخرين بدل أن يلجأ إلى إلغائهم.

2 ــ **التفاعل**: يتكوّن مفهوم الخطاب أثناء مرحلة إستخدام الكلام كفعل إجتماعي، في حين يلتزم النظام اللغوي بتأمين شروط الدلالة لهذا الفعل. غير أن التفاعل بينهما يسلك إتجاهاً مغايراً. فهو يحاول إدراك الأبعاد اللغوية في السيرورة الإجتماعية.

لقد دأبت السوسيولوجيا في هذا الإطار على أن تتناول دائماً مسألة الأفعال الاجتماعية المرتبطة بالكلام. وفي هذا السياق، عالج **دور كايم** (Durkeim) موضوع الاعتقادات، في مؤلفة **«الأشكال الأساسية في الحياة الدينية»** راصداً نماذج السلطة من خلال الظواهر التي تتجلّى في الخطاب المكتمل لغوياً. وفي موضع آخر، أضفى كل من **ماركس** (Marx) **وانجلز** (Engels) طابعاً لا مادياً على الإيديولوجيات، وكانا يعارضان بشدة «المادية» المبتذلة التي تهمّش دور الوعي.

ثمة فرقٌ شاسعٌ بين إعتبار أفعال الكلام وبين تقدير خصوصيتها التي تندرج في مرتبة الخطاب. لقد تمّ فعلاً إجتياز مسافة قصيرة من الطريق منذ ثلاثين سنة بواسطة طائفة من الإتجاهات الفكرية. نذكر منها على سبيل المثال المنهجية الاتنولوجية والاتنوغرافية التي تبحث في خصائص الشعوب وفي أساليب تخاطبها والتفاعل الرمزي بين أفرادها. وتلغي هذه الأنظمة المعرفية مسلمة «الخارجية» (extériorité) المعتمدة تقريباً في السوسيولوجيا. كما أنها ترفض طريقة تفسير الظواهر الإجتماعية من الخارج وتبحث عن تشكيل الفئات السوسيولوجية (الطبقات الإجتماعية) كي تحيلها إلى الواقع، إستناداً إلى توفر **الممثلين الإجتماعين** . يعيش هؤلاء حالة التفاعل اللغوي في المجتمع عن طريق المحادثة والمباشرة بالكلام والإنقطاع عن التخاطب والتعبير عن الرغبات. علاوة على ذلك، ساهمت الأنظمة المعرفية في تعزيز مصطلح «القدرة التواصلية» على غرار

«القدرة اللغوية». وفي موضع آخر، لا يفترض ممارسة الكلام فقط مقولة إتقان اللغة، بل توجد في حوزتنا أيضاً قواعد للأدب. كما أن التسلسل الهرمي لا بدّ وان يترك بصماته على هذه الممارسة. نورد على سبيل المثال عبارة حفظ ماء الوجه ومفاهيم الشرعية وكتابة التقارير. حينئذٍ يتمكن أعضاء الجماعة اللغوية من معرفة الواقع الإجتماعي.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الإتجاهات الفكرية قد توصلت من خلال الأبحاث إلى رفض إعتبار الكلام كموضوع مثل غيره من الموضوعات كما أنها أوصت باعتماده وبإدراجه في سلّم الأولويات.

3 ــ **اللغة والحياة الإجتماعية:** إستناداً إلى مبدأ الإحتكاك بين اللغات المختلفة التي تقع على تخوم الانتربولوجيا، تقدّم بعض المحلّلين بفرضية الترابط الضيق بين البنى اللغوية وبنى الفكر. تلك كانت فرضية **سابير ــ ورف**، مما حمل **فيشمن** (1971) على إختيار محورين للنقاش في هذه الفرضية. يتميّز المحور الأول بالطابع الحاسم تقريباً لبنى اللغة المنتظمة في الإستعمال الفعلي للكلام أي الخطاب وينجم عن ذلك تعارض بين اللسانيات وما يقع خارجها. أما المحور الثاني من التقابل ينحصر بين الرصيد المعجمي والنحو. كما أنه قادر على أن يمتّد إلى مختلف مستويات التنظيم تبعاً لكل مستوى: (علم وظائف الأصوات) والرصيد المعجمي والنحو، وعلم الدلالة والبرغماتية. يتعيّن علينا أيضاً أن نتساءل حول ما ينسب إلى اللغة (وفق مصطلح سوسور) والخطاب وإستعمال الكلام.

يفضي بنا هذا الأمر إلى تصوّر أربعة مستويات من خلال التقاطع بين البعدين: . اللغوي / مقابل / ما يقع خارج اللغة، الرصيد المعجمي / مقابل / النحو.

يفترض المستوى الأول بأن يرتبط الرصيد المعجمي حصراً باللسانيات وبأن يؤسس علاقة وطيدة بين مفردات اللغة واحتمالات ادراك العالم.

. يعتبر المستوى الثاني تعديلاً للمستوى الأول بحيث أن مفردات اللغة لم تعد تعكس تصوراً للعالم، بل أصبحت شبكه من الرموز قادرة على أن تسهل أو تعقّد طرق التعبير عن بعض المفاهيم.

ـ أما المستويان الثالث والرابع يضاعفان الأول والثاني. كما أنهما يصنّفان النحو على أساس ظاهرة ملائمة على حساب الرصيد المعجمي للغة.

وهكذا، تتوضح شيئا فشيئاً مقوّمات اللغة التي كانت تشكل أفقاً لإنغلاق الأشكال كما يتصوره اللساني. ثم طرأ تحوّل على تلك المقومات وأدى ذلك الأمر إلى صياغتها في موضوعات إجتماعية. غير أنّ هذه الظواهر ما زالت قادرة على طمس الخصائص الإجتماعية للغات دون أن تلجأ إلى منهجيّة اللسانيات.

لعلّ وجود عددٍ وافرٍ من المفردات التي تدل على الثلج في متناول لناطقين من سكان الأسكيمو وفي التعابير عن السلالات المختلفة للجياد عند الناطقين باللغة العربية ما يجعل من هذه الظاهرة دلالة صريحة على الخطاب، بحيث أن أيّ تبدّلٍ في أساليب الحياة ينعكس مباشرة على القيمة الدلالية للمفردات. وبالتالي لا تدعو الحاجة لإعادة النظر بالوصف اللغوي.

غير أنّ الأمر قد يختلف تماماً حين تندرج هذه المفردات في الإطار بين الصرفي والنحوي، وذلك على شاكلة بعض التعابير التي تشير إلى حقل الألوان في اللغة الفرنسية. تمتلك هذه التعابير القدرة على الإشتقاق:

ـــ (âtre) - (bleuâtre) ما هو قابل للون الأزرق أو(rougeâtre) ما هو مائل للون الأحمر . بيد أن هذه المفردات تبدو نادرة التمثيل خارج الحقل الدلالي.

والحال، أن إرتباط الفكر بمفردات اللغة لا يبرز الاّ في إطار التراث المختص بهذا الفكر. تجدر الإشارة الى إننا نستطيع إستحداث مفردات جديدة عن طريق (الإستعارة والمجاز والإشتقاق أو الإقتباس). قد يكتب «النجاح» لهذه المفردات، لكنها لا تتوافق مع مفهوم اللغة كما ورد عند سوسور في المرحلة الأولى. ومن المصادفة إننا نلتقي من جديد بفرضية **سابير ـ ورف**. كما أننا نجد حلاً لكل ما يتعلّق بالرصيد المعجمي على حساب التأويل «السطحي» في إطار الخطاب، وليس اللغة. في المقابل، يسلك النحو طريقاً مختلفاً.

وفي مكان آخر، لقد تمكّن **بنفنيست**، في مقال شهير: «أصناف الفكر وأصناف اللغة»، من أن يبحث المقولات العشر الواردة عند **أرسطو**. نعرض الآن موجزاً لهذا المقال:تشير الفئة السابعة إلى وضعية الجسد. نضرب مثلاً على ذلك

فعل«نام». أمّا الفئة الثامنة تدّل على «الحال»: انتعل الحذاء مثلاً. يضع الفلاسفة أحياناً هاتين الفئتين في باب «اللواحق» (accessoires). وبعد ذلك يعاد ترتيبها في درجة تقع ما قبل الفعل «أي في الفئة التاسعة وفي حالة الخضوع» (الفئة العاشرة). وهكذا، تتطابق كل الأصناف عند **أرسطو** مع نظيراتها في اللغة اليونانية، والجدير بالملاحظة أن الفئة السابعة تنزاح إلى صيغة الإنعكاس (التصريف الوسيط بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول). وتكتسب تلك الصيغة قيمة متقاربة مع أفعال الإنعكاس (sens reflechi) في اللغة الفرنسية. علاوة على ذلك، تندرج الفئة الثانية في موقع الفعل الماضي التام (parfait) كصيغة غير محدّدة بالمقارنة مع الزمن. في حين أن التعارض الأساسي في اللغة اليونانية يكمن في تصريف افعال الإنعكاس والمبني للمعلوم.

نشير إلى أنّ المبني للمجهول هو شكل مشتق، ولا يكوّن حالة مستقلة.

ليس هناك سبب مقنع يثير فينا الدهشة، وخاصة حين نصنّف «فئة الخضوع» في المرتبة الآخيرة. كذلك الحال بالنسبة لعمل المفسرّين في إطار اللغات. لقد أخفق هؤلاء في فهم الطابع الأساسي الممنوح للاصناف ذاتها. وبالتالي تحملنا أصناف اللغة على إستنتاج أصناف الفكر دون أن تلتزم بتحديدها.

ينطبق هذا التحليل على ملاحظات **جاكبسون** الذي أكدّ أن مواطن الإختلاف بين اللغات لا تكمن في قدرتها على ما تقوله(إنها تجيز قول كل شيء أو على الأقل تسمح بترجمته)، بل في ما ترغم على قوله. قد يكون الأسم مسبوقاً بأداة التعريف أو خلاف ذلك في اللغّات الفرنسية والإنكليزية واليونانية («شاهدت كتاباً) الكتاب» لكن هذا الأمر ليس وارداً في اللغة اللاتينية أو الروسية. باستطاعتنا أن نؤكد هذا التوضيح في هذه اللغات، حتى وإن كان من ضمن المعلومات الزائدة، سيشعرُ المتحدّث بالميل كي يمنح التمييز الإلزامي وفق طبيعة الأشياء. إذا كانت اللغة تميّز الفكر، يقاس ذلك الأمر على الميل وليس على الحتميّة الضيقة وخصوصاً من زاوية النحو أكثر منه بكثير من الرصيد المعجمي.

وهكذا، تتحوّل فرضية **سابير - ورف**، مع إضافة كل أشكالها، المتناسقة (البدائل الأولى أو الثالثة) إلى اختزال مغاير لنظريات الإنعكاس (théorie du reflet)، حيث أن الظروف «العملية» (باستثناءالظروف اللغوية)، في الحياة

الإنسانية، هي التي ترسم مسار الفكر. وبذلك لم يعد الكلام سوى مجرد إنعكاس. فالنظرية التي شاعت بفضل مساهمة لينين ميزت سوسيولوجيا اللغة التي تجعل من الخطاب (من اللغة نفسها في روايتها المتطرّفة) البنية الفوقية للبنية التحتّية «المادية» (بيولوجية، وتقنية - إقتصادية).

اللغة - الخطاب - الممارسة (البنية التحتية اللغوية) ونظرية الانعكاس:

الممارسات المادية - الخطاب (البنية التحتية المادية).

وبعد أن كان مفهوم البنيّة التحتّية رائجاً لفترة طويلة لم يعد في متناول الإستعمال، بيد أنه لم يفقد كل قيمته والجدير بالملاحظة، أننا نعثر في الإطار الذي لا يحمل صفة الخطاب في الحياة الإجتماعية على عناصر أكثر ثباتاً من غيرها (تعتبر الديموغرافيا وشبكة الطرق أكثر جموداً من الصناعات الخفيفة). نشير أيضاً إلى مقوّمات عالم الخطاب الذي يتصّف بالجمود أكثر من غيره (فالخطاب الذي يتناول الموضة هو أكثر تحركاً من نظيره في الحقول العلمية) كما أن اللّغة توصف كبنية مستقرّة من خلال مكوناتها الصوّتية والنحوّية. ليس بمقدورنا أن نخصصّ مكاناً ذا بنية فوقية أو تحتية للكلام. وهكذا يتطابق الخطاب مع الممارسة، ولا تُحدد «في المقام الأخير» عن طريق الممارسات غير الكلامية أو عن طريق اللغة.

III ـــ وجهتا نظر: لسانية وسوسيولوجية

تبدو وجهتا النظر اللسانية والسوسيولوجية غير قابلتين للإختزال ومرتبطتين بعضهما ببعض. لا ريب أن اللسانيات تهدف إلى وضع جدولٍ للطرق والعمليات النظامية حول الأشكال وخاصة الصوتية منها. كما أنها تتناول الأشكال الكتابية أو الإشارية القادرة على توليد المعنى. يحتوي نظام الأشكال، الذي يدعوه سوسور باللغة، على بعض مظاهر التغيّر.

والكلام يتعدّى اللغة: كلياً من جانب اختلاف اللغات وبشكل خاص، لأن «النظام» يتّم توظيفه في الخطاب وبذلك تسترد السوسيولوجيا حقوقها من ناحيتين:

ـ من الناحية الشمولية، كونها تقارب مسألة إستخدام اللغات في الممارسات الإجتماعية المختلفة في المجتمع نفسه، وذلك من خلال وجهتي النظر اللسانية والوعي الاجتماعي.

ـ ومن ناحية أخرى، تجد نفسها إزاء سلسلة من الخطابات المتضمّنة في السيرورة الإجتماعية. كما أنها تبدو عاجزة عن تجاهل البنى اللغوية الخاصة بها.

ويصبح الموقف أكثر تعقيداً حين لا يترسخ تحديد اللغات بوضوح. ولو تيسّر للسانيات التغيّرية أن تستخدم السوسيولوجيا على هيئة أداة لكانت اللغة فيها واضحة المعالم. ما قد يحصل هو أننا لن نصادف إجماعاً (consensus) إجتماعياً حول تحديد مجال هذه اللغات. فمن جهة، تعالج السوسيولوجيا «الخارجية» للكلام، وبشكل شرعي، اللغات والتغيّر. ومن جهة أخرى تتبع السوسيولوجيا الخطاب بصفة النشاط ولا يقتصر دوره على الانعكاس. لا يندمج هذا المنحى الخاص بسوسيولوجيا الكلام في الموضوعات، بل في مناهج السوسيولوجيا.

وتستخدم اللسانيات ضمنياً الإتجاهين الخاصين بسوسيولوجيا الكلام وذلك من أجل تأطير أفق اللغة من ناحية، ومن أجل إثبات حجة وجود أثر لمعنى كامن من ناحية أخرى. ولن نهتم بالأشكال ذاتها(كما يفعل المختص بالأصوات)، بل ننظر إليها كونها تنطوي على دلالات. وهكذا، فإن صوتين مختلفين من الوجهة الصوتية يصبحان متساوين من الناحية اللسانية، في حال كان هذا الإختلاف حيادياً وغير مندمج في الدلالة.

ورغم ذلك، فإن صيغتين لا تمتّان بصلةٍ إلى الدلالة على سبيل المثال «لا نقدر على فتح النافذة؟» «كم كان الطقس حاراً»، قد يتعادلان من ناحية المعنى في بعض المواقف. والحال أن تنظيم الدلالة لا يرتبط باللسانيات، بل بأنظمة التفسير ومن ضمنها السوسيولوجيا. تجدر الإشارة إلى أنه يستحيل إستيراد المعنى وتركيبه مرّة ثانية بل انه يساهم على خلاف ذلك في بناء موضوعه. كي يحق لنا الكلام عن الفعل السوسيولوجي، يتعيّن علينا من الآن فصاعداً معرفة جوهر الخطاب وبُعد المعنى لهذا الفعل.

قد يرتكز هذا المعنى على أشكالٍ معينة، وذلك وفقاً لطريقتين مختلفتين. لتبيان ذلك، نسوق الشاهد الآتي: يجتاز معنى الإسم عناصر التمثيل

(représentation) «وبشمولية» (أي عبارة عن اصناف من الموضوعات، قد ينطبق عليها الإسم). كما أنه يتمّم بخصائص (كالتحديدات التي تفرض على الموضوع كي يتأكد منها من أجل أن يستحق رتبة الإسم). نضيف إلى ذلك قائلين بأن بعض العناصر الاخرى، كالمبني للمعلوم والمبني للمجهول والضمائر الشخصية وأفعال الصيغة التي تدل على(القدرة والواجب) وأدوات التعريف لها أيضاً تأثيرها وسبلها لتوظيف الأداء الكلامي بعيداً عن التعريفات الشمولية وغالباً ما تكون على هيئة توظيف لغوي محدّد بشكلٍ خاص وأكثر إنتظاماً واستقراراً من غيره. من هنا تبرز أهمية الادوات الإجرائية المستخدمة في برغماتية أفعال الكلام التي تخصص موقعاً متميزاً للسانيات الأداء الكلامي.

يفضي بنا كل هذا التحليل الى وضع قائمة تصنّف مسائل سوسيولوجية اللغة إستناداً لأربع فئات.

	وجهة نظر المعارف والعلوم	
الموضوع	اللسانيات	السوسيولوجيا
اللغة	اللسانيات الإجتماعية ذات الطابع التغيري	سوسيولوجيا اللغات والتغيّر
الخطاب	لسانيات الأداء الكلامي	سوسيولوجيا الخطاب

ومن أجل بلوغ الغاية المنشودة، سنعمد إلى تخصيص الفصول الثلاثة الأولى لموضوع سوسيولوجيا اللغات. وفي هذا الإطار، سيتناول الفصل الأول حالة اللغات المحدّدة بشكل واضح في المجتمعات التي تتخاطب بعدّة ألسن. ونتعرّض في الفصل الثاني الى مسائل التحديدات الغامضة بين اللغات. أمّا الفصل الثالث فسنكرّسه للتغيّر الداخلي وللسانيات ذات الطابع التغيّري وللمكانة المميّزة للسوسيولوجيا ضمن هذا الوصف. وينفرد القسم الثاني بموضوع التمفصل بين سوسيولوجيا الخطاب ولسانيات الأداء الكلامي. ويبحث الفصل الرابع في كيفية الترابط بين التحليل السوسيولوجي للأفعال والتحليل اللساني للأشكال. وفي

الفصل الخامس، سنبرهن من خلال بعض الأمثلة على النتائج السوسيولوجية لوجهة نظر الخطاب وخصوصاً فيما يتعلّق بالعقلانية وانخراط الباحث السوسيولوجي في العالم. كما سيحتّل موضوع الخطاب حول اللغات حيزاً مهماً، وبذلك نحقق التلاحم والتماسك بين أجزاء هذا الكتاب.

الفصل الأول

سوسيولوجيا اللغات والتوزيع الوظيفي

لقد توصل **«فيشمن»** من خلال مقالة تحمل عنوان **«من يتكلّم أية لغة ومن نخاطب وفي أي وقت»** (صدرت باللغة الإنكليزية في «اللسانيات» سنة 1965) إلى طرح اشكالية سوسيولوجية اللغات، وكتب في هذا الصدد: «تتوقف حدود هذه المقالة عند التعريف الشكلي لعدّة متغيّرات وصفية وتحليلية قادرة على أن تساعدنا لنفهم بطريقة أفضل من «يتكلّم أي لغة ومن نخاطب وفي أي وقت» تبعاً للظروف التي تشير إلى تعدّد اللغات المتداولة في المجتمع والمستقرة نسبيا. ما يستدعي إنتباهنا وفق سلّم الأولويات، هو تعدّد اللغات داخل الجماعة قبل أن ندرك ما يحصل بين الجماعات، يعني ذلك كل ما يخصّ المواقع التي تشهد التعدّدية اللغوية، حيث الجماعة نفسها تستعمل نظامين لغويين مختلفين أو أكثر وذلك من أجل تأمين التواصل الداخلي.

I ـ التوزيع الوظيفي

وتعدّدية اللغات في اللوكسمبورغ

انتقد **فيشمن**، الفكرة القائلة بأن اللغات المتعدّدة تنتمي إلى جماعات مختلفة. وترتكز الفرضية الأساسية للتوزيع الوظيفي على أنّ اختيار لغة معينّة في الجدول المشترك يتحدّد قبل كل شيء بالإستعمال الإجتماعي. يتكون هذا الأخير من الأبعاد الواردة في القائمة التالية:

ـ الإنتماء إلى جماعة معيّنة

- حالات التفاعل والعلاقة مع المخاطب.
- موضوع المحادثة.
- مجال التفاعل.
- قناة الإتصال(المكتوب والشفوي).
- الدور الذي نضطلع به في التفاعل(مناجاة، إستيعاب، تلقي).
- الوضع(الشكلي، اللاّشكلي، الحميم).
- مسائل السيطرة.

ومجال التفاعل هو الترابط الثابت بين الإنتماء وموضوع التفاعل والوضع السائد. كما أنّ التحليل السوسيولوجي يعمل على تحديد المجالات المختلفة وفقاً لكل حالة تتصف بتعدّد اللّغات ويدرس تكرار الاستعمال. «هكذا يتحدد ويتميز المجال العائلي في آن واحد بالعلاقات بين المشاركين في التفاعل وبالطابع الأليف السائد في التبادلات والإمتيازات الممنوحة لبعض الأشخاص. ينطبق هذا التحليل أيضاً على قاعة المحاضرات أو على ملعب الإستراحة.

ويلي مقالة «فيشمَن» في «اللسانيات» دراسة تطبيقية أعدها ريمن وأشار فيها إلى أن الناطقين يستخدمون ثلاث لغات: الفرنسية والألمانية واللوكسمبورغية. على أساس أن الاخيرة لغة مستقلة، وليس كلهجةٍ معيّنة مشتقةٍ عن اللغة الألمانية.

كما يتمّ التداول بها باستثناء كل اللّغات الأخرى في مواقع، غير رسمية يدعوها المؤلف «بالاستعمال الحواري». وتستعمل الفرنسية وحدها في الحالات القانونية. في حين أن اللغة الألمانية لا تمتلكُ أي إستعمال حصري. سنقدّم في ما يلي لائحة بالاستعمالات ذات الطابع التنافسي آخذين بالاعتبار تصنيف اللغات كما سنميّز بين البثّ والتلقي اللذين يفقدان الإنسجام نظراً لأن الناطقين باللوكسمبورغية يستمعون عادة إلى محطات الإذاعة الألمانية. نشير إلى أنّ هذا التحليل يعتبرُ على جانب كبيرٍ من الأهمية التاريخية. رغم أنّ الملاحظات الواردة فيه يعوزها المنهجيّة ولم تعد صالحة اليوم: بيد أنها تبرز بعض الخصائص في التوزيع الوظيفي:

قائمة الاستعمالات التنافسية (concurrentiels)

	البث	التلقي
إستعمال المناجاة (نصوص شفهية بدون مخاطب)		
1 - الخطاب، إلقاء كلمات، محاضرات، محادثات	LFA X[1]	LFA X
2 - المداخلات في مجلس النواب وفي المجالس البلدية	LF X	LF X
3 - الراديو	L	ALF X أو LAF X
4 - التلفزيون		AF ↑ أو FA ↓
5 - الإسطوانة		AF ↑
6 - السينما		AF ↑
7- المسرح	LAF X أو LFA X	FAL X
8 - الوعظ والصلاة في دور العبادة	AL ↓	AL ↓
الإستعمال الكتابي		
9 - تسجيل الملاحظات الشخصية	XX	XX
10 - المراسلات الخاصة	XX	XX
11 - المكاتب(الإدارة العامة، الجمعيات، الصناعة، التجارة، المصرف، كتابة العدل)	FA ↑	FA ↑
12 - النشر	AFL [2] ↑	FAL ↑
13 - الصحف اليومية الصادرة في اللوكسمبورغ	AF X	AF X
14 - الصحف اليومية الصادرة في المناطق[3]		FA ↑
15 - الصحف اليومية الصادرة في الخارج		FA ↑
16- الماغازين(دوريات مصورة)	AF X	AF ↑
17 - الدوريات الصادرة إسبوعياً	AF X	AF ↑

(1) ترمز الحروف في هذه القائمة إلى اللغات التالية: (A) الألمانية، (F) الفرنسية، (L) اللوكسمبورغية، والترتيب يدلّ على إستعمال وفق الأولوية:

(2) السهم إلى أعلى أو إلى أسفل يشير إلى أنّ اللغتين تتجهان نحو التوسع أو التراجع.

(3) الدوريات الصادرة في المناطق هي دوريات فرنسية وبلجيكية تتناول الأخبار المحلية في اللوكسمبورغ.

18 ـ المجلات	FA ↑	FA ↑
19 ـ الدعاية	XX[1]	XX
20ـ التدوين واللوحات	FA ↑	FA ↑

تعتبرُ اللوكسمبورغ نموذجاً يتميز عن حالة سويسرا حيث تتوزع اللغات الشفوية على مناطق جغرافية واسعة ومختلفة. فالظروف هي التي تحدّد طرق استعمال اللغة في اللوكسمبورغ. حين تشعر الطبقات الإجتماعية العليا بالميل الى استعمال اللغة الفرنسية يكون مرد ذلك الأمر إلى مجالات وظيفية. امّا الأمر الثاني يتعلق بالتوزيع الخاضع لمتطلبات النظام التعليمي: يتّم إكتساب اللغة اللوكسمبورغية في العائلة أولاً؛ في حين أن اللغتين الفرنسية والألمانية تكتسبان في المدرسة. نشير أيضاً إلى أنّ اللغة اللكسمبورغية تستعمل في بداية التعليم، ثم تستبعد من المراحل اللاّحقة. الجدير بالملاحظة أنّ اللغة الفرنسية تكتسب بعد مرور سنة ونصف؛ ثم يبدأ تعلّم اللغة الألمانية التي تحتّل مكان اللغة الفرنسية شيئاً فشيئاً. غير أنّ اللغة الفرنسية تبرز من جديد على مستوى المرحلة المتوسطة وخصوصاً في الصف الثالث متوسط. ويكون تدرج اللغات وفقاً لدرجة التعلم.

وما يصفه الباحث «ريمن» لا يتعدّى كونه مقياساً تجريبياً للاستعمال. كما أننا نلاحظ أنّ الدوريّات الصادرة في اللوكسمبورغ يتّم نشرها إما بالفرنسية أو بالألمانية. بيد أنّ المراقب الذي يعثر على إستعمال معين يؤدي به الأمر إلى التأويل على أساس وجود معيار يخضع له الفاعل الإجتماعي. وبذلك لا تكّون الإستعمالات المعيار بل تظهر كانعكاس له.[2] وحين نلاحظ أن الممارسات تتجّه نحو معيار الاستعمال المفروض على **الممثلين الاجتماعيين**، ينبغي علينا أن لا نقع في الإلتباس لأن المعيار سيكون واضحاً لديهم ويتمكنون من صياغته

(1) يدلّ حرف (X) على أن المؤلف يفتقد الموضوعات الخاصة بالموضوع.

(2) يمكننا إختصار المعيار المطلوب بالنسبة للدوريات وفقاً للحكمتين التاليتين.

الحكمة الأولى: إذا أردت أن تصدر إحدى الدوريات عليك بإستعمال اللغة الألمانية أو الفرنسية.

الحكمة الثانية: إذا كانت دوريتك بمستوى مجلّة، ننصحك باستعمال اللغة الفرنسية، بدلاً من اللغة الألمانية.لقد تقدم «غريس» بهذه الأفكار سنة (1975) كصياغة واضحة في طرق إستعمال المحادثة. راجع في هذا الموضوع: **باشمان وليندفيلد وسيمونين.**

والرجوع إليه عندما يطلب منهم ذلك. [1] إن لهذه الملاحظة بعداً شاملاً وستظهر نتائجها في الفصول اللاحقة. وفي المقابل، أن ما ينتج عن إستعمال الناطقين يندرج في إطار يتوافق مع شروط الإستدلال الذي يسمح بالانتقال من الممارسات المرصودة إختبارياً إلى المعيار. يتوجب على هذا الأخير ان يكون جاهزاً كي يقدّم كشفاً عنها.

حين يشرعُ مواطنٌ من اللوكسمبورغ بإصدار مجلّة أو دورية جديدة في السوق، يتعيّن عليه أن يراعي عدداً معيناً من الاختيارات (عامل الزمن، الشكل، التصميم، الموضوعات المطروحة، سياسة التحرير). يتجلّى كل ذلك في الإنتاج اللغوي الذي يحدّد موقعه الإجتماعي من خلال وعي القارىء لتلك الإختيارات المتخيّلة. واختيار اللغة واحد من جملة عناصر، ويسمح بإعطائها دلالة معيّنة. وباختصار، إنّ إختيار اللغة الألمانية يبعد الدورية عن نوع «المجلات». كذلك الحال بالنسبة للموضوعات الأخرى.

والحال أن المعيار لا يقتصرُ فقط على قواعد ضمنية تخضع لها تصرفات الأفراد وتنتشر في الاستعمال. وتسمح تلك القواعد أيضاً بتقسيم المعنى الإجتماعي للسلوك. واستناداً إلى التوزيع الوظيفي، لا يعتبرُ إختيار لغةٍ ما متغيّراً مرتبطاً بسوسيولوجيا تمّ تأسيسها في موقع آخر. كما أنّ هذا الإختيار يكون دافعاً للبحث عن متغيّرات خاضعة للتأويل. أنّ أي تخطيط لهذا الموضوع يتجاوز قدرة الباحث حين يقوم بالاكتشاف وفقاً لمنهج وصفي.

في الوقت الذي نطرح فيه موضوع إختيار لغة ما، يعيد الباحث بناء السوسيولوجيا على شكل صورة متبادلة مع أساليب اختيار اللغة. وعلى هذا النحو، يفرض «الإستعمال الحواري» نفسه في اللوكسمبورغ على هيئة صورة نستدّل عليها من خلال الاستعمال الحصري للغة اللوكسمبورغية على غرار الخطاب القانوني الذي يستدّل عليه بواسطة الإستخدام الحصري للغة الفرنسية.

---

(1) نذكّر هنا بالنتيجة الكلاسيكية التي صدرت عن السوسيولوجيا. هذا ما ندعوه بقانون بورديو الذي تمكّن من البرهان عليها في جميع حقول الحياة الإجتماعية: تفصل الممارسات دوماً عن التمثّلات التي تتواجد في عقول الناطقين. يقدّر هؤلاء كثيراً مدى مطابقتها مع المعيار.

«ونحن نمتلك القدرة، من غير أن نجازف، على أن نرفض النتائج التي تمخضت عن بعض الثقافات في المجلات التي تتطلّب الحصول على مجموعة ثابتة من المعطيات القابلة للتطبيق على الحالات حيث يسود منطق تعدّد اللغات. وبما أنّ الممارسات اللغوية تندرج في إطار التنظيم الاجتماعي الثقافي [...]، حينئذٍ يتوفر للظروف التي تشهد تعدّد اللغات فرصة الرجوع إلى التفاسير المختلفة تبعاً لمصطلحاتٍ استعمال اللغات. عندئذٍ، يتمّ تحديد هذا الاستعمال إستناداً إلى قاعدة بديهية ونظرية واختبارية»(فيشمن).

كيف نقوم إذاً بتحليل مسألة المعيار، وخاصة عندما نضع جانباً التأويل التجريبي كمقياس للإستعمال والتأويل العقلاني كمدّونة من القواعد المطبقة بكامل الوعي؟ سنلجأ مرة أخرى الى ملاحظة فيشمن. «بكل تأكيد سنتناول مرة أخرى مسألة التفاعل الإجتماعي المختلف بشكل ملفت للنظر عندما تتم مناقشة موضوع ما في لغة(أ)، في حين أنّ هذا الموضوع ينتمي الى حقلٍ آخر حيث أنّ اللغة (ب) هي السائدة. وعندما يناقش الموضوع نفسه من قبل المتخاطبين في اللغة المتداولة في هذا الحقل»، ويصبح المعيار إختياراً غير موسوم. يمكننا إيجاز هذا المفهوم المعقّد على الشكل التالي: عندما يفتقد إختيار اللغة الى تأثير المعنى الخاص به يصبح حينئذٍ موسوماً. إنّ المعيار يتحوّل في التوزيع الوظيفي الى مجرّد جدول للمجالات المساهمة في الإختيارات غير الموسومة. ليس التواتر سوى مؤشرٍ على الطابع الموسوم أو خلاف ذلك لإختيار اللغة. يدلّ هذا الأمر على مستوى الملاءمة التي تحدّد التناسب بين الممثلين الناطقين.

II ــ اللغتان اللاتينية واليونانية في الإمبراطورية الرومانية

قد يتوفّر لجماعة معيّنة إمكانية إستعمال قائمة متميّزة تشتملُ على عدّة لغات واضحة المعالم، سواء كان ذلك بالنسبة للناطقين أو من خلال وجهة نظر مستقلة. أن موقع أية لغةٍ واحدة لا يبدو في العمق، سوى حالة متطرّفة في التوزيع الوظيفي: لغة فريدة فقط للوظائف. هذا الموقف النموذجي لأحادية اللغة، ليس ناجماً عن وضع طبيعي، بل هو ثمرة لتاريخ طويل، إنه تاريخ الدولة الوطنية التي توسعت في أوروبا، منذ القرن الثامن عشر ولم يكن الميل لكلِ مجتمع في كل زمان ومكان.

كي نبرهن على هذه المسألة، نتناول النموذج التخيلي للدول الحديثة: مكانة روما في زمن الجمهورية وفي بداية الإمبراطورية. نعرض هنا أعمال **«ديبسون» و«كيمو»** اللذين قدّما صورة جليّة عن الممارسات اللغوية في روما القديمة. لم تعرف هذه المدينة يوماً حالة أحادية اللغة (monolinguisme) فالامبراطورية الرومانية التي كانت تجبر المواطنين على قول«بحرنا» عن البحر الأبيض المتوسط لم تكن، بكل تأكيد، تنطق بلغةٍ واحدة. لقد تمّ التداول بلغات عديدة في روما: مركز هذه الإمبراطورية. لا يدعونا هذا الأمر إلى الدهشة والإستغراب. بيد أن أهالي روماالذين يقطنون في العاصمة، كانوا يتخاطبون أحياناً في حياتهم اليومية باللغتين اللاتينية واليونانية.

وكما يحدث أحياناً، عندما ينضوي المدافعون عن اللغة الفرنسية تحت سلطة **«شيشرون»** (Ciceron) كي يوجهوا اللوّم إلى **«فيريس»** (Verres)، لأنه كان يحرّر خطاباته باللغة اليونانية (بصفته والياً لمدينة سيراكوز، مدينة يونانية في ذلك الحين) كانوا يرتكبون مغالطة تاريخية، لأن **شيشرون** المتحمس للأستعمال الحصري للغة اللاتينية في الشأن العام كان يدافع أيضاً عن التوزيع الوظيفي، واستعمل بدوره اللغة اليونانية في مراسلاته السرّية وتحدّث بها في حياته الخاصة واليومية بنفس القدر مع اللغة اللاتينية. فهو لا يشكّل حالة فريدة. لقد كانت اللغة اليونانية مخصصّة للنخبة، كما كانت للطبقات الوضيعة في المجتمع. وشغل بعض الرهائن المرموقين وظائف التدريس ممّا جعل اليونانية لغة الطفولة والوجدان. وهكذا، لا تتوقف حالة آحادية اللغة على الأفراد الفقراء من عامة الشعب، بل تشمل أيضاً المواطنين من كل الفئات. وبالنسبة للمؤرخ، تعتبرُ النصوص اليونانية على قدرٍ كبير من الأهمية، ومرد ذلك إلى أن اللّغة اليونانية هي لغة التاريخ. ويصنّف **بوليب** (Polybe) الذي تناوله **«ديبوسين»**، بشكلٍ خاص، كمرجع أساسي للتاريخ الروماني. أمّا **تيت ليف** (Tite Live)، ليس سوى ترجمة له. وهكذا نقع من جديد في دائرة التوزيع الوظيفي. يكفي إعادة كتابة النصوص اليونانية باللغة اللاّتينية كي تمنحها الطابع الرسمي.

ونقدم في هذا الإطار مثالاً آخر: السياسة التربوية للشعوب التي تمت السيطرة عليها، لاينبغي أن نتخيّل الرومان على هيئة أنصار **لجيل فرّي** (Ferry). فهم لم يؤسسوا مدارس علمانية مجانية والزامية ولم يلقنوا سوى أبناء

الأعيان المحليين. بيد أنهم تلقوا تعليماً باللغتين اليونانية واللاّتينية، في آن واحد، كما لو أنّ الرومنة (romanisation) كانت تفترض الحصول على هاتين اللغتين. وكانت اللغة اليونانية المستبعدة من الأعمال الرسمية في الإدارة العليا متداولة في المكاتب العادية للمنطقة الواقعة في شرق الإمبراطورية. ولو كنّا على علم وافٍ بوضع الثنائية اللغوية، بفضل الدراسة المفصّلة **لكيمو**، ما زالت تنقصنا المعلومات عن تعدّد اللغات الشرقية في القسم الغربي الذي إختار الثقافة الرومانية فيما بعد (إستبدلت اللغات المحلية باللغات الرومانية). غير أن اللغة اليونانية لم تُفرضْ بالمقابل في الشرق. وبقي توسع اللغات الرومانية محاطاً بالاسرار بعض الشيء. ولم يكن لروما سياسة تلزم بها نظام اللّتينة (latinisation).

ومع ذلك فالشرط الملائم للحصول على درجة المواطنية الرومانية كان يقابله دوماً معرفة اللاتينية. وترافق ذلك مع الإلتزام بالإقامة على الأراضي والممتلكات. كان هذا الحال شائعاً في القسم الغربي من الامبراطورية. وفي مكان آخر حين منحت الديانة المسيحية الطابع الرسمي، ترافق ذلك الأمر مع سياسات مختلفة في الشرق والغرب. ولكن دور اللغة اليونانية تراجع في الغرب مع مرور الزمن. والجدير بالملاحظة، إنه لا يوجد لدينا أي تفسير مقنع في هذا الموضوع.

III ـــ نموذج تعدّد اللغات: حالة منطقة الكازامنص

تعتبر اللوكسمبورغ والامبراطورية الرومانية من مناطق الاحتكاك بين لغاتٍ معترف بها رسمياً وتوصف بهمينة النزعة الوظائفية في حالة الكمون. فاللغة اللوكسمبورغية تقف عند حدود الكتابة في حين أن اللغتين الألمانية والفرنسية تتصفان بالنزعة الوظائفية، على التوالي في المانيا وفي فرنسا. كذلك الحال بالنسبة للوضع الروماني. كانت اللاتينية متعدّدة الوظائف بالنسبة لقسم من الشعب، كما ينطبق هذا الوضع على اليونانية في اليونان (1) وبعبارة أخرى، فثنائية

(1) بإمكاننا أن نبرهن على مقولة بيار فيدال ناكية التي تقوم على اعتبار ان اليونان القديمة كانت تعيش حالة أحادية اللغة، بيد ان مسألة التمفصل مع الدولة (المدينة) كان مغايراً: المثال الحديث واللغة ـ الأمة؛ لأن تعدد المدن كان يندرج في المجال حيث يتم التداول باليونانية حتى ولو كنا نعترف بوجود خصائص لهجية مختلفة.

أو ثلاثية أو تعدّد اللغة التي شغلت حيّزاً من أبحاثنا، مرتبطة بالظروف الخاصة. وتبعاً لحالة الدول الحديثة، يوجد شكل من المعيار يحدّد شرعيتها من خلال حضور الجمهور التاريخي «الأمة» حيث وحدة اللغة هي الصفة المهمّة. وقد ثبت هذا المعيار الحديث في بداية القرن الثامن عشر.

وهكذا نحن ملزمون بالتمييز بين حالات تعدّد اللغات التي تتطابق مع آحادية اللغة غير المكتملة (عدّة لغات تسير بإتجاه آحادية اللغة وتتوزع وظائفياً فيما بينها أو بين **الواقع** الحقيقي لتعدّد اللغات. لقد تمّ إخضاع حالة تعدّد اللغات إلى المنهج الوصفي، وكانت من نصيبنا منطقة **زيكنشور** (ziguinchor)، كمثال نموذجي (جوليار 1990). تقع زيكنشور في جنوب السنغال، في منطقة كازامنص (Casamance) بين غامبيا وغينيا ـ بيساو. إنّ أية مراقبة لهذا الموقع يفسح المجال أمام إمكانية التنبؤ بحالة تعدّد اللغات بشكلٍ كثيف. تعتبر «الديولا» (Diolas) الطائفة العرقية السائدة التي تنطق بلغة خاصة بها. كما أنها على إحتكاكٍ مع السلالات «الأقلية» (المنجاكس أو البنيكس) في دولة حيث لغة التواصل هي الولف (Wolof). بينما اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية ويتكلم سكان غامبيا اللغة الإنكليزية. كما أن البرتغالية هي لغة الإستعمار في غينيا.

ليس بالبساطة أن نعرف من يتكلّم وفي أي ظرف، وإذا قمنا بإعداد إستمارة تشتمل على أسئلة، نصبح قادرين على توجيه الإجابة.

ـ من خلال اللغة المستعملة في الإستمارة.

ـ عندما نعمل على تأطير مسبق لقائمة الظروف الملائمة التي تعرض كفرضيات غير خاضعة للمراقبة.

ـ ومن خلال الواقع الذي يخصّ الأشخاص الذين خضعوا للبحث الإجتماعي حيث أنّ إجابة هؤلاء تعتبرُ قريبة من المعيار الواضح.

وحين نشرعُ بمراقبة التصرفات، نصطدم بمفارقة المراقب وفق تعبير **(لابوف)**. وكيف لنا أن نعلم ما يفعله الآخرون عندما نكون بعيدين عنهم؟من اليسر أن نعرف ما يحدث في الأماكن العامة، بيد أنه من الصعب مراقبة الناس مباشرة، وخاصة حين يعيشون مع بعضهم بعض. يعرض **جوليار** الإعتبارات التالية:

ـ اجراء وصف من قبل الناطقين لمكانة اللغات المتجاورة من وجهة نظر عامة وللممارسات المعلنة لعيّنة من التلامذة في نهاية المرحلة الإبتدائية(المعيار المتمثّل)

ـ تقديم مجموعة من دراسات وافية عن إستعمال اللغات يومياً كي نحدّد التأثير المعياري، يطلب من الذين خضعوا للبحث الإجتماعي أن يحدّدوا اللغة التي نطقوا بها خلال اليوم، ومع من، دون أن نلغي التأثير المعياري. تلزمهم هذه الصياغة بإعادة تعديل مسارهم وتسمية الذي تحدثوا معهم (تمثيل، ووصف للممارسات).

ـ القيام بمراقبة مباشرة لتبادل الأفعال اللغوية في الأسواق المختلفة في زيكنشور.

نشير أيضاً إلى وجود إثنتي عشرة لغة على الأقل (الإنكليزية، البالنت (balante)، كريول برتغالي، الديولا (diola) الفرنسية، الماندينغ (mandingue)، المندجاك(mandjak) المنكاني (mankagne)، البيل (Peul) البرتغالية السيرير (serère)، الولف (wolof).

إثنتان من هذه اللغات تشهدان على تنوعات في اللهجة. وكلّما كانت المراقبة دقيقة، كلمّا أدركنا، في هذه الحالة، مدى أهمية التوزيع الوظيفي المقترح من قبل الناطقين ولا سيّما عندما يباشرون بالحديث. لم يكن التوزيع الوظيفي سوى معيار، قاموا بتمثيله. مع الإشارة إلى أنّ هذا المعيار لايعكس صورة هادفة عن استعمال اللغة. ويقيم هذا المعيار تقابلاً بين ثلاثة نماذج من اللغاتّ وفقاً للشكل الكلاسيكي المعتمد في التوزيع الوظيفي: هوي (identitaire)، وناقل للمعرفة (vehiculaire) وثقافي. وبالمقابل تقوم بعض اللغات المخصصّة بنقل المعارف، في الإستعمال الشخصي، (الكريول مثلاً) بدور هوي، أما لغة «الولف» تتحوّل إلى لهجة محلية، وتتجه إلى الممارسة داخل مجموعة اللغات ذات الطابع الهوي. وتعيش الفرنسية والولف وضعاً تنافسياً ثابتاً في البنى، ما قبل المرحلة الدراسية. ثمة ميلٌ ودافعٌ لاستعمال «الولف» من قبل الإناث، في حين انّ الذكور يفضلون التخاطب في الفرنسية.

ويتعزّز البحث الاجتماعي من خلال الإستعمال اليومي للغة. لنأخذ شاهداً

على ذلك: شاب مزارع ينطق بثلاث لغات: **الماندينغ والديولا** مع الرجال **والولف** مع والدته وأخته. في حين أنه لو نظرنا إلى تلميذ ثانوي يناهز عمره العشرين، فهو يستعمل من رصيد اللغات العشرة التي يتقن ثمانية منها على الأقل، بعد التثبيت من نظام المراقبة خلال اليوم، أمّا المراقبة التي تتم في الأسواق التجارية، ترسم الدور للغة البديلة، كأداة في المعاملات الإقتصادية. في حين أن الفرنسية تُعتمد للإتفاق على الأسعار كما أنّ **الولف** تصبح لغة تدّل على المساومة على السعر.

لا يبقى دور الناطقين فقط في الإطار الذي تم فيه سابقاً قبل التوزيع الوظيفي. كما يبرهن التفاعل المرصود على أن إختيار لغة ليس دائماً محدداً من خلال الظروف، بل هناك جدولٌ في متناول المتكلمّين باللغات، حيث يكتسب هذا الإختيار دلالة ما، كما انه يصبح فعلاً خطابياً تم التفاوض عليه اثناء عملية التفاعل.

وفي هذا الوضع الذي يشهد تعدّداً للغات، نحن مجبرون على إعتبار الجدول مفتوحاً من الناحية الإجتماعية: فغزارة اللغات المتجاورة في مدينة يربو عدد سكانها على (75000 نسمة) وفي منطقة تمد750000 مواطن ، تشير إلى أن نتعامل مع ظاهرة مختلفة تماما عن ظاهرة اللوكسمبورغ.

	الوضع في اللكسمبورغ	الوضع في كازامنص
* اللغات المتجاورة	ثلاث لغات محدودة القائمة مقفلة	اثنا عشرة لغة مع لهجات، القائمة مفتوحة
التوزيع	يمكن تحليله من خلال مصطلحات وظيفية، إستعمال محدّد للخطاب	مرتبط ارتباطا وثيقاً بالظروف الخاصة، الإستعمال في تطوّر ثابت
القدرة على ممارسة اللغة	يعتبر الناطقون شرعيين على أساس القدرة على ممارسات أشكال الخطاب	لا تطرح مسألة القدرة على ما يبدو إلاّ لوضع اللغة الفرنسية
التفاعل	أولوية البعد المؤسساتي	أولوية العلاقة بين الأشخاص

يتعين علينا أن نعتبر الوضع اللغوي في كازامنص كحالة خاصة، في حين أن الحالات في اللوكسمبورغ أو بالأحرى في فرنسا(حيث لم تعد مسألة تعدد اللغات مطروحة رغم تواترها (انظر **بوتيه ـــ فيرمس** (1987 – 1988) تندرج في

سياق التطور التاريخي، لن يغرب عن بالنا هذا التطور رغم إنتشاره الحالي.

IV ـ التوزيع الوظيفي والمؤسساتية: تدوين اللغة

تضطلع الكتابة بدور حاسم في التوزيع الوظيفي للأحوال الحديثة. كما أن هناك تقابلاً بين اللغة اللوكسمبورغية، لغة الحوار والكلام، ولغتي الكتابة: الفرنسية والإلمانية. لقد كرّس **غودي** (Goody) (1979) بحثا عميقا للخصوصية والوظيفية والخطابية للكتابة؛ وسجل في هذا الشأن، كما كان شائعا منذ نشأة الكتابة، بأن اللغة المكتوبة تتميز عن اللغة المحكية: كان الأكاديون يكتبون باللغة البابلية والسريانيون بالأكادية والأوربيون باللاتينية قبل أن تبلغ هذه الشعوب القدرة على صياغة لغاتها المكتوبة على طراز اللاتينية واليونانية. ويلقى الطابع العادي لتعدد اللغات أثباتاً لهذا الأمر. وضمن هذا الإطار، لا يعتبر الإختلاف بين اللغات من الناحية الإجتماعية سوى اختلاف للكلام (من هنا ضرورة التوزيع الوظيفي). وبما أن الاختلاف اللغوي يساهم في تنظيم الخطاب، لا شيء يدفعنا للإستغراب كون أن قطاعا من النشاط اللغوي، كالكتابة، قادر على أن يتموضع في لغة خاصة.

غير أن الكتابة، ليست بمنأى عن التأثيرات الإجتماعية واللغوية، وخاصة من ناحية التنوعات التي تشكل مصدرا لها. من الواجب إذاً ان نتجنب محاولات المغالطة التاريخية.

لا تحمل كل كتابة الطابع الأبجدي. لقد ظهرت الكتابة الأبجدية في اليونان حوالي القرن الثامن قبل الميلاد، وصادفها الحظ أن تنتشر. كما تمتلك اللغتان العربية والعبرية نظاما كتابياً يشتمل على حروف صامتة أكثر منها هجائية. ويمكن تدوين اللغات الهندية على شكل علامات ذات طابع مقطعي (devanagri) (syllabique) وتستعمل الصين الكتابة التصويرية (idéographique). غير أن هذا المصطلح غير ملائم ويتعرض للنقد (**أليتون**، Alleton ,1984).

ـ ينبغي أن نفرق بين الكتابة والطباعة، وحتى بداية مرحلة الطباعة، لقد كانت الكتابة حكراً على نشاط الإختصاصيين [1].

---

(1) قال لوروا ـــ **الأوبري** في المستايو(قرية أوكستانية) إنه في القرن الرابع عشر، كان يعادل سعر الكتاب ثمن شراء بيت.

ـ إحتفظت الكتابة باستعمال خاص بشكل رئيسي. والوثائق العديدة المدونة بالكتابة المسمارية (cunéiformes) هي لوائح، يمكن عدها أو إحصائيات مختلفة. تحاط الكتابة بالسرية في أغلب الظروف التاريخية وترتبط دائما بالمجتمعات التي تملك سلطة دولة في طور التكوين.

ـ اما الإستعمال الظاهري للكتابة من أجل الإعلان عن القوانين كي تكون في متناول المواطنين فقد شهد بدايته الأولى في اليونان.

وبسبب إرتباطها بالسلطة، تساهم الكتابة بعد عملية توصيفها، بتأسيس المكانة الاجتماعية للغة. بيد أن استعمالها يكون غالباً بعيداً عن اللفظ. وحين تلجأ اللغات المختلفة إلى الخطاب الشفوي العادي، يكون سبب ذلك حالة التوزيع الوظيفي. ورغم هذا الوضع، لا تستند الكتابة إلى أية لغة شفوية (تكتسب اللغة هذا المعنى وفقاً لمصطلح سوسور) وتمارس نشاطاً تحليلياً مزدوجاً في (التقسيم) والتطبيع. وبذلك يصبح التماسك اللغوي في هذا الإطار موضوعاً ذاتياً وتستعرض الكتابة اللغة عندما تجسدها وتعمل على تمفصلها وترسم لها محورا حين تميزها عن الممارسات الشفوية غير الخاضعة للملاحظة.

إن النصوص التي شاركت بتكوين اللغة الفرنسية، تعمل على توثيق الصلة مع مفهوم اللغة وفق إستعمال الكتابة، ولا سيما الأدبية منها. هذا لا يعني أنه في القرن السادس عشر، قد رفضت اللهجة أو اللغات المحلية. بيد أننا شرعنا بتخصيص سجل خطابي مصطنع جزئياً. نشير إلى أن صياغته قد تمت من قبل **دي بيللي** (Du Belly) في كتاب بعنوان **«الدفاع عن اللغة الفرنسية وتوضيحها»** فهو يستعمل صورة مجازية عن أعمال البستنة ويتكلم عن عملية الزرع في اللغة الفرنسية بواسطة أغصان مطعمة ومحلية مستعارة من اللاّتينية واليونانية. كما كان الحال بين اللاتينية واليونانية وهكذا يميّز الخطاب المكتوب بعض الإستعمالات التي تنجم عن اللغة المتصورة كتناسق طبيعي جزئيا. بيد أنها مراقبة بعض الاحيان، ونحن لا نهتم أولا بإطلاق تسمية اللغة على الإستعمالات التي لا تندرج في هذه الممارسة الوظيفية.

وبذلك ينشأ عن الكتابة أفقٌ لغوي بالمعنى السوسيري دون أن نخضع له كل إستعمال. يحملنا هذا الوضع على سن قوانين، كما أنه يستلزم أن نرقى من الملاحظة إلى فرض القواعد وذلك عن طريق الإختيارات في جداول الإستعمال.

يتيح لنا هذا الأمر أن نفهم، كما يشير إليه (**ميلثر 1989**)، بأن القواعد المعيارية تملك قاعدة لغوية: فالجمل مثل(لا تقل. - بل قل) تدل على أن بعض الناطقين يقولون ما تفرض القاعدة عدم قوله فيقول الكثيرون «ذهبت إلى المزين» حيث أن قواعد النحو الفرنسية تلزم بالقول «ذهبت عند المزين». ورغم ذلك، لا يقول أحد «هذا المساء، أتناول العشاء إلى المزين». تفسر هذه الإعتبارات دور الكتابة في حالة تعدد اللغات، ومع تطور المطبعة، ينسحب هذا القول على آحادية اللغة. يفترض التوزيع الوظيفي تمايزاً بين اللغات وتنظيماً، قد سبق واطلع عليه الناطقون. وتظهر الكتابة الميل إلى كشف وإلى تكريس هذه الاختلافات وذلك من خلال السلوك المعياري الذي تفترضه.

الفصل الثاني

من تعدد اللغات إلى التغيرات

لقد نشر **فنريش** (Weinreich) بحثاً سنة 1953 بعنوان **«احتكاك اللغات»**. وأعلن هذا التحليل الذي تناول ثنائية اللغة عن نشأة تعدّد اللغات والتغيرات. تكمن أهمية هذا البحث في إشارته لمصطلح التداخل (interférence). إن الانظمة اللغوية المتوائمة والمتباعدة تقريباً تشكل موضوعاً لإدراك شاملٍ من قبل الناطقين. ويتبدّى هذا الأمر من خلال الإنتاج اللغوي. ثمّ تفحّص هذا الباحث الانظمة المتكوّنة وفقاً لوجهة نظر طبيعية صادرة عن لساني من اتباع سوسور كي يقيّم كفاءة الأشخاص المتكلمين الذين تمسكوا بالأنظمة اللغوية المنفصلة.

سنبحث هنا مسألتي **«احتكاك اللغات» «وثنائية اللغة»** وفق المعنى المقصود والشائع، وسنغض الطرف عن التمايز بين اللغتين. وبالنسبة لهذه الدراسة، لا يعنينا كثيراً أن يدّل النظامان اللغويان المتجاوران هنا على «لغات» وعلى «لهجات» من ذات اللغة أو على تنوعات في اللهجة الواحدة: فمواطن الإختلاف كثيرة بين الأنظمة. كما أن أعداد الأشكال والتنظيمات غير المتجانسة فيما بينها، لا يمكن إحصاؤها. وفي نفس الوقت تعتبر مسائل التعليم ومنطقة التداخل في غاية التعقيد. ومن بين العوامل غير البنيوية، نشير إلى بعضها المندمج في العلاقة التي يقيمها ثنائي اللغة مع اللغات المتعايشة وبشكل خاص، إنه يظهر مقدرته على الإحاطة بلغتين منفصلتين.

تتسم منطقة التواصل بين ثنائية اللغة (bilinguisme) والتغيّرات بثلاث خصائص: لسانيات النظام أو الأنظمة المتجاورة، سيكولوجيه إدارة هذه الأنظمة من قبل الناطقين والتصنيف السوسيولوجي للاختلافات (لغات، لهجات، تنوعات).

وفي إطار وجهة النظر السيكولوجية، ثمة إتجاه فكريّ غير متجانس مع الإتجاهات التي تدرسها، يدعم الفكرة القائلة بأن اللغات ليست شيئاً متمايزاً بالنسبة للمتحدّث: في التحليل النفسي، وخاصة عند **لاكان** (Lacan) واتباعه. لقد تقدّم **لاكان** (1966) بنظرية مفادها أن الشخص عندما يخضع للتحليل، يحلم أو يرتكب هفوات الكلام. تأخذ اللغة عنده الطابع البنيوي كوحدة كلية لا تنفصل. امّا الإختلافات التي يحتفظ بها الشخص المتيقن لم تعد ملائمة: تندرج هذه البنية الخاصة بكل شخص بمفرده في ذات الخانة، حيث نعثر على مصطلح اللغة، وفق نظرية **سوسور**. ويرمز **لاكان** إليها بكلمة«اللغة» (lalangue) في تعبير واحد (يستعمل أحياناً التعبير الغريب (la lalangue).

ويستعرض **ميلنر** (Milner) (1978)، تبعاً لهذه الحالة، عدداً معيناً من النتائج التي تخصّ اللساني. في بداية الأمر، أن الشخص وإن كان لغوياً، يقع تحت تأثير لغته التي تنطوي (lalangue)، على مظهر خارجي(المستحيل) حيث لا يمكننا أن نتوصل إليه أو أن نتمثله. وتستمر هذه اللغة في الحياة اليومية، غير أنها عاجزة عن السيطرة على نفسها، وغير قادرة على التأطر اللغوي. وبالتالي، إن كل ما ينتجه اللساني كنظرية، ينحصر في الأنظمة ذات الطابع الإجتماعي والنشاط المعياريّ حيث (الذي نبلغه ونتمثله) يقوم الممنوع بدور المستحيل. وبذلك، يكون الأمل بوصف ذات نزعة طبيعية، ليس سوى وهم، وما يصفه اللساني لا يتعدّى المعيار، ولكنه يفعل ذلك عن تجاهلٍ تام لقيمته.

حين يأخذ اللساني المعيار على عاتقه، يقوده هذا الأمر إلى إعتبار مسألة نقاوة اللغة، حينئذٍ يدافع عن المعيار الواضح بدلاً من أن يصف المعيار الاختياري. غير أن أي وصفٍ للمعيار، كما هو، يفضي إلى وضعية ذات منحى سوسيولوجي ومتعارضة مع وصف المعيار كنظام يلجأ اليه اللساني عادة. وهكذا يستنتج **ميلنر** أنّ السوسيولوجيا العلمية للغة تبدو مستحيلة.

«إنّ الحالة الوحيدة والمتماسكة في هذا المجال تنطبق بكل تأكيد على منهجية **بورديو** (Bourdieu) وجماعته: إذا كانت السوسيولوجيا، تهتم بأمور اللغة، فلا وجود للسانيات وبالمقابل، حين يقع **بورديو** في الخطأ ويثبت أنّ للسانيات دوراً ووظيفة، تصير اللسانيات قادرة على أن تلتصق بموضوعها وبمفردها».

ورغم ذلك، من حقنا، ألا نحذو حذو بورديو في هذه النتيجة، عندما نميّز بين **الموضوع التجريبي وموضوع المعرفة**. يتحدّد موضوع سوسيولوجيا الكلام بالممارسات اللغوية التي أمكن تنظيمها إجتماعياً. وفي ذات الوقت، تتناول اللسانيات الموضوع نفسه، الخاص بالممارسات اللغوية، بيد أنها غير قادرة على إنتاج الدلالة، الاّ في نطاق إندماجها بالنظام. يتبيّن لنا أنّ هناك بوناً شاسعاً بين الموضوعين، لكنه يوجد ترابط بينهما. قد تتمكن السوسيولوجيا واللسانيات من معالجة الموضوع نفسه في إطار تجريبي (الكلام) وبطريقة علمية حين يطرحان موضوعات نظرية متباينة.

وبذلك، بدلاً من أن تبيّن أبحاث **ميلنر** صلاحية سوسيولوجيا اللغة، فهي تعمل على إستيعابها: ليست اللغة فعلاً طبيعياً بل هي تبنى في العلاقات المتناقضة التي تقيمها مع وجهة النظر المنهجية، كأداة فاعلة يعتمد عليها اللساني والتصنيف الإجتماعي للممارسات.

مجمل القول، أنّ الشخص المتكلّم يتحول إلى موضوع للتوتر بين توظيف لغوي يسبق الوعي حيث يتحلّى بالمقدرة على التصنيف (إختلاف اللّغات) وتوظيف لغوي غير واعٍ يعملُ على تجاهلها (لغته الخاصة).

1 ـ إزدواجية اللّغة من فيرغازون إلى والذ

أصدر **شارل فيرغازون** (Ferguson) سنة 1959 مقالاً بعنوان «إزدواجية اللغة» (diglossia). كما أنه أبرز خصوصية الحالة التي تستعمل فيها تنوعات متقاربة من قبل المتكلمين أنفسهم رغم رصيد التباين في الوظائف. وحين بدأ هذا الباحث بصياغة العبارة الأولى، تصوّر توزيعاً وظيفياً لعدّة تنوعات داخل اللغة نفسها.

يقابل التوزيع الوظيفي المختزل إلى أدنى درجته: بين إستعمال اللغة «الفصحى». (High) وإستعمال اللغة العامية (Low)[1] المستقاة من اللهجات.

---

(1) لقد ترجمنا الرمز «H» باللغة الفصحى والرمز «L» باللغة العامية أو اللهجات، تمشياً مع نظام اللغة العربية التي وردت كمثال في هذا الكتاب(المترجم).

لقد طبّق مفهوم إزدواجية اللغة في مرحلة أولية على أربعة شواهد: اللغة العربية، اليونانية الحديثة، السويسرية الألمانية، ولغة المستعمرات الهجينة في هايتي حيث يستخدم الرمز «L» في صيغة الجمع ويدّل على اللهجات الجهوية، في حين أن الرمز «H» يندرج في نطاق التنوّع المتطابق. كما يلعب الشكل الكتابي دوراً فاعلاً في هذه الشواهد، ويعتبر كافياً كي نعرّف إستعمال اللغة الفصحى «H». حتى وإن كانت اللغة الفرنسية غائبة في المثال الذي أعطي على حالة اللوكسمبورغ، ونظراً لعلاقات القرابة بين اللغتين اللوكسمبورغية والألمانية، لكان بامكاننا أن نتحدّث عن إزدواجية اللغة كما هو الحال في سويسرا. ورغم ذلك نسجّل إختلافاً مهماً. لا تسمّى اللغة اللوكسمبورغية «اللغة الألمانية اللوكسمبورغية». غير أنه يمكننا الإشارة الى اللغة السويسرية الألمانية (swyzertïntsch). لقد إستطاع فيرغيزون إستنتاج الخصائص التالية: **النفوذ** (مرتفع بالنسبة لـ «H» أكثر منه بكثير لـ «L»)، **التعليم** (لغة الام، والحالة الطبيعية بالنسبة لـ حالة مدرسية بالنسبة لـ المعيارية محدودة بالنسبة لـ «L»،مرتفعة بالنسبة لـ «H»،**الثبات** (تتطور العلاقة بين «H» و«L» تقريباً في الزمن) **البنية النحوية** (أكثر تعقيداً في «H» منه بكثير في «L» **المعجم** (تطابق متعدّد: مفردة مقابل مفردة بين «H» و«L» علم وظائف الأصوات (ينطبق الوصف على ذات الحالة بجمله على «L». وفي مرحلة لاحقة، عندما فرغ **فيرغازون** من الوصف، إنتقل إلى المصطلحات وحدّد مفهوم إزدواجية اللغة على النحو التالي:

«تعتبر إزدواجية اللغة كحالة مستقرّة نسبياً حيث يوجد فيها، بالاضافة إلى اللهجات الأولى للغة (التي تتكوّن إحتمالياً من نمطٍ واحدٍ، ومن عدّة إنماط مناطقية)، تنوع متطابق شديد التباين، ومقنّنٌ على مستوى رفيع (ويتبدّى اكثر تعقيداً من الناحية النحوية). كما أنه يحمل مدّونة من النصوص الادبية العديدة والمختلفة التي يمكن إحالتها إلى حقبة زمنية منصرمة أو إلى جماعة لغوية. ويكتسب هذا التنوع في المدرسة بشكل أساسي، ويستعمل في أغلب الحالات الشكلية للتواصل الكتابي او الشفوي. غير أنه لا يستخدم في أي قطاع داخل الجماعة كاداة للمحادثة العادية».

يتطابق هذا التعريف تماماً مع الأمثلة الأربعة (اللغة العربية الفصحى اللغة

العربية العامية/اللغة السويسرية الألمانية،اللغة الفرنسية/ لغة المستعمرات الهجينة في هايتي، كاتاريفيزا/ ديموتيك في اليونان). حتى ولو أخذنا في الإعتبار هذه الحالات المذكورة، لا يخلو هذا التعريف من النقد: إن التعقيد النحوي الظاهر الذي أُلقي على عاتق التنوّع «H»، هو بلا ريب، مرتبط بالمعرفة السطحية للسانيين عن التنوع في مستوى «L». كما انه يطبق أيضاً على حالات مثالية تمّ إختيارها: غير أنه يصبح أقل واقعية، عندما نعمل على توسيع حقل التطبيق. والجدير بالملاحظة أنّ باحثين آخرين، ومن بينهم **فيشمن** ، قد اقتبسوا نفس المصطلح، ولكنهم الغوا القرابة بين التنوعات:

وفي غضون السنوات الماضية، ومنذ أن استعمله **فيرغازون** لأول مرّة، أصبح هذا المصطلح متداولاً وشائعاً في أوساط المتخصصين في سوسيولوجيا اللغة. بيد أن معناه لم يتمدّد كثيراً وتمّت تنقيته من الشوائب.

لقد استعمل هذا المصطلح في البداية كي يدّل على مجتمع يقّر بوجود وبتعايش لغتين أو أكثر من أجل تأمين حاجات التواصل بين أعضاء الجماعة. لقد أكتشفنا في مرحلة لاحقة، انه في داخل هذا المجتمع يسود إستعمال عدّة دساتير لغوية(codes) منفصلة . ان الإحتفاظ الثابت بهما أو بالأحرى إستبدال أحدهما بالآخر، بعد إنقضاء فترة من الزمن، كان مرتهناً بالخدمات التي يؤمنها أحدهما ومختلفاً عن الوظائف المتخصّصة للدستور الآخر ويحدث هذا الإنفصال إنسجاماً مع توجهين إثنين: تستعمل لغة «H» (الراقية) في الخطاب الديني، وفي التعليم وفي بعض جوانب الثقافة، اما اللغة «L» (المشتركة)، كانت تستخدم في الموضوعات اليومية وفي المنزل والعائلة والوسط الموصوف بالعمل اليدوي.

لا بدّ أن نتأسف على إتجاه جماعة سوسيولوجيا اللغة عندما أطلقوا تسمية«إزدواجية اللغة» على ثنائيات اللغة غير المتساوية. وبالفعل، إن المقاييس التي قدّمها **فيرغازون** تسوّغ دراسة مسائل تصنيف التنوّعات داخل اللغة نفسها. حين تتفرّغ تلك التنوعات تقريباً إلى لغتين. ويفترض هذا الإنفصال السيطرة، غير أنّ خسارتنا تكون أكثر من ذلك بكثير عندما نغض الطرف عن علاقة القرابة بين التنوعات. وبدقة أكثر يحترم **فيرغازون** تخصيص دراسة وافية عن الحالات حيث تتميّز لغة الانشطة المثالية، كونها مختلفة عن اللغة المشتركة. قد يحق

لفيرغازون أن يعتمد على **فرنيش**، كي يلغي التعارض القائم بين اللغة واللهجة والتنوع. لا شيء يمنعنا من إعتبار حالة الپاراغواي (paraguay) في نطاق مفهوم إزدواجية اللغة(راجع **فيشمن** 1969، كما أشار إليه **روبين**) حيث لغة «H» هي الإسبانية و«L» لغة الغاراني (guarani).

إننا لا نشهد إذن حالة الإنفصال النسبي بين الدراسات حول السيطرة اللغوية مستخدمين مفهوم إزدواجية اللغة وفق المعنى الذي ثبت عند **فيشمن** (راجع **بوايه** (Boyer),1991، في إطار لائحة كتب هذا المذهب) وبين الدراسات التي تتعلق بالتواصل. كما أننا سوف نتخلّى عن مصطلح «إزدواجية اللغة» كي نتوخى الإفادة من المفردات التي تعتبر أكثر وضوحاً. يتحدّث **بيكرتون** (1975) عن لهجة راقية «H» وعن لهجة عامية «L» ويضيف إليهما لهجة وسيطة تدّل على إستعمال لهجة عامية تتطور بإتجاه مهمة راقية والعكس صحيح أيضاً.

وفي سنة (1986) ومن خلال تحول جذري في الرؤية، أعاد والد لمصطلح فيرغازون قيمته الحقيقية. وبالنسبة لهذا الباحث تكمن الأهمية لحالة إزدواجية اللغة، ليس فقط في علاقة القرابة الموضوعية بين النظامين «H» و«L»، بل في الإعتراف بتلك القرابة كما عليه لدى أعضاء النظرة التصنيفية التي ترتب هذه الحالات بواسطة وجهة نظر دينامية تخص عملية توظيفها الفعلي. إنّ ما يميّز حالة إزدواجية اللغة هو أن أعضاء الجماعة قادرون على إستخدام ما يسميه **والد**: الخيارين المعرفيين.

ـ إمّا أن نعتبر «H» كبديل للغة المشتركة. ترمز هذه الحالة إلى المثال المعياري للتنوعات.

ـ وإمّا نعتبر «H» و «L» كلغاتٍ مختلفة، وهذا ما يطرح مسألة رسم حدودها.

ويمثل التنوّع «H» في حالة إزدواجية اللغة نموذجاً للمعيار الذي يستخدم كقاعدة لتقييم الأهمية المعطاة والمسافة المقدّرة لكل ممارسة لغوية تنتمي إلى نواة مشتركة. يتسّم هذا التنوع بوظيفة النمط المثالي(idealtype) للغة (تبعاً لمصطلح **ڤيبر**). ويصبح هذا المصطلح إحتمالياً وملائماً في كل لغةٍ (...) تحدّد تغيّرها فجأةً. وتلغي إستعمال اللغة العامية.

وتكمن أهمية عزل ظاهرة(...) إزدواجية اللغة في[..] الوسائل التي تقدّمها كي ترقى إلى مبادىء الفصل بين الألسن (idiomes) من خلال جدول (التنوعات) وكي نتصوّر إمكانية البحث عن تحديد الممارسات اللغوية.

«وبما أنها صيغة من خلال هذه الرؤية، تبرز إزدواجية اللغة كحالة مفارقة حيث يؤدي تحديد التنوعات «H» و«L» وتجميد التنوع «H» وفق مرجعية ثابتة إلى تمثيل وحدتها وتباينها»(**والْد** 1986 ص. 53 - 51).

لا تكتسب القرابة الموضوعية بين اللغات أية أهمية من خلال وجهة النظر الدينامية، في حين أنّ حالة أخرى لا تندرج في إطار تصنيف إزدواجية اللغة، يمكن لها أن تنتمي إلى الدينامية التي تخصّ إزدواجية اللغة.

ثمة دينامية في حركية إزدواجية اللغة تبعاً للمثال الذي أعطي على اللغة الرومانية ومن خلال العلاقات بين اللاتينية واليونانية: تعتبر اليونانية بالنسبة للاتينية النمط المثالي للغة بشكل ممتاز، وتقوم جزئياً بدور التنوّع «H». ومن خلال مفردات السيطرة، وبالمقابل تعتبر اللاتينية كلغة إجبارية في كل سلسلة الوظائف التي تتعلق «H» بيد أنّ هذا التوزيع الوظيفي يبقى بعيداً عن ظاهرة إزدواجية اللغة المتصوّرة كسيرورة دينامية. ووفق الحالة التصنيفية، لا يتطابق هذا الوضع مع إزدواجية اللغة، لأن التمييز بين اليونانية واللاتينية لم يكن يوماً غامضاً بالنسبة للأشخاص المتكلمين.

ويحلّل **والْد** لغة الياكوما (yakoma) في بانغي في جمهورية إفريقيا الوسطى (centraficaine): يوجد في هذا البلد لغة مشتركة تسمّى السانغو (sango). في الأصل، كانت هذه اللغة مخصّصة لنقل المعارف على أساس أنها لغة مستعمرات هجينة مع اللغة الإنكليزية (pidginisé) متفرعة من الياكوما؟ وأصبحت فيما بعد اللغة الأم لسكان المدن، أياً كانت أصولهم الإتينية. ومع بداية الإستقلال، خضعت هذه اللغة إلى جهود التقنين والتحديث والإنتاج الكتابي غير المتطابق مع إنتشارها وإستعمالها كلغة محلية حيث تمّ توظيف عوامل التغيّر واللهجات والإختلاف الوظيفي. سنعثر إذن في لغة السانغو على العناصر التي توسم حالة إزدواجية اللغة المترافقة مع تنوّع «H» في طور التكوين والمتأثر بنموذج اللغة الفرنسية. وتبعاً لوجهة النظر الأخيرة، لا تمتلك السانغو سوى علاقة

إشتقاقية مع لغة سكان الياكوما.

ورغم ذلك، يعتبر الوضع مختلفاً تماماً بالنسبة لهؤلاء، حتى ولو كان سكان الياكوما الريفيين يرتبطون بصلة محدودة مع لغة السانغو، فهم يعيشون حالة إنفصال اللغات بدون معوقات. لا بدّ من الإشارة إلى الظواهر المهمة التي تبرز عند سكان الياكوما في بانغي. لقد إستتر هؤلاء بتنظيم جماعة لغوية في المدينة وكانوا قد تخلوا عن الياكوما«الأصلية» في محادثاتهم اليومية لمصلحة تنوّع يسمّى السانغو «التمهيدي» أو «السانغو الياكوما»... وتخصص لغة الياكوما الأصلية للحالات الشكلية ولمسألة الحفاظ على التقاليد. قصارى القول، وبالرغم من غياب الإستعمال بالنسبة لسكان مدينة بانغي، كتنوّع «H» للغة السانغو والخاصة بهم. وحين ينفصل سكان الياكوما عن بعضهم بعض (أي عندما يوجد شخص غريب بينهم) تنعدم صلاحية علاقة إزدواجية اللغة بالياكوما وبذلك لم تعد لغة السانغو الخاصة بسكان الياكوما سوى تنوع للهجة محلية، مثل غيرها، حيث تحتّم علينا مقارنتها مع لغة السانغو الوطنية كتنوع «H» في طور التكوين.

وفي مقال آخر، يبيّن والد أن الإعتبارات ذاتها قادرة على أن تنطبق على اللغة الفرنسية التي أصبحت موضوعاً للإستيعاب كلغة محلية وخاصة بالنسبة لقسم من سكان جمهورية إفريقيا الوسطى. ويبرهن هذا الباحث من خلال التجربة وإستناد إلى الحالة كيف أن الأشخاص الناطقين يقيّمون إستعمال الفرنسية على أساس علاقتها مع إزدواجية اللغة وفقاً للمستوى الصحيح للغة الفرنسية أو عكس ذلك إستناداً إلى الحالة التبسيط وللوسيلة المتوفرة من أجل التواصل.

والحق يقال، إن إزدواجية اللغة، هي حالة فاصلة حيث أننا غير قادرين على أن نقرّر إجتماعياً، مسألة لغة واحدة أو لغتين. ولا يرجع ذلك إلى أن الأشخاص الناطقين يعتقدون بأن لهم شأناً مع لغتين، في حين أن آخرين لا يحسبون إلاّ لغة واحدة، والجدير بالذكر ان الناطقين أنفسهم يتغيّرون بين الوضعين وذلك وفقاً لظروفهم الخاصة.

نشير أيضاً إلى حالة إفريقيا الوسطى حيث تخفي إزدواجية اللغة، إزدواجية أخرى. كما يسمح للغة الياكوما الأصلية أن تطالب بتحقيق مستوى «H» على غرار لغة السانغو.

بيد أن هذه اللغة قد بلغت مكانة إجتماعية أصبحت وقفاً عليها. كما أن هناك لغة مستقلة بمستوى «H» قد تكونت فيها وإستقلت عنها. لقد إقتصر مجال إزدواجية اللغة (ياكوما ـ سانغو) على المجموعة المحدودة لسكان الياكوما الذين إستقروا في المدينة واستلهموا من حضارتها.

ويمكننا ملاحظة نفس الظاهرة، عندما تكوّنت إجتماعياً اللغات الرومانية المنحدرة من اللاتينية كلهجة محلية. وحصلت أيضاً على إستقلالها. وفي هذا الإطار، لم تحدث أية ثورة مشابهة في اللغة العربية رغم أن مواطن الاختلاف شديدة التباين موضوعياً.

تؤثر حالتا إزدواجية اللغة والتوزيع الاجتماعي للخيارات المعرفية على طبيعة الوصف اللساني للوضع المقصود. قد تختلف دلالة ملحوظة في إطار التواصل بين «H» و«L» أو في إطار الانفصال بين عناصر هذا التنوّع الثنائي.

وفي الحالة الأولى، يتوجب على الوصف اللساني أن يدمج في آن واحد «H» و«L» وفي الحالة الثانية، يُلزم بعزل «H» من الوصف المخصّص لمستوى «L» كما يفرض عليه ان يعالج حالة المفردات المقتبسة أو التي توسم بالتناوب (راجع الفصل الثالث). وبإختصار، ينبغي التركيز على معيار إحتمالي يخصّ مستوى «L» والناجم عن ممارسة اللهجات المحليّة دون أن تأخذ في الحسبان وضع «H». والحال أن الوصف اللساني يتغيّر تبعاً للخيارين. وبالتالي يتأثر التطوّر اللغوي للجماعات بالتطوّر الذي يطرأ على التوزيع الاجتماعي. وبعبارات أخرى إنّ الفئات الاجتماعية للحالات اللغوية ـ رغم أنها لا تحصل على مصدرها المحصور في الخصائص اللغوية ـ فهي تؤثر عليها في المدى المتوسط عن طريق التوزيع الوظيفي. تشير أيضاً إلى أنّ التغيرّات اللسانية هي في نفس الوقت متدرّجة كما أنها تتحرّك في ظروف متشابهة لكنها لاتعرف حالة الانتظام بسبب فقدان التواصل بين نظام وآخر. يمكننا إيجاد حل لهذا التناقص الظاهري، في حال إعتبرنا أنّ التغيرات تفترض زمناً للتعايش بين الأنظمة. فالظواهر التي توسم عمل التوزيع قد تؤدي أحياناً إلى إختفاء أحد هذه الأنظمة. علاوة على ذلك في حالة إزدواجية اللغة، يتضمّن النظام (H + L) في أنظمة متباينة حيث يتوزع (H) و(L) إلى مستويين مختلفين.

II ــ البعد المؤسساتي:

اللغة الفرنسية واللهجة الريفية أثناء الثورة

تعالج ازدواجية اللغة، إذاً، الحالات الفاصلة التي تشهد استقراراً نسبياً. إن الخطاب الاجتماعي الذي يتناول الاختلاف في هذا التنوّع الثنائي (المنقسم إلى لغتين، كنوعين في اللغة الواحدة) يتكوّن في الوقت نفسه من هذين الخيارين المتحركين في الممارسة تبعاً للظروف.

وفي حال أنّ هذا الوضع لم يبلغ الاستقرار المنشود، لا بدّ إذاً من الانفصال الإجتماعي للغات أو اندماج المستويين «H»و«L» في نظام متغيّر ومشترك. وحين ندرك المصير الذي آلت إليه علاقة اللغة الفرنسية باللهجة الريفية(patois) في فرنسا وكندا (فرنسا الجديدة) في القرن السابع عشر حتى الثورة الفرنسية (**أسلين وماكلوجين** 1981). فإن الفرضيتين تسلكان الطريق الصحيح إلى التحقيق انطلاقاً من ذات الجماعة اللغوية.

ـ لقد وصف الأب **غريغوار**، أثناء الثورة، في تقرير حول«ضرورة توفير الوسائل للقضاء على اللهجات الريفية وإضفاء الطابع العالمي على اللغة الفرنسية (عرض هذا التقرير أمام المؤتمر سنة 1784)»، الحالة اللسانية في فرنسا التي كانت متشابهة مع «برج بابل» كان يتحدث الناس بأكثر من «ثلاثين لهجة ريفية» وبالتالي إنقسم الشعب الواحد إلى ثلاثين جماعة لغوية»

وزعم التقرير نفسه، وإنسجاماً مع الرأي الشائع في تلك الحقبة ان اللغة الفرنسية«في فرنسا الجديدة» لم تكن مستعملة فقط بل كانت متداولة بطريقة نقيّة وخالية من النبر (accent) وإستناداً إلى هذه المعطيات المتوافرة حول أصل المهاجرين في القرن السابع عشر إلى كيبك (Québec) تبعاً للأقاليم الريفية، لم تكن هذه الشعوب على قدرٍ من التجانس، ولم تنحدر الأكثرية فيها من «**إيل دي فرانس**» (Ile de France) وبقية هذه الشعوب منتشرة على الأرض التي استقرت عليها. ولم تتوفر فرص التعلّم ولم تكن تقيم الاّ علاقة محدودة مع شؤون الادارة. والشروحات التي عرضت من أجل تعليل هذه الظاهرة، ولاسيّما من قبل **برونو** (Bruno) في مؤلفة الكبير «تاريخ اللغة الفرنسية»، لم تقدّم الدليل الكافي.

أمّا الفرضية الأكثر واقعية، هي بكل بساطة، ظاهرة غياب التوحيد (unification)، ويكمن التوحيد البديهي للغة الفرنسية في كيبك في أنّ الحالة كانت غرضاً لأحكام متباينة في إطار دينامية إزدواجية اللغة وبسبب فقدان تأثير التنوّع الكتابي الراقي في كيبك، فان مختلف «اللهجات» المتجاورة تم إستيعابها على أساس تغيرات في اللغة نفسها. وتتجلّى اللغة الفرنسية كتنوع «H»، غير أنّ هذا التنوع لم يترك أي تأثير يذكر إذا أخذنا ظروف الحياة في الحسبان. وبالمقابل، وفي فرنسا ليست اللغة الفرنسية في شكلها المكتوب، مصنفة كتنوّع «H»، فهي توضع في نفس الفئة كالفرنسية المستعملة في البلاط ومن قبل الطبقة البرجوازية أو في جزيرة (Ile de France) في حين أن اللهجات قد تمّ تبويبها في خانة اللغات المختلفة.

وقد أشار كل من **آسلين و ماكلوجين** إلى أنّ هذا الخيار لم يكن معتمداً من قبل كل المعاصرين. وفي نصٍ على نصيبٍ من الشهرة رفض **بارير** (barrere) أمام المؤتمر إقصاء اللهجات في حقل اللغة الفرنسية. في حين أنه أنتقد بقسوة «الألسن الغريبة» (idioms étrangers) (الباسك، البريتون، الألمانية، الايطالية). اما بالنسبة **لغريغوار** (Gregoire) لقد إختلفت لديه صورة هذا المخطط الذي لم يكن وطنياً (عكس مخطط **بارير**)، بل كان عالمياً: إن ما يميّز اللغات لا يكمن في تصنيفها وفقاً للنماذج، بل وفقاً لدرجة التطوّر. وحين نلغي اللهجات، فنحن ندفعها إلى التطوّر نحو اللغة الفرنسية، بدلاً من أن نستبدل هذه الأخيرة بها.

وبالرغم من هذا التباين، لم يكن لدى **بارير وغريغوار** ومعاصيرهما أية فكرةٍ عن اللغة، كما تصوّرها **دي سوسور**. بيد أنّ التصنيفات التي تشهد عليها النصوص **غريغوار أو بارير** تعتبر واقعية: إن الطابع الاجتماعي لتصنيف اللهجات الريفية كلغات مغايرة يبعد أو يلغي مبدأ التفاهم بين الجماعات اللغوية. فالقواعد التي تجيز معالجة الانزياحات (écarts)، على أساس التغيّرات، تفقد مكانتهاالاجتماعية. وفي ذات الوقت، إنّ التصنيف المبكّر للملفوظ وطريقة نقله إلى لغة مختلفة، يعرقلان عمليّات الاستيعاب. يتدخل إذاً ككابحٍ لإنتاج الملفوظات التي يمكن صياغتها في إطار النحو المشترك. يقضي تصنيف هذين النموذجين من التنوّع، كونهما تابعين إلى لغاتٍ مختلفة إلى التناقض أثناء الوصف

اللساني. فاللغات التي تمّ تصنيفها وفق مبدأ التباين، تميلُ إلى التفرّع. وكل ما هو مبتكر ومحدث سيصطدم بالحاجز الرمزي الذي يرفضه التمايز بينهما.

III ــ اللغات الهجينة (الكريول)

لقد تيسّر لـحاجيج (Hagège) أن يختار عنواناً: **مختبر اللغات الهجينة فـي الـمستعمرات**[1] (créole)، لأحد فصول كتابه الرائج «**إنسان الكلام**». وذلك، لأن حالة تلك اللغات قد تتناسب مع التغيّرات اللسانية المتواترة في ظروف التوازن اللغوي الفاقد للثبات. وبامكاننا أن نشاهد بالعين المجردة عمليات تكونها: يقصد هنا التعبير عن رؤية باعثة على التفاؤل بعض الشيء. يدّل مصطلح اللغة الهجينة (الكريول) على اللغات تبعاً لمبدأ **التمثيل الاجتماعي**. ويتمّ إنتاج تلك اللغات عن طريق الاحتكاك بين لغة أوروبّية وناطقين أجانب يحاولون إمتلاكها بطريقة لا منهجية. وتبعاً لهذا التصوّر، يفسح هذا المفهوم المجال أمام نوع من القصة الأسطورية.

الـمرحلة الأولى: **مجموعة** (a) من الناطقين الأجانب في حالة لغوية (b) تحاول أن تتواصل في لغتها. وإذا قدّر لهذا التبادل أن يكون منتظماً، قد تنشأ لغة ذات توصيف مختزل ومفردات ضئيلة وصرف ونحو ميّسران. تسمّى تلك اللغة: البيدجين (pidgin)[2] أو السابير (sabir)[3].

الـمرحلة الثانية: إذا توفر لهذا الاحتكاك أن يتكثّف ويتعزّز، تتجه لغة البيدجين إلى مزيد من التعقيد. وفي الحالات، حيث (a) تستخدم نفس الأشكال مع المجموعات (b1), (b2) حيث من المفترض أن يكونوا منفصلين عن بعضهم بعض وبذلك، تتحول البيدجين إلى لغةٍ ناقلة للمعارف (véhiculaire)، ويخصص منطق هذه المرحلة للتنوّع طريقة واضحة للابتكارات غير الثابتة كما وردت في المرحلة الأولى.

---

(1) تعبر (الكريول) (créole) لغة محدثة ناتجة عن احتكاك اللغة الفرنسية مع اللغات الإفريقية.

(2) تصنّف البدجين كرطانةٍ (jargon) إنكليزية كانت تستخدم في الأغراض التجارية في الموانىء الصينية.

(3) لغة «السابير» هي رطانة مختلطة بالعربية وبالفرنسية وبالإسبانية وبالإيطالية وهي متكلمة في شمال إفريقيا.

(*) جمعت هذه التحديدات من خلال مراجعة بعض المعاجم كالمنهل وروبير ولاروس. يحاول المؤلف في هذا الكتاب أن يطرح تعريفاً لكلٍ من هذه المصطلحات(المترجم).

المرحلة الثانية (مكررة): تتوقف المجموعة (a) ذات طابع اللغة الناقلة عن الإنتشار وتدمج المجموعة (a) في جداولِ (b) حيث يُفسحُ المجال أمام نشوء تنوعات (a1),(a2)، إلخ.

المرحلة الثالثة: مجموعة (a) تستبدل، في حالة (b) «باللغة الأم» التابعة لمجموعة صغيرة (c)، دون أن تصبح متعدّدة الوظائف (يفترض الموقف حالة تعدّدية اللغة). إنّ التنوع (a)، الذي سيدّل عليه من الآن فصاعداً ب(c) سنطلق عليه تسمية (الكريول). ترمز المرحلة الثالثة الى إتخاذ طابع التهجين اللغوي (creolisation) وإلى إكتساب لغة الأم في وسط الجماعة (nativisation).

المرحلة الرابعة: يمكن إعتبار (c) كتنوّع من ضمن المجموعة الواردة في الجدول (حتى ولو بقيت على علاقة إزدواجية مع (a). حينئذٍ تشيرُ إلى التعقيد أو إلى نزع صفة التهجين اللغوي (décréolisation).

ومع ذلك، لن تتمكن هذه القائمة من وصف التطوّر الحقيقي للغات الهجينة التاريخية. بالمقابل وكما هو حال إزدواجية اللغة، فهي تحتفظ بالقيمة الديناميكية فقط. وفي إطار الرؤية الاجتماعية، يطلق البيدجين غالباً على مرحلة (2) والكريول على التنوّع في المرحلة الرابعة. ثمة فرق منهجي بين التصنيفات العلمية والتصنيفات الاجتماعية.

المرحلة	الصنف اللساني	الديناميكية اللغوية	الوظيفة	التسمية الاجتماعية
المرحلة الأولى	البيدجين (pidgin)	تبسيط لغوي	إحتكاك يحدث بالمصادفة مع الاجانب	لا يوجد
المرحلة الثانية	لغة ناقلة للمعارف	ثبات، بداية تعقيد	إحتكاك منتظم	بيدجين متمدّد
المرحلة الثانية مكررة	—	—	إعادة الامتلاك الداخلي في وسط الجماعة	
المرحلة الثالثة	كريول (créole)	تعقيد لغوي	إكتساب لغة الأم في وسط الجماعة	
المرحلة الرابعة	لغـة	تعقيد لغوي مكتمل	إكتساب متجز للغة الأم في وسط الجماعة	كريول متمدّد

الجدير بالذكر، أن مصطلحات التبسيط أو التعقيد لا تعوّل على مقياس ألسني موضوعي كما هو متيسر أو متعدّد التركيب بل على الاختيار الذي يقوم به الأشخاص الناطقون للعناصر وفقاً لصعوبتها. وما يحدث ان تلك العناصر قد تلغى أو يحلّ محلّها أي شيء آخر.

وسنتناول فيما يلي دينامية هذه الحالات اللغوية المطبقة على نموذج البيدجين الانكليزي المستخدم في الكاميرون إستناداً للوصف الذي أنجزه فيرال (Feral) (1989).

لقد إستقرت في غرب إفريقيا لغة ناقلة للمعارف ومنحدرة من اللغة الإنكليزية ويطلق عليها الألسنيون تسمية (فاب) وذلك إختصاراً لعبارة (western african pidgin english). ثم توافق عليها الناطقون على أنها البيدجين أو اللغة الإنكليزية الركيكة (broken english). قد تقترب هذه اللغة من لهجة الكريول والكريولو(criolo) ذات المنشأ البرتغالي، على الصعيد النحوي، لكنها تفترق عنها من الزاوية المعجمية.

ويصبح خيار هذه المجموعة المتواصلة جغرافياً في معظم هذه البلدان متيسراً، والسبب يعود إلى أنّ المستعمرات البريطانية سمحت بابراز مكانة الإنكليزية بشكلٍ رسمي في حين أنّ هذا الموضوع لا ينطبق على الكاميرون، لأن معظم المستعمرات الألمانية القديمة قد آلت إلى عهدة الإدارة الفرنسية بعد الحرب العالمية الأولى.

والحال، أنّ هناك لغة متميّزة عن الإنكليزية فوق نفس الامتداد الجغرافي، بالنسبة لكل المواطنين (وهذا ما يجعلها متمايزة عن الفرنسية، كونها لغة الناطقين الأصليين ويتحدّد موقع هذه اللغة تبعاً للمنطقة حيث يتمّ التداوّل بها. وتشهد هذه اللغة التي إتخذت طابع التهجين الكريولي في منطقة لامب (Limbe) (فكتوريا القديمة)، حالة إزدواجية اللغة في الكاميرون الغربي حيث تتعايش لغة البيدجين واللغة الإنكليزية. كما انها فازت بإستقلالها في المنطقة الفرنكفونية. علاوة على ذلك لقد تكوّنت لغة إصطلاحية (argot) (الميكروبيدجين) وذلك عن طريق إضافة مفردات فرنسية مبتورة وناقصة (بان بدلاً من بنطلون، وريم بدلاً من الأم (mère) وتختلف لغة البيدجين الإنكليزية من وجهة النظر اللسانية، عن الإنكليزية رغم أن

الجماعة التي إعتمدتها كلغة أم، كانت محدّدة جغرافياً، لكن عملية التعقيد اللغوية قد بلغت خطوة متقدمة، وبامكاننا أن نرصد العناصر الايتمولوجية (الاشتقاقية)، بيد أنّ البناء اللغوي يتميّز بصفاتٍ خاصة. نسوق اليكم بعض الشواهد:

- بيدجين: (pidgin)

«a don 'komy 'a fo' tu mun' 'djesno» تعبير صادر عن ناطقٍ بالفرنسية من يواندا (لم تتوفر له فرصة التعلّم)

- نقل هذا التعبير من خلال الاشتقاق: «i done come here for two month just now»

- الترجمة الإنكليزية: «i come here two month ago» نشير إلى أن نظام مظهر حدوث الفعل (aspect)، حيث تندرج الأداة «for» قد عرف تطوراً متزايداً في البيدجين، في حين أن حرف الجر «fo» المستخرج من «for» يتميّز بتوزع يدعو للدهشة. بإمكاننا ان نلاحظ مدى صعوبة إضافة مفردات من اللغة الإنكليزية إلى عبارة نطقت بها طالبة تتكلم الإنكليزية: «every body we i' bi concerned dat is di pepol we di relatives of di'man we i'don day, al, dem go kom gada fo di kom'pon we dem get to kray diday.»

الترجمة: يتعلق كل شيء بنا، يعني الناس... أهالي الشخص المتوفى الذين، سيأتون كلهم ويتجمعون، حيث يجب ان يبكوا الميت.

لقد أشرنا إلى الكلمات المقتبسة (بشكلٍ محدود) من الإنكليزية المعيارية. ومهما تكن الظروف الأكثر تلاؤماً في منطقة التواصل، يعتبرُ النظام المزدوج الذي يجيز مثل هذه الاضافات مختلفاً عن نظام اللغة الإنكليزية النموذجية.

وهكذا، يبدو لنا أن المقاربة الدينامية تأتي في المرتبة الأولى قبل المقاربة التصنيفية. من الفائدة أن نميّز بين إعتماد اللغة الأم للجماعة (التوليد) وبين وجود استعمال بديهي وثابت ومنفتح (لهجة محلية). فنحن نميل تبعاً للمقاربة التصنيفية إلى الخلط بين إعتماد لغة الأم واللهجة المحلية. والجدير بالملاحظة، ان البيدجين المستعمل في الكاميرون كلغة أم وفي مساحة جغرافية محدودة قد

تحوّل إلى لهجة محليّة وامتد إنتشاره في بقاعٍ واسعة.

VI ـ اللغة المصاحبة والتغيّرات

تعتبر حالة إزدواجية اللغة كحدٍ فاصلٍ داخلي في التغيرات كما أن كل لغةٍ هي حكماً معّرضة للتغيّر. في هذه الحالة، ثمة تنوعٌ خاص يمكن له أن ينشأ كلغة (h). هذا ما يحملنا على إعتبار فصائل التنوّع المتباينة كلغة أخرى (l) وبالتالي فإن مكانة فصائل التنوع المتوسطة يلفها الغموض عندما نطرح مسألة الاختلاف الاجتماعي للغات، تمنح خيارات معرفية إلى **الممثلين الاجتماعيين**. تكمن دينامية إزدواجية اللغة في إعتبار ان التباين بين (H) و (L) يتميّز بموقع حياديّ في الممارسة اللغوية للأشخاص الناطقين.

لقد أشارت **رينيه باليبار** (Balibar) إلى ظاهرة أخرى. يستحيل على لغة ما ان تتموضع كما هي عليه من الناحية الاجتماعية من غير أن تتمثّل، كونها مختلفة عن اللغات الأخرى. واستخدمت هذه الباحثة مصطلح اللغة المصاحبة (colinguisme)كي تدل على شبكة العلاقات المتمثّلة التي يقيمها الخطاب المؤسس حول لغة ما مع اللغات المتميزة عنها.

لقد تم إرساء قواعد اللغة الفرنسية على أساس التمايز بين اللغة الرومانية واللغة الجرمانية في **«قسم العهد في ستراسبورغ»** (serments de Strasbourg) الذي يعتبر الوثيقة الأولى حيث ظهر شيء يمكن لنا أن نسميه اللغة الفرنسية(16 شباط 842). تصنّف اللغة المصاحبة التي صمدت طويلاً بين الفرنسية و(اللاتينية) واليونانية في المرتبة الثانية بالنسبة للغة التي تتضمن الإنكليزية. لا ندري كيف نتصوّر بخلاف هذا الرأي الإتجاه المعادي للغة الإنكليزية من قبل المدافعين عن اللغة الفرنسية أو نعي مسألة إرتباطهم الملزم بالاصطلاحات الإملائية المحدودة. ترسم كل هذه الحالات التي لا تؤثر الاّ جانبياً على اللغة كنظام، حدوداً حسّاسة ويرجع سبب ذلك إلى طابعها الهامشي.

ويتعارض منهج اللسانيات الوصفية مع المنهج الاجتماعي التصنيفي على غرار تعارض عملية مفتوحة حول وجهة نظرٍ محلية مع عملية التحديد. ويهتّم اللساني بتحديد آليات إستيعاب الإنتاج اللغوي. قد يشغل هذا الموضوع بال

الممثلين الاجتماعيين أو(الناطقين) ولا سيّما عندما يصنفون الممارسات اللغوية ويعون مسألة الاختلافات بين مكوناتها.

نحن قادرون إذن على تحليل الظاهرة اللاّشكلية للتغيرات العامة في الكلام الانساني تبعاً لاتجاهين: الإتجاه الأول يشير إلى اللسانيات التي تجد نفسها أمام خيار عاملٍ التغيرات داخل النماذج المعقولة. أمّا الاتجاه الثاني يدّل على السوسيولوجيا التي لا تستطيع أن تقارب مسألة اللغات الاّ على أساس فئات إجتماعية مرتكزة على الخطاب.

لن يفاجئنا الأمر، عندما نعلم أنّ اللسانيات تميل إلى تنقية مفاهيم التوزيع التوظيفي في الوقت الذي يحاول فيه الخطاب أن يقوم بأداء وظيفتها المعرفية.

الفصل الثالث

اللسانيات والنموذج التغيّري

يهدف النموذج ذو المنحى التغيّري (variationniste) إلى دمج التغيّرات في الوصف اللساني. وتتطلّب عملية عرضه إختباراً لوظيفة المراقبة التجريبية.

وتصف اللسانيات نظام الأشكال المحملة بالدلالة. وكان **بلومفيلد** (Blomfield) قد إقترح في الخمسينات وضع مدّونة وصفية تحتوي على ملفوظات تمّ إختبارها. ويثير هذا الطرح إعتراضات على جانب من الأهمية وقام بتنفيذها كل من **هاريس** (Harris) **وشومسكي** (Chomsky). نستطيع أن نوجزها على الوجه التالي:

ـ يتعيّن علينا أن نقوم بوصف العلاقات بين الأفعال التي تعبّر عن صيغتي الفعل للمعلوم وللمجهول، بالإضافة إلى الملفوظات. ثمة تجانس بينهما، لابدّ إلاّ أن نقف عنده.

ـ لا تتعدّى المدّونة مجموعة من الملفوظات القابلة للتأويل، يتحتّم علينا أن ننطلق من تلك المجموعة وليس فقط من المدوّنة بمفردها.

ـ تشتمل كل لغة على ملفوظات غامضة وتخضع تلك الملفوظات بدورها إلى عمليات وصفية كونها محملّة بعدّة دلالات.

يقترح **شومسكي**، إذاً، إنحيازاً لموضوع اللسانيات: إعتبار اللغة كدليل على مقدرة المتكلّم. وبالتالي، نتصوّر النظرية اللسانية على هيئة نموذج توليدي قادر على إنتاج مجموعة لا متناهية من الملفوظات الممكنة. ويتسم موضوع اللسانيات بالحدس عند الناطقين ويتأكد هذا النموذج في حال أعلن هؤلاء عن

تلقي الملفوظات المنتجة، إضافة إلى البنية التي يمنحها إياهم النموذج [1] وتبرز اللسانيات ذات المنحى التغيريّ نتيجة للتفكير حول إمكانية مراقبة القدرة اللغوية. ويقتصر عمل أصحاب النظرية التوليدية على نطاق الجملة [2] كما أنهم لايمانعون من إعتبار مقدرة اللساني المتحدّث بالمنشأ (locuteur natif) على انها تمثّل القدرة اللغوية المشتركة. وهكذا تصطدم هذه المسلّمة بالإعتراض المزدوج:

يمتلك الناطقون، علاوة على معيار عملي (المهارة) تمثلاً لهذا المعيار، مرتبطاً بالهوية الإجتماعية للغة. ويتيح لنا هذا الحكم إمكانية الإلتصاق بالتمثيل وليس بتحقيق هذه المهارة.

لا تميل النماذج المقترحة فقط إلى تقليص دور التغيّرات حين تميّز الناطق البديل عن اللساني المتحدث. بيد أننا نخاطر عندما نقيّم مدى القبولية إستناداً للفرضيات. ترتبط المراقبة، إذن، بالنظريات التي توظف في عملية الفصل بينهما.

وإزاء هذه الممارسات المتباينة، لا شيء يؤكد على أن المتحدثين أصبحوا قادرين على تقديم كشف حساب عن قدرتهم اللغوية.

ويتقبّل أصحاب اللسانيات ذات المنحى التغيّري الفلسفة التوليدية، غير أنهم يثيرون المسألة المزدوجة التي تكمن في اندماج التغيرات والمراقبة التجريبية في قدرتهم اللغوية.

I ــ النموذج التغيّري

1 ــ البحث الإجتماعي في المتاجر الكبرى: نعتمد هنا التجربة الرائدة الموصوفة بكثافة الدلالة وبالسهولة التي قام بانجازها **لابوف** وبذلك في موضوع نطق حرف الراء (R) في مدينة نيويورك (راجع لابوف (1976). يلفظ الناطقون

---

(1) تعتبر إمكانية هذا الحكم في غاية الأهمية ويطلق عليها ميلز تسمية «حدث النحوية» (factum grammaticae) (fait de grammaticalité).

(2) إن إطار الجملة، المفيد في المنظور التعادلي والمعتمد في النظريات التوليدية، يصنّف كنمط من الملفوظات لا يتواجد إلاّ في حالة الكتابة. أما الجمل الدورية (périodes) التابعة للنظام الشفوي تشهد تركيباً مختلفاً(راجع في هذا الخصوص: blanche-benveniste).

بالإنكليزية في تلك المدينة، تارة حرف الراء، وطوراً يختفي من عباراتهم. وتبعاً لمصطلحات علم وظائف الأصوات، يتكون هذا الصوت/r/ من إثنين من البدائل المطلقة r أو [Ø][1]. وحين نتحدّث عن البديل المطلق، يعني ذلك اننا نتقبل بأن هذا الصوت ينطلق من خلال الشفاه، وليس من غيرها، ولا تحدث هذه المسألة الاّ «بطريقة الصدفة» (يذكر لابوف هنا هوبيل). لم تثبت الدراسات الإحصائية صحة هذا الإعتقاد، الذائع الصيت، حيث أنّ غياب الإنجاز الصوتي لهذا الحرف يشير إلى إنتماء الناطقين إلى الطبقات الشعبية، وتابع **لابوف** دراسة هذه المسألة على الوجه التالي:

حين نطلب من موظف في متجر معيّن أن يسمعنا عبارة الطابق الرابع (fourth floor)، وان يرشدنا الى مكان أي قسم، يتظاهر هذا الموظف بانه لم ينتبه جيداً، فنحصل منه على توارد لتلك الحالة (occurrence). وفي حال أننا عزمنا على إجراء بحث إجتماعي في المتاجر ذات المستويات المتباينة، نصبح قادرين على رصد الطبقات الإجتماعية [2].

نذكر هنا أنواع المتاجر حيث قام **لابوف** بأبحاثه: المتاجر الراقية(saks)، المتاجر ذات المستوى المتوسط (macy's) والمتاجر الشعبية الرخيصة (klein's). ندّل من الأن وصاعداً على تلك المتاجر بالرموز التالية: S +, M = et K⁻.

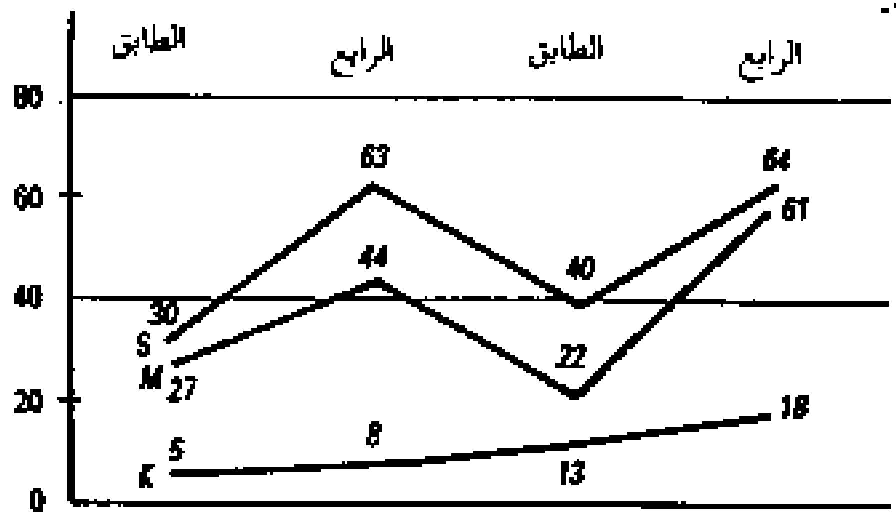
لقد أشرف **لابوف** بنفسه على البحث، مرتدياً زيّ الطبقات المتوسطة الحال، وحين يتكلّم، كان ينطق بحرف الراء كونه ينتمي بالمنشأ إلى مجتمع نيو جرسي(new jersy) وحاصلاً على دبلوم جامعي. لقد تمّ تدوين الإجابات التي تناولت 264 موضوعاً. وهذا ما يتطلب وقتاً يقارب ست ساعات ونصف من تلقي

(1) لقد إستخدم الرمز [Ø] كي يدل على الإنجاز الصوتي الذي لم يتحقق (لقد تمّ التوافق، في اللسانيات، على إعتبار غياب الإنجاز الصوتي على أساس تحقيق له).

(2) تتجاوز هذه النقطة المهمة من الناحية السوسيولوجية الإطار المتغير بحصر المعنى، وبالرغم من أن هؤلاء المواطنين الذين يتحدرون تقريباً من نفس الطبقة الإجتماعية فإن سلوكهم اللغوي يتطابق مع«مكانة» المتجر حيث يعملون. وبإختصار أن إعتماد أي أسلوب في الإنتاج اللغوي يرتبط بمحيط الموقع. يساهم هذا الأمر بتفسير ظاهرة الإحصاءات السابقة التي تفتقد المنهجية المراقبة وكانت تؤدي تلك الإحصاءات إلى إستنتاجات من نوع «البديل المطلق».

المعطيات وحدّد هذا الباحث العوامل التي تخّص كل موظف (المتجر،الطابق والقسم، الجنس، العمر المقدّر، يقسم كل شطرٍ إلى خمس سنوات) الوظيفة(رئيس قسم، بائع، أمين صندوق، عامل مخبز،السلالة، النبر أجنبي أو من نفس المنطقة).

يبيّن التحليل الذي يظهر من خلال الرسم البياني مدى تعقيد هذه المراقبة.



يمكن توزيع النسبة المئوية لعملية نطق الراء (r_1) وفقاً للمواقع الأربعة في كل من المتاجر:
(S = Saks, M = Macy's, K = Klein)

1. قد يحصل المتغيّر السوسيولوجي (/r/) (variable socio-linguistigue) على مجموعة من القيم (r_o = [Ø] ou r_1 = [r]).

2. كما أنّ هذا المتغيّر السوسيولغوي يخضع لشروطٍ معيّنة من الناحية الإحصائية. وتبرز المتغيرات التفسيرية الإختلاف المنهجي والمتماسك الذي يطرأ على توارد (r_o) أو (r_1) وتشير الأرقام إلى النسبة المئوية للإنجاز الصوتي في كل حالة (réalisation)

3. تتوزّع المتغيّرات التفسيرية في متغيّرات داخلية(السياق اللساني) ومتغيّرات خارجية (الموقع الإجتماعي) غير أننا لم نتوّقف الاّ عند المتغيّر الداخلي: أي حالتي التوارد للصوت /r/ في الطابق الرابع (fourth floor). ويختلف الميل لإنجاز/r/ في /r_o/ أو في (r_1) وفقاً للموقع النهائي (floor) أو ما قبل الحرف الصامت. وفي سائر الأحوال، تبدو النسبة المئوية (r_1) مرتفعة جداً في آخر الكلمة.

	حالة التوارد الأولى			حالة التوارد الثانية		
	الطابق الرابع	* إنزياح		الطابق الرابع	* إنزياح	
K^-	5 =	8	60 %	13	18	+ 40 %
M	27 =	44	+ 60 %	22	61	+ 180 %
S+	30 =	63	+110 %	40	64	+ 60 %

لقد حُسِبَتْ أرقام الإنزياح وفق الطريقة الجبرية على أساس المرتبة العشرية.

4. كما أنّ هناك **متغيّرين خارجيـين**: يلاحظ أحدهما على الرسم البياني التالي ويدّل على المتجر وعلى الطبقات الإجتماعية من خلال الشهرة وتصنيف الزبائن والأسعار، أمّا الثاني يظهر **أقل** وضوحاً، غير أنه على قدرٍ كبير من الأهمية.

	الطابق (floor)			الرابع (fourth)		
	التوارد الأول والثاني		* إنزياح	التوارد الأول والثاني		* إنزياح
K	5 =	13	+ 160 %	8	18	+ 130 %
M	27 =	22	− 20 %	44	61	+ 40 %
S	30 =	40	+ 30 %	63	64	0 %

وهكذا، يبرز **تأثير** التكرار بوضوح تام. ويشمل التوارد الثاني على إنجاز صوتي لحرف $/r_1/$ أكثر بكثير من التوارد الأول. ويطرح **لابوف** هنا **مسألة** الأسلوب السياقي أو قدرة الناطق على الوعي الميتالغوي. وهذا ما يدّل على المضمون الجديد الذي أتت به النظرية ذات المنحى التغيّري. ويتحاشى **تأثير** الأساليب السياقية مبدأ إعتبار التوزيع كخصوصية مرتبطة بالناطق. زيادة على ذلك، يبرهن التطابق بين دلالة التأثير الأسلوبي وبين المكانة الاجتماعية للمتاجر على أنّ الأشخاص المتحدثين هم غير خاضعين للتحديد سلباً من خلال الموقع، لأن قدراتهم اللغوية هي التي تدمج بنشاط وفعالية التغيّرات المحتملة.

2. **اللسانيات ذات المنحى التغيّري**. ـ يفضي البحث الإجتماعي الذي أنجزه **لابوف** في المتاجر الكبرى إلى نتائج مهمة على صعيد إبراز العناصر

المكوّنة للطريقة التغيّرية.

1. يتوافق المتغيّر السوسيولوجي مع الظاهرة نفسها التي تشمل عدة إنجازات.

2. يمكن مقارنة هذه الإنجازات من الناحية الإحصائية ومن خلال مدونة مؤلفة من سجلاّت المراقبة. كما أنّ المراقبة تفترض تحديداً للمتغيّرات التفسيرية الملائمة وإستراتيجيّة تختص بها.

3. تنسجم المتغيّرات التفسيرية الداخلية مع العناصر اللغوية القادرة على أن تسهل أو تعيق الإنجازات المختلفة.

4. تنقسم المتغيّرات الخارجية بدورها إلى صنفين: المتغيّر الإجتماعي والمتغيّر الأسلوبي.

لقد شهدت هذه الطريقة مزيداً من التطوّر، وذلك بفضل برنامج المعلوماتية الذي يطلق عليه تسمية «القاعدة المتغيّرة» التابعة **لسانكوف** (Sankoff). ويستخدم هذا البرنامج تقنيات الإنتقال من النتائج إلى المقدمات (regression logistique)، كي نخصّص إلى كل متغيّر تفسيري مقياساً عددياً قادراً على المساهمة في التحوّل المرصود. وبالتالي كي نستنتج الطابع المنهجي للتغيّر، وكي نتفحّص شروط التكثيف في عملية التفاعل، لا بدّ من الأخذ بعين الإعتبار كل المتغيّرات في آن واحد، **وإن كانت تلك المتغيرات داخلية أو خارجية. ويتسنى لهذه الطريقة مقارنة النظام اللساني الخاص بتكثيف البدائل المرتبطة** (variantes) المسمّاة تعسفياً«مطلقة» من خلال المتغيّرات **الداخلية**. ولكي نتوصل إلى البنية الداخلية للتغيّر، يصبح لزاماً علينا قياس مدى التأثير حتى وإن كانت التغيرات خاضعة للمراقبة. وما ينتج عن هذا التحوّل، ليس شيئاً سوى نواةٍ غير قابلةٍ للإختزال تدعى تلك النواة: التغيّر الداخلي الذي يتسّم بقياس إحصائي خاص به.

وإستناداً إلى المذهب التغيّري، ثمة تجانس بين النظرية اللسانية والنحو التوليدي. بيد أن النظرية اللسانية تتكوّن من فئتين من القواعد. القواعد المسمّاة إلزامية والتي تعتبر مصدراً للإحالة والتوافق عند المتحدثين والقواعد المتغيّرة التي

تشير إلى إمكانيات الأختيار بين عدّة إنجازات وفقاً لبنية من الإحتمالية مرتهنة بعوامل داخلية وخارجية. ويصنّف التغيّر كظاهرة مفتوحة داخل الجماعة. غير أنه لا يوزّع لا الأفراد ولا المواقع في طبقات منفصلة. وتفسّر هذه الإستمرارية بأنّ المتغيّرات قادرة على أن تكون تقريبية من الناحية السوسيولوجية حتى وإن كان مبدأ التخمين كافياً.

3 ـ **تسلسل الأساليب وتصنيف المتغيّرات السوسيولوجية:** تعتبر اللغة بالنسبة **لسوسور** كما تصورّها في **«دروس في اللسانيات العامة»** كمؤسسة. وهذا أمر أكيد. غير أنّ هذه المؤسسة تتسم بمظهر طبيعي ضروري كي يتمّ توضيعها بإسلوب علمي. وتبعاً للمذهب التغيّري، يصبح قطب الخصوصية الطبيعية حداً فاصلاً في تسلسل الأساليب. إنّه استخدام اللغة المحلية حسب المعنى المختلف نسبياً عن المصطلح في سوسيولوجيا اللغات. ويرتكز هذا القطب على **مفارقة المراقب**، كي نعرّف كيف يتحدّث الناس حين نكون بعيدين عنهم، وبما أن وجود المراقب ينبّه الوعي الميتالغوي (vigilence métalinguistique).

تتحوّل ظاهرة تسلسل الأساليب إلى مأزق يخصّ منهجية المراقبة. وما يثير إهتمام اللساني هو حدس الناطق الذي يوظفه في إستعمال اللغة المحلية. تجدر الإشارة إلى أن الإنتاج اللغوي لا يفي بالحاجة، بل يتعيّن علينا ان نحدّد قدرة إستيعاب اللغة المحلية. والحال أن كل تساؤل مباشر للناطقين يفضي إلى درجة عالية من الوعي الميتالغوي. وينطبق هذا التحليل على كل القواعد الإلزامية. بيد أنه يستثني القواعد الخاضعة للتغيرات. فالتمثّل الواعي عند الشخص المتكلم يحال إلى الإسلوب المراقب.

إن إنتظام الممارسات الخاضعة للمراقبة والقدرة على إصدار حكم يلخّص اللغة المحلية بطريقة غير مباشرة يعنيان معالجة الإنتاج اللغوي الذي يتراكم في مجموعة من الإخفاقات (ratage). يتطابق هذا الأمر مع«حدث النحو» الذي اشار إليه **ميلز**. قد يتعرض الناطق للخداع، كما أن الإثبات قد يتوفر لدينا كي ندّل على إنتماء الملفوظ إلى اللغة(سوسور). غير أنه، منذ اللحظة حيث تتجنب هذه الإثباتات الإنفصال، رغم أنها تظّل تحت رقابة نظام التغيّرات المتماسكة وتحافظ على إستقرارها من وجهتي النظر الإجتماعية واللسانية، يصعب علينا بعد ذلك

إبعادها. وإذا حدث أن ناطقاً زعم أنه لم ينتج شكلاً معيناً أو لم يعترف به، عندئذٍ يتأكد هذا الأمر كدليل على أنه أنتجه بالفعل ويقبل به دون أن يلاحظه ويصبح هذا الشكل متوافقاً مع حدس اللغة المحلية حتى ولو تم الإستغناء عنه علانية من قبل المعيار: والحال أنّ معيار اللغة المحلية يصنّف كمهارة، وبالتالي أن الرضوح لتلك المهارة(كإنعكاس للمعرفة عند الشخص المتكلم) لا يكون منسجماً بشكل دقيق. بوسعنا أن نقدّم مثالاً مقنعاً على هذا الإنزياح إستوحيناه من **بوتيه** (boutet) عندما لاحظ مدرّساً ينصح تلامذته ويخاطبهم: لا تلفظوا «on dit pas» «pas» دون أن نستعمل أداة النفي (ne) (إنه يناقض نفسه).

وفي موضع آخر، تستخدم الأبحاث الأصيلة طريقة المقابلة الطويلة والمنقولة على آلة تسجيل مرئية. تكمن الفرضية الأساسية في أن الأساليب المختلفة للخطاب المراقب تتوزع إستناداً إلى بعدٍ واحدٍ، خاصة عندما يكون الإنتباه مركزاً على الكلام. كما انها تشكل تواصلاً حيث يتموضع الخطاب المتقول باللغة العامية والأزواج المندرجة في الحد الأدنى (paires minimales). تتمحور هذه المسألة حول إمكانية الحصول على خطاب (a) ان الإسلوب الذي حصلنا عليه في البداية ليس سوى الأسلوب المرصود الذي يندرج في المرتبة الثانية من تسلسل الأساليب:

A أسلوب اللغة العامية

B الأسلوب المراقب

C قراءة نص

D قائمة الكلمات

E قائمة الأزواج المتعلقة بالحد الأدنى(كما نقول باللغة الفرنسية/pâte ,patte).

واعتمد **لابوف** خمس وسائل أساسية: (A1) كل ما يقال بعيداً عن المقابلة الخاصة (في البداية، عندما يتدخل طرف ثالث، عند إنتهاء المقابلة، رغم أن آلة التسجيل تستمر بالدوران)، (A2) حين يخاطب الشخص الذي نجري معه

المقابلة أشخاصاً آخرين (الأطفال، التلفون..الخ). (A3) حالة الإستطراد (A4) القصائد التقليدية والمختصة بالطفولة، (A5) الإجابة موضوعات تعرضنا للوقوع في ورطة). وحدّد **لابوف** السؤال التالي: «هل حدث لك يوماً بأنك أصبحت في وضع حيث أعتقدت فعلياً بأنك مشرف على الموت، حيث خاطبت نفسك «هذه المرة، هالكٌ لا محالة»؟ لا تمنعنا هذه الصيغة من تصوّر طرق تعبير أخرى. وهكذا، عندما يُلفظ أي صوت، في هذه الحالة يعتبر خطاب الأسلوب مألوفاً أكثر».

نحن قادرون أيضاً على مقاربة التغيّر من خلال الإستطلاع: عندما نعرض نصاً تمّ تسجيله بطرقٍ مختلفة على الأشخاص الخاضعين للبحث. قد نقيّم الحكم من خلال أسئلة مشابهة لنوع: هل تظن،أن هذا الشخص قد يُقبل في إحدى الوظائف التالية (نجمة تلفزيونية، أمينة سر عند مدير، مضيفة جوية، عاملة تلفزيون،بائعة، عاملة، لا يقبل في أية وظيفة) وهكذا، نحكم على درجة«الإنحراف» (رصد واعٍ أو شبه واعٍ للتغيّر).

في وسعنا أيضاً أن نقترح تصنيفاً للتغيّرات السوسيولغوية. وإذا كانت أحدى البدائل (variante) آخذة بالنمو، فإن البدائل الأخرى المكمّلة لها تسلك مسار التدرج التنازلي. لا نعثر إذاً على متغيّرات ثابتة ولا على بدائل تفتقر للتغيّر المنهجي.

ـ تتجه البدائل صعوداً وهبوطاً تبعاً لتوزيع الطبقات الاجتماعية وإستناداً لقواعد الاستعمال ويتغيّر تسلسل الأساليب في نفس الإتجاه. غير أنّ هناك عدّة إستثناءات لهذا الأمر. فتسلسل الأساليب يشير إلى المعيار، وإذا توفر لهذا المعيار أن يكون متطابقاً مع نظم الإستعمال الخاصة بالطبقات العليا، فليس ذلك شأنه دائماً.

ـ قد نتمكن من إدراك المتغيّر السوسيولغوي. كما أن هذا الأخير يصبح قادراً على التأثير على الأحكام أو عاجزاً عن القيام بذلك حتى وإن كان هناك تباين بين تسلسل الأساليب والتراتبية الإجتماعية، فإنّ الإدراك يتبع لأحدى هاتين الحالتين.

II ــ التغيّر والتحوّل

يوّفر النهج التغيّري فرصة إختيار التحوّل اللساني الذي يحدث على هيئة تداول للمبتكرات. فالبدائل تتعايش في فترة إنتقالية لكن هذا التعايش لايتم على أساس شيوع لهجة على حساب لهجة أخرى، بل على أساس تغيّر مشروط من خلال التوزيع الإجتماعي والأسلوبي للبدائل المتقابلة. ويفضل المتغيرّ الخارجي (عمر الناطقين) تتوصل الى هذا التحوّل معتمدين على دراسة أجريت في زمن معين: يرتبط تسلسل البدائل بهذا المتغير الذي أصبح مؤشراً على تطوّرها وذلك في حال إحتفظ الناطقون بنفس مظهر التغيّر على مدار حياتهم.

توضع هذه النتائج في منزلة التخمين وتتطلّب إقامة الدليل عليها من خلال المقارنات، وذلك وفقاً لعامل الزمن. وما قد يحدث أن بعض البدائل تظفر بمكانة خاصة بها إستناداً إلى العمر، حينئذٍ يتبناها المتحدثون أو يتخلّون عنها عندما يتقدّم بهم العمر.

ولئن إعتبرنا حالة نطق الراء (r) في مدينة نيويورك وتواتر إستعمالها في التصنيف الإجتماعي كما في ردات الفعل الناجمة عن إستعمال البدائل الأسلوبية، فإن الأبحاث التي أجريت في عامي 1963, 1964 برهنت على أنّ الناطقين الذين يزيد عمرهم عن الأربعين، لم يقدّروا قيمة النطق بالراء (r).

وفي المقابل، تكتسب ظاهرة النطق هذه قيمة لدى الناطقين الذين يتراوح عمرهم بين 18 و40، ومهما كانت حالتهم الإجتماعية. بينما هذا الأمر ليس صحيحاً إلاّ ل61% من الشباب (بين 8 و 17 سنة) ول 62% من بين المعمّرين (ما يزيد عن 40 سنة) ورغم أن هذا المعدّل يطمس تدرّجاً منتظماً للإدراك المحمّل بالقيمة، وبالإضافة الى الموقع في الترتيب الإجتماعي (من 16% من الطبقة البرجوازية)، أنّ الناطقين المعمّرين يحافظون تقريباً على نفس النسبة المئوية، مهما إختلف إنتمائهم الطبقي ونتوصل هنا إلى نتيجتين:

- إن سنّ الثامنة عشرة هي المؤشر على دخول الناطقين إلى مجال العمل وبالتالي يدرك هؤلاء المنتمون إلى أدنى السلّم الطبقي أهمية القيم الإجتماعية المخصصة لنطق الراء (r): هذه القيم كانت مفقودة في نطاقهم اللغوي الذي

يخلو من هذه البدائل النادرة.

ـ لم تكتسب ظاهرة نطق الراء قيمتها إلاّ منذ أعوام 1940 - 1945 وقد إستقر هذا النظام لدى الناطقين الذين يزيد عمرهم عن 40 عاماً. وحقيقة الأمر، أن عملية نطق الراء في العهد السابق هي أحد البدائل التي ترمز إلى المكانة الإجتماعية وذلك منذ القرن الثامن عشر.

وباستطاعتنا تبويب التغيّر السوسيولغوي على النحو التالي:

ـ التغيّر الثابت في حال اعتبرنا عامل العمر غير مؤشر.

ـ التحوّل اللساني وذلك إستناداً إلى البدائل التي تشهد حالة من التطوّر. هذه البدائل تتداول بكثرة لدى الناطقين الشباب وتتناقص عند الناطقين المسنّين.

وفي شأن التحوّل اللغوي، نميّز بين **التحوّل من أعلى** (يتوقف انتشار هذا الإستعمال على الطبقات العليا) **وبين التحوّل من أسفل** (الذي يخّص الطبقات الدنيا التي تنشر الاستعمال الخاص بها).

نفرض هنا نموذجاً تطبيقياً إستوحيناه من دراسة جديّة قام بها **أنكريفة** (Encreve) (1988)، وتتناول هذه الدراسة موضوع الوصل (liaison) في اللغة الفرنسية. غير أننا لن نتطرق إلى كل جوانب البحث نظراً لغزارة المادّة التحليلية التي تتجاوز الغاية المحدّدة في هذا الكتاب. تسترعي مسألة الوصل التي تعتبر كظاهرة متغيرة في اللغة الفرنسية إنتباه الناطقين غير أنّ وعي هذه الظاهرة يتسم بمفارقات عديدة تبعاً للممارسات. وتنقسم المتغيرات الداخلية التي تحدّد شروط الوصل إلى فئتين: الفئة الأولى وطابعها نطقي ويمكن تعريفها على الوجه التالي: تهدف طريقة التهجئة المقطعية (syllabation) في اللغة الفرنسية إلى إقامة تناوب منتظم بين الصوامت (consonnes) والصوائت (voyelles). وحين تظهر كلمة منتهية (cvc) قبل كلمة تبدأ بحرف صامت (c) لا يمكننا نطق الحرف الصامت النهائي في الكلمة الأولى: c (c) cv وفي حال أنّ الكلمة التالية تبدأ بحرف صائت (v) فالحرف الصامت في الكلمة الأولى يميلُ إلى أن يشكلُ مقطعاً مع الحرف الصائت الأول للكلمة التالية (cv - cv). تنطوي هذه الظاهرة على الوصل كما تمّ تعريفه (ظهور الحرف الصامت) والتتابع (enchaînement).

أمّا التكييف الثاني يكمن في الطبيعة التركيبية: ثمة علاقات تركيبية (syntaxique) تقتضي دائماً الوصل الذي يرجع إلى قاعدة نحوية إلزامية، على سبيل المثال: الوصل بين أداة التعريف أو صفة التملك وبين الأسم الذي يليه (les amis) أو بين الضمير الفاعل وبين الفعل (on a, ils ont, ils aiment). وفي الحالات المختلفة، يتمّ إبطال الوصل إخبارياً. كي يتحدّد المتغيّر السوسيولغوي، يتحتم علينا أن نعرّف لسانياً المواقع المتغيّرة التي تدخل بمفردها في العمليات الإحصائية.

وحين نفرغ من تحديد هذه الظاهرة، نلاحظ (دون أن تتملكنا المفاجأة) أن عمليات الوصل تتمّ في أكثر الحالات شيوعاً في الأسلوب الراقي ولدى الناطقين الذين تيسّر لهم دخول المدارس (يميل التصنيف الاجتماعي الملائم إلى سلوك التعلّم إكثر منه بكثير إلى المستوى (الإقتصادي). من وجهة نظر التحوّل، يرتبط الوصل بشكل مميّز بالتغير الثابت حتى وإن كانت المعطيات التاريخية تشير إلى تقليص المجال الإلزامي.

لقد توفرت لي فرصة تعليم النموذج التغيّري وبدا لي أن المثال الأول الذي يحضر في ذاكرتي يتناول عبارة (les haricots) (فاصوليا) ما نقصده هنا هو حالة التغيّر، غير أنّ العبارة الجاهزة (stéréotype) تحتل موقعاً هامشياً بالنسبة لظاهرة الوصل، كونها قاعدة إلزامية. كما هو الحال في عبارة (les amis) (الأصدقاء). إنّ إبطال (المتغير) (الوصل) مرده في هذه الحالة إلى الظاهرة الهامشية لحرف (H) المرسوم بالتنفيس (aspiration). نذكر كلمتين (herse, harpe) على سبيل المثال يشملهما التطبيق. بينما لا يسري مفعول هذه القاعدة على الكلمات الأخرى. لا يمكننا أن ندمج هذا التغيّر بذاك التغيّر الذي يطرأ على الوصل بشكل عام. أمّا عبارة (les haricots) تخضع إلى متغيّر فونولوجي (التنفس) وبالتالي يكتسب انجاز الوصل الإخباري قيمة معيّنة، في حين أن إنجاز تلك العبارة الناجم عن فقدان سمة التنفيس يصبح عرضة للسخرية. لن تنحصر فائدة الوصل فقط عند هذا الحدّ، لأنه يترافق في شكله العادي مع تهجئة ثانية: فعبارة «ils ont eu» تتقطع صوتياً «il-zon- t(e)u». كما أنّ ظاهرة التتابع تعتبر الباعث على الوصل. وما يثير الإستغراب، لقد نشأت حديثاً ظاهرة في الوصل بعيدة عن مبدأ التتابع «zont-eu»

ويتميّز هذا المتغيّر بالخصائص التالية:

ـ لا يمّت هذا الوصل بصلةٍ إلى عمليات الوصل الإختيارية.

ـ إنه يرتبط أيضاً بنموذج خاص يتصف بالوعي (النبرالتعليمي حيث يتم تقطيع الكلمات).

ـ يشهد حالة من النمو.

ـ يظهر، بشكل عرضي، حرف الوصل الصامت قبل الصامت.

(qu'ils aient-t-voté pour Chirac ou Mittérand) يتعارض هذا التحوّل الشائع حديثاً والصادر عن الطبقات العليا مع المعيار الواضح في قوانين اللغة.

وهكذا تسمح ظاهرة الوصل في اللغة الفرنسية والعلاقات التي تؤسسها مع التتابع بمعاينة تعقيد الظواهر المتغيّرة وفاعلية النموذج التغيّري الذي يأخذ على عاتقه مسؤولية إجراء الوصف بدقة.

III ـــ التغيّر وتعدّد اللغات:

التناوب والإقتباس

يتيح المنهج التغيّري الفرصة لدراسة حالات تعدّد الألسنة. وتبرز بوضوح أبحاث **بوبلاك** في هذا المجال. نشير إلى ما قام به هذا الباحث حين تناول الوضع اللغوي للأشخاص المنتمين إلى البورتو ريكو والقاطنين في مدينة نيويورك، رابطاً بذلك بين المنهج التغيّري ونظريات: **فرنيش**. وتمكن من إعادة النظر في الإشكالية بأسلوب متغاير: كان **فرنيش قد** طرح سابقاً مسألة قدرة الشخص على الفصل بين اللغات المتعايشة والمتجاورة في حين **أن بوبلاك** لاحظ القدرة المفارقة لدى الجماعة التي تتجاهل هذا الإنفصال.

يتخاطب سكان بورتو ريكو القاطنين في **نيويورك**، بلغة تمزج بين الإسبانية والإنكليزية، وذلك بطريقة منتظمة. وتتشابك هاتان اللغتان حتى داخل الجمل المنطوقة بحيث ان الإنتقال من لغةٍ إلى أخرى يتم دون استعمال علامات النبر أو غيرها. وفي حال أخذنا في الإعتبار وعي المتحدثين، فإنّ اختلاف اللغات يبدو

جلياً لديهم. نذكر هنا على سبيل المثال عبارة أحد الناطقين: «**أبدأ أحياناًالجملة باللغة الأسبانية** /نقلاً عن الإنكليزية/ **وأنتهي منها باللغة الأسبانية** /نقلاً عن الأسبانية/». لقد وضعت هذه العبارة كعنوان للمقالة الشهيرة التي كتبها **بوبلاك**سنة 1980 يصنّف هذا التداخل بين أنظمة اللغتين كنموذج يمثل أفضل تمثيل ظاهرة إنعدام التمايز بين اللغات.

نكتفي هنا بعرض ملاحظتين:

تتناول الإشكالية هنا موضوع النحو بشكلٍ خاص (في حين أن المنهج التغيّري يُمارس في علم وظائف الأصوات)، وترتبط الظاهرة أيضاً في اللغة (تبعاً لمفهوم سوسور) حيث تعتمد اللغة المحليّة. وتثير هذه النماذج إشكالات للغات الهجينة مثل«البيدجين» أو«الكريول» (1) لقداستنتج الباحث **بوبلاك** نظاماً من هذا المزيج الذي يلحق الخلل باللغات وهذا النظام رغم سهولة تركيبه، يفضي إلى نتائج نظرية على درجة كبيرة من الأهمية. والحال، أنّ كتب النحو الصادرة عن إستعمال اللغات المتجاورة تمّت صياغتها على أساس قواسم مشتركة: مفاهيم الصفة، أداة التعريف، الفعل، الفاعل. تطبق هذه الفئات على اللغتين الإسبانية والإنكليزية في آن واحد. وأستناداً إلى هذه الفئات النحوية، يتعين علينا صياغة قواعد مشتركة والزامية ترسم حدود علاقات التجاور بين مكونات الجملة (النحو الظاهري). وبالتالي، بوسعنا أن نعيِّن متى تكون هذه المؤلفات النحوية متوائمة (compatibles). وهكذا، فإن أداة التعريف، وان إستعملت في اللغتين الإنكليزية والإسبانية تسبق دائماً الإسم. وفي مقابل ذلك، تتموضع الصفة بين أداة التعريف والإسم في اللغة الإنكليزية. في حين إنها تلي الإسم في اللغة الإسبانية وتبعاً لهذا المنظور اللغوي، تتمايز القواعد النحوية عن بعضها البعض.

«تنصّ القاعدة على أنّ التناوب قد يحدث في كل نقطة من سلسلة الكلام حيث تكون مصادر النحو متوائمة، في حين انه يتوقف عن الإشتغال في حال فقدان التجانس فيما بينها».

---

(1) يفضل المنهج التغيري مبدأ التواصل الجغرافي. ويبرهن دانيا فيرونيك (1991) على أن حالات التغير بين اللغات تطرح بشدة مشكلة النموذج التاريخي الكلاسيكي (بيدجين - كريول - لغة).

وكان **بوبلاك** قد برهن على هذا التأثير في مجال حدوث عدّة حالات توفرت فيها مواقع ثابتة للثنائية اللغوية وإليكم بعض الشواهد:

«إذا كنت من سكان بورتوريكو/ نقلاً عن الإسبانية/ وكان والدك ينتمي إليهم/ نقلاً عن الانكليزية/ يجب عليك على الأقل أن تعرف/ نقلاً عن الإنكليزية/ وأن تجيد التكلم باللغة الإسبانية/ نقلاً عن الإسبانية/. نشير هنا إلى تناوب محتمل بين الجملة الرئيسية والجملة التابعة لها، بين عبارة الظرف والعبارة الأخرى (تجيز هاتان اللغتان الإستعمال بين التصويغ (modal)والمصدر (infinitif) بالنسبة للجملة الإعتراضية/ أن تعرف وفي موضع أخر، نذكر متحدثاً يمزج من خلال لهجة كيبك/ كندا/ بين الفرنسية والإنكليزية/«لا أريد أن تكون بداي مشققتان» [بسبب مياه الغسيل] (je ne veux pas avoir des dishpan hands) هناك تجانس بين أداة التعريف وبين الصفة والأسم. وفي مقابل ذلك ليس باستطاعتنا من الناحية النظرية، ألا نقبل بعبارة (mains/dishpan) ولا بعبارة (dishpan/mains) ومرد ذلك إلى الصفة التي تقع قبل الإسم في اللغة الإنكليزية وبعده في اللغة الفرنسية. ومع ذلك، لا تستثنى تلك النظرية لا عبارة(beautiful/ mains) ولا عبارة (belles/hands). مع الإشارة إلى أن صفةً جميل (beau) يمكن لها أن توضع قبل الإسم في نحو اللغة الفرنسية.

إن التثبت من هذه النظرية، لا يكمن في التوجه إلى الناطقين كي ندرك متى يقبلون أو يرفضون مبدأ التناوب. فالتناوب المحتمل ليس دائماً إلزامياً. انه ظاهرة متغيّرة. وبالتالي يتعيّن علينا أن نقدّر نتائجه.

من الواجب هنا أن نتقيّد بالأحكام التالية:

1. إستخدام المعطيات المناسبة، يعني ذلك، الكلام الوارد في السياق الطبيعي.

2. تحليل جميع المعطيات الملائمة (لا نكتفي فقط بالمعطيات التي تبرهن على النظرية).

3. إختيار المعلومات التي تناط بها عملية التمثيل.

بإمكاننا أن نبحث من خلال مدّونة عادية أو شبه مراقبه (أ أو ب) مستقاة من

عيّنات (**لابوف**) الوفيرة والممثلة لنظريته حول مدى إلتزام التطابق وحول إفتراض إحتمالات تخصّ مختلف الحدود المتوائمة. وحقيقة الأمر، أننا نصطدم بخروقات (violations) ماثلة للنظر. هل يتحتّم علينا أن نتخلّص من هذا النموذج؟ يبقى بحوزتنا مخرج ضيّق، كي نستطيع أن نميّز بين التناوب (تحوّل التركيب) وإقتباس (الألفاظ) على مستوى الرصيد المعجمي. نقدّم شاهداً على هذه التجربة من خلال عبارة فرنسية كندية: «كانت توجد كل الأنواع من الغرف، هناك، وأنت تدري، ما أقول غرفة الطعام، غرفة النوم، مختلى، غرفة جلوس، ولكن.... ألف وتسعماية وتسعة وتسعون في الشهر». من اليسيرأن نفكرّ بانه قد حصل هنا تصدير للكلمات أكثر منه تحوّل في اللغة وفي هذا الشأن، لا نسجلّ خرقاً للقيد لأن التناوب يعتبر مفقوداً. وبالمقابل، أننا نجد إقتباساً بديهياً للألفاظ. وكيف لنا أن نتأكد من أن هذه الخروقات الظاهرة ليست بالواقع شيئاً سوى عملية إقتباس للألفاظ؟.

لقد تصدّى **بوبلاك** لهذه الخروقات في اللغات، التي تعتمد على كتب نحو أقل تجانس مع الإنكليزية والأسبانية أو الفرنسية: الملفوظات المختلطة في الفنلندية ـ الإنكليزية وفي التامولية ـ الإنكليزية، منستخدم من لغة التامول محوراً لتحليلنا. نطلق على هذه اللغة تسمية «sov» تدّل هذه الحروف على أنها تستند إلى نظام نحوي قائم على فاعل (sujet) ومفعول به (objet) وفعل (verbe). لا نسجّل أي تناوب محتمل بين الفعل والمفعول به في اللغتين الإنكليزية والتامولية. والحال، انه يتوفر 136 نوعاً من فئة المفعول خاضعة لأفعال لغة التامول. يستخرج منها 96%، كونها تأتي في وضعية ما قبل الفعل وتقدّم لغة التامول بصفتها لغة إعراب (désinences) مقياساً كي تميّز حالتي إقتباس الألفاظ والتناوب، نتوخى أن تكون الألفاظ المستعارة منتمية إلى فئة المفعولية (accusatif). هناك 29% من هذه المفردات تتسمّ بهذه الصفة (حالة الإعراب). في حين أن مفردات التامول تشتمل على أعلى نسبة 54%. وتنزاح صفة المفعولية في هذه اللغة إلى قاعدة متغيّرة. علاوة على ذلك، تنتمي المفردات الإنكليزية إلى فئة الأسماء في حين أن مفردات التامول هي بالأصل مجموعة من الضمائر. وحين نتوقف عند أسماء لغة التامول، نلاحظ أن هناك 39% منها تحمل صفة الحالة الإعرابية. وهذه الظاهرة متوازية مع حالة الإضافة (datif)، التي تلزم 99% من مفردات التامول وتتواجد

نسبة 89% من المفردات من الأصل الإنكليزي. نضيف إلى ذلك قائلين بأن بعض المفردات المستعارة من اللغات الموسومة بالإعراب تمتنع عن صيغة الصرف (مثلاً مترو) (metro) وكينو (kino) في اللغة الروسية. وهكذا نقدم الدليل الكافي على مبدأ الاقتباس. والحال ان احتكاك اللغة يساهم في إيجاد نموذج لإقتباس الألفاظ دون أن نلجأ إلى عمليات التعجيم (lexicalisation) المتوفرة في اللغة ـ الهدف: يقتصر الإختلاف بين الإقتباس البديهي والإقتباس المنتظم على الدرجة، وليس على المبدأ. ويكمن الإقتباس في رسم الحدود بين اللسانيات والخطاب وبذلك، لا يكترث اللساني كثيراً بالفروق بين الإقتباس في وجهيه البديهي والمنتظم المندرجين في نطاق إشكالية سوسيولوجيا اللغة. فضلاً عن ذلك، يحتاج التوظيف اللغوي التامولي لمفرده واحدة مصنّفة تبعاً للمنظور الإجتماعي في اللغة الإنكليزية إلى أكثر من دليل؟. وهكذا، نتعرّض للمواجهة مرّة ثانية مع واقع كثيف الضلال تقريباً لكنه جوهري. وحقيقة الأمر أن اللغة (وفقاً لسوسور) لا تتطابق البتّة مع تعريفها الإجتماعي.

VI ـــ التغيّر والنحو وعلم الدلالة: من التغيّر إلى الخطاب

يتموضع إستعمال اللغة المحلية الناجم عن إحتكاك اللغات بواسطة التناوب وإقتباس الألفاظ في نطاق القواعد المتغيّرة. وفي هذا الشأن، إقترح كل من **سانكوف ومانڤيل** (1986) صياغة نموذج لغوي شكلي (عبارة عن نحو مستقل عن السياق) وبالتالي، يسهل علينا استبدال هذا النموذج بمصطلحات متيسرة تندرج في إطار المكونات. وإستناداً إلى هذه القواعد النحوية، تحقق الممارسة اللغوية المشاركة والتكافؤ (اللغة بمفهوم سوسور) مباشرة مع منهج التناوب حيث تتحوّل مواقع التغيّر إلى نقاطٍ يخضع الإختبار فيها إلى نوعين من التركيب (syntaxe). والحال، أن هذا الإختبار، وأن كان صادراً عن وجهة نظرٍ شكلية لم يعد ملائماً. تنسجم هذه الحالة مع الحدث السوسيولوجي حيث يتعايش الخطاب المبني على ممارسات ثنائية اللغة مع ممارسات آحادية اللغة، تتوافق أيضاً مسألة إختيار القاعدة (أ) بدلاً من القاعدة (ب) التي تقضي إلى ترجيح كفه الرصيد المعجمي

المنتمي إلى اللغة (أ)، مع مفهوم المتغيّر الخارجي إعتبار كلمة ما مصنّفة إجتماعياً في اللغة (أ). ثم يتعيّن علينا أن نفسّر هذا الاقتباس على أساس التطابق المتغيّر بين التركيب النحوي والرصيد المعجمي.

وبناء على ما تقدّم، نسجل الملاحظتين التاليتين:

- يخضع الموقع المعني لقاعدة من اللغة أ. وإذا صنف التعبير المستخدم اجتماعياً في اللغة ب، يكون اقتباساً تلقائياً.

- يكون الموقع المعني متوافقاً مع النحو في الحالتين، ويكون في بحثه المعجمي ممكناً بجمع المعجمين. ولا يمكن التميز لسانياً بين الاقتباس والتناوب.

ويشهد هذا الموقف تبايناً صارخاً، وذلك تبعاً للمكانة الرمزية والاجتماعية لتمازج اللغات المتجاورة في إطار الجماعة التي تستخدم اللغة المحلية. وفي هذا الشأن، نميّز بين التناوب الإنسيابي والتناوب التوجيهي. يوصف التناوب الإنسيابي (fluide) بحالة فقدان إشارات الخطاب أو التأثير البلاغي الخاص بتغيّر اللغة. ينطبق هذا التعريف على سكان البورتوريكو القاطنين في مدينة نيويورك. أما التناوب التوجيهي (balisé) يدّل على تغيّر في طبيعة الدستور اللغوي (code) في جوانب شتّى: تغيّرات فونولوجية، توقف في النبرة، ترجمة، تحليلات مختلفة. تلك هي الحالة اللغوية في أوتاوا حيث تتسلّل عبارات إنكليزية إلى اللغة الفرنسية.

ويقوم الإطار السائد في هذا التفاعل بدور في عملية تكيّف التغيّر حتى وان كان النموذج اللغوي غير مكترث بهذا الإختيار، ثمة خيارٌ معرفي محتمل من خلال المنظور السيكولوجي والإجتماعي. كما أنه يتسنّى للمرجعية المعيارية المزدوجة (أ) نقاء لغوي أو (ب) نقاء لغوي أن تدكّ أسس المتغيّر الأسلوبي. حينئذٍ، يفوّض اختيار الدستور اللغوي تأثير المعنى الخاص، إلى المنهج التغيّري؛ كي يباشر بتوضيحه. غير أن تأويله يتطلب إنزياحاً في الرؤية: يتساوى التأثير المنجز مع المتغيّر القابل للتفسير. كما أن إختيار الدستور اللغوي يتحوّل إلى وسيلة للدلالة.

نورد هنا عبارة تؤكد لنا وجهة النظر القائلة باحتكاك اللغتين الإنكليزية والتامولية. وفي واقع الأمر، إنّ الإقتباس البديهي للألفاظ يختص فقط بالأسماء

وتستثني الضمائر. كما أنه يستند أيضاً إلى مبدأ تمّ إثباته أكثر من مرّة. ويكمن هذا المبدأ في أنّ التمثيل الإجتماعي للغات يتناول في سلّم الأوليات «الكلمات المخصوصة» (mots pleins) (الأسماء وفي نطاق ضيّق الصفات والأفعال). في حين أنّ الأدوات الأخرى (لام التعريف، حروف الجر، الضمائر، لواحق الكلمات)، تندمج كلها في آليات تركيبية (automatismes syntaxiques). يفترض إذاً مفهوم المعطيات الملائمة التمايز بين الضمائر والأسماء. أمّا من ناحية المنظور الإجتماعي، فإن إختيار لغة التامول للفعل الذي يرمي إلى إبراز الموقع النحوي للمفعول (كون أن المصادر النحوية غير متوائمة (incompatibles)، يفتح الطريق أمام إختيار معجمي شريطة أن تكون المفردة التي ستختارها كلمة مخصوصة. يتموضع الضمير في البعد اللغوي ويوظف الإسم المستعار لغوياً في اللغة ـ الهدف، لكنه يبقى قادراً على أن ينتمي إجتماعياً إلى اللغة الأصل. يفضي بنا الأمر إلى طرح مسألة العلاقات بين المذهب التغيّري **كنظرية لغوية** والمذهب التغيّري **كطريقة**. غير أن هذه المسألة تعتبر متيسّرة في علم وظائف الاصوات حيث أنّ الكلمات ذاتها تنطق بطرق مختلفة. تتمكن حينئذٍ من دراسة نظام التغيّر. وفي المقابل عندما نعاين التركيب، لن نصادف نموذجاً ثابتاً، يبنى لأن المعنى يبنى من خلال إختيارٍ للشكل من بين عدة إحتمالات متوفرة. لعل ذلك ما يتيح لنا الإحاطة بموضوع التغيّر في علم وظائف الأصوات كما أننا نمتلك نظاماً للتكافؤ بين الإختيارات الصوتية. ويمكننا تطبيق تلك الطريقة على التناوب في دستور اللغة (code) حيث أنّ الفئات نفسها تخضع للمعالجة بطريقة مختلفة في إطار الدستور. وفي حالة إقتباس الألفاظ، يكون هذا الأمر صحيحاً بالنسبة للتركيبات النحوية، لكنه يتعارض مع الاختيار نفسه للمفردة. أن تجاور مفردة في لغة (أ) مع ما يعادلها في لغة (ب) ينتج عنه إنزياحاً في المعنى. لنأخذ كلمة «مربع» في الإنكليزية التي تتحوّل إلى معنى «الساحة المربعة» بواسطة المجاز المرسل. في حين أن إنتقالها إلى اللغة الفرنسية لم يسفر عنه الإحتفاظ بالمعنى. تلك هي الدينامية التي تحث اللغة على التمايز بين المترادفات ومنذ اللحظة التي تترك فيها حقل علم وظائف الأصوات، يصبح من العسير إذاً أن نحسم مسألة التعادل بين شكلين متجاورين نفياً أو إثباتاً. وهكذا، فإن أي أداة للربط تغدو قادرة على أن تدلّ على الترابط المتين بين الصفة والإسم. كما ان أداة النفي (ne pas) المتقابلة

مع الأداة الأخرى (ne) قد تكون قادرة على أن تشير إلى إختلاف في المعنى. وفي المقابل، لو نظرنا إلى حالة الزمنين. الفعل الماضي البسيط (passé simple) والفعل الماضي المركب (passé composé)، لوجدنا أنهما يعتبران من البدائل التي ترمز إلى قيمة الماضي المنجز (passé accompli).

رغم هذه الملاحظات، فإننا مخولون أن نضع المذهب التغيّري في موضع الشك، لأننا غير قادرين على أن نفترض وجود مصدر واحد للنحو يتوافق عليه الناطقون أو نفترض عدم إكتراث الناطق لمسألة تعدّد النماذج اللغوية. أمّا التغيّر لا يتوقف فقط على موضوع النبرة (accent). بيد أن النجاح الباهر الذي حققه المذهب التغيّري يكمن في قدرته على عزلٍ لمختلف البدائل في الظاهرة ذاتها. يصبح هذا الأمر عسيراً في التركيب ـ ومستحيلاً بلا ريب في عالم الدلالة. ثمة قواعد مختلفة قد تمّ دمجها في القدرة اللغوية لدى الأشخاص المتحدثين حتى وان توفر مبدأ التعادل الطبيعي في الإنجازات في علم وظائف الأصوات أو في التركيب وفي علم الدلالة، فإن القواعد المختلفة (البدائل) تؤول إلى متغيرات متباينة.

وكانت هذه المسألة قد شغلت موقعاً بارزاً في النقاش الطويل منذ سنة 1977. وتشير الشواهد الخاصة إلى الضمائر أو إلى الأفعال في اللغتين الفرنسية والإنكليزية. قد يعبّر عن الضمير الفاعل المجهول بواسطة (on). كما بوسعنا أن نستعمل (أنت) أو (أنتم). لقد كرس لابيرج أطروحته لدراسة هذه الظاهرة عن طريق المنهج التغيّري. لكن يتعيّن علينا أن نفترض تحديد هوية المتغير السوسيولغوي: «الفاعل المجهول» حيث تمثل الضمائر (أنت، ضمير الغائب وأنتم) البدائل في عملية الإنجاز. واليكم الشواهد [1]:

ـ سوف تلتقون بشخصين من فرنسا وسوف تلاحظون بأنهما لا يتشابهان في النطق.

ـ إذا أراد شخص ما أن يعمل بصورة عادية يتيسر لك أن تعبّر في لغتك.

ـ لو تركنا الرجال يعملون، لوجدناهم كلهم أغبياء.

---

(1) ذكرت هذه الشواهد من قبل بوتيه (1986). يشير إلى أنه إنتقد وجهة النظر هذه.

يوضح هذا النموذج التكيّف الداخلي (سياق أفعال الشرط، غياب الضمائر أنت أو أنتم المحدّدة داخل السياق..) والآثار الناتجة عن عملية التحوّل الذي يتجلى من خلال الترابط (correlation) مع متغيّر «العمر» (âge). تجدر الإشارة إلى أنّ الباحث **لافنديرا** (lavandera) (1977) لم يوافق على مضمون هذا التحليل. وتكمن حجته في عدم توفر تحديد لهوية المرجعية بين الحالات الثلاث غير المعرّفة (لنقل اثنين،حين تضيف (أنت) و (أنتم) وبالتالي، لا يحق لنا التحدّث عن متغيّر سوسيولوجي بحصر المعنى. ويدلي **لابوف** (1978) بدلوه في هذا الموضوع مبرهناً على أنّ التوزيعات الإحصائية ليست على قدرٍ من الأهمية في حد ذاتها، بل أنّ الإختيار الماثل في البنية التحتية وإستقراره البنيوي هما الهدف الذي نصبو إليه.

وفي موضع آخر، نعثر على هذا المأزق في إطار إستخدام الأفعال المساعدة «الملك» (avoir) «الكون» (être) في لغة سكان كيبيك حيث تستعمل «الملكية» لتشكيل الزمن الماضي المركب في الأفعال اللازمة التي تعتمد أساساً على «الكينونة». ونستنتج من الدراسة ذات الطابع التغيري التي قام باجرائها كل من **سانكوف** و **تيبو** (Thibault) (1977) مبدأ التعادل الدلالي (équivalence sémantique). وتبيّن لهذين الباحثين أن هذه الأشكال، وفي حالة اللغة المحلية (vernaculaire) تشير إلى الميول الإحصائية. لا بدّ من ذكر الدراسة الجدّية التي قدّمت من قبل **بلانش بنفنيست** (Blanche - Benveniste) (راجع **بوتيه** 1986) توصلت هذه الدراسة إلى إبراز الإختلاف بين إستعمال الأفعال المساعدة: عندما نقول **«وقعت»** (j'ai tombé) فإننا نريد أن ندّل على الحدثُ، في حين أن عبارة «je suist tomblé» تدل على النتجية.

وفي الإطار نفسه إستعادت الدراسة، التي قام بها **پوپلاك** حول صيغة التمنى والارادة (subjonctif) في اللغة الفرنسية الشفوية، المنهجية ذاتها غير أن هذا الباحث أضفى عليها طابعاً خاصاً. وتشهد هذه الصيغة إستخداماً متزايداً رغم الفكرة الشائعة عن قرب إختفائها، لكنّها ما فتئت خاضعة للفعل الذي يولجها (verbe introducteur). وتتناول هذه الدراسة مدوّنة مؤلفة من حديث إستغرق تسجيله مدة 240 ساعة في **أوتاوا**. وتبرهن المعطيات المتوفرة حول فرنسا على

هذه الظواهر التي يمكن مقارنتها.وتتواتر صيغة التمني والارادة في أكثر من ثلثي الحالات بعد فعل «يجب» (il faut). نحن غير قادرين أن نقوم بالإحصاءات الا للأفعال حيث نلاحظ الإختلاف في الشكل الشفوي بين صيغة التمني والارادة وبين الصيغة الدلالية. هذا ما يحملنا على إقصاء أفعال المجموعة الاولى بإستثناء الأفعال التي تلي الضمائر نحن وأنتم. وبالتالي تعتمد المتغير السوسيولغوي وفقاً للإعتبارات التالية:

- سياق صيغة التمني والارادة (حيث يمكننا إستخدام هذه الحالة).
- قائمة بالأفعال التي تخضع لصيغة التمني والارادة.

اقتصرت أبحاث **بوبلاك** على الجمل التابعة في حالة التمني والارادة وعلى أدوات الربط بينهما. واحتفظت أيضاً بالقيمة الدلالية للأفعال المولجة من ضمن التغيّرات الداخلية كي نختبر قدرة المعنى في هذا النموذج. والجدير بالذكر أنّ النتائج التي أسفرت عن هذه الدراسة كانت على غاية من الأهمية والوضوح.

- لم تعد صيغة التمني والارادة ملزمة بعد أي فعل مولج على الأقل بالنسبة للقائمة المتواترة التي أصبحت كافية. ثمة عددٌ محدود من الأفعال يلزمنا بإستعمال صفة التمني والارادة. كما أن أي فعل من هذه الأفعال لم يعد مستخدماً أكثر من أربع مرات.

- توجد أفعال متداولة وموسومة ببنية صرفية مشهورة (ait,soit,fasse) نستعمل هذه الأفعال في حالة التمني والاراده أكثر بكثير من الأفعال النادرة.

- حين نعتبر أن الأفعال المولجة تتطابق مع المتغيّر الداخلي المحدّد لتواتر إستعمال التمني والاراده فإن الأفعال المتجاورة في المعنى تشهد تكراراً مختلفاً. وبالتالي، فإن فعل «يفضّل» (preferer) يقتضي دائماً صيغة التمني والارادة وفي المقابل، فأن فعل يفضل (aimer mieux) لا يتوافق مع الحالة ذاتها. يتوفر لدينا فقط مجموعة من الأفعال تعبر عن الإرادة: (أراد) والانفعال (حب) والرأي (فكّر). تمارس هذه المجموعة تأثيراً واضحاً على النحو تتكيف أفعال الإرادة بسهولة فائقة مع صيغة التمني والارادة في حين أن هذا التكيف يصبح نسبياً في أفعال الإنفعال ومستبعداً في أفعال الرأي.

ـ يتصف إستعمال صيغة التمني والارادة بحالة من التمدّد تبعاً للتراتبية الإجتماعية ولمراقبة الخطاب اللغوي في نطاق المتغيّرات الخارجية.

والحال أنّ صيغة التمني والارادة تشهد تبدلاً حين تتماثل مع متغيّر (variable) التركيب السوسيولوجي، شريطة أن نتثبت من أن الطريقة ذات الطابع التغيّري **غير مزودة بقيمة دلالية** خاصة بها. أمّا التعارض بين الصيغة الدلالية وبين صيغة التمني والارادة لم يعد مفيداً على المستوى الشفوي في ممارسة اللهجة المحلية (vernaculaire).

ورغم ذلك، ليس محكوماً على اللسانيات التغيرية من حيث جوهر طبيعتها، أن تتوصل إلى نتائج سلبية. وبيّنت الدراسة التي قام بها كل من **بوبلاك وتاغليامونت** (Tagliamonte)، حول اللغة الإنكليزية المنطوقة من قبل مجموعة من السود المتوطنين منذ القرن التاسع عشر في جمهورية **الدومنيكان**، أن القواعد النحوّية في الممارسة الشفوية (ولا سيّما الأفعال المساعدة والأفعال المسبوقة بضمير الغائب) تعتبرُ متوائمة مع اللغة الأميركية المعيارّية، ومختلفة عن لغة السود الإنكليزية الحالية.

نستنتج من هذه الدراسة أنّ لغة السود الإنكليزية،على عكس ما كّنا نعتقد عادة، (وما يؤكده المهتمون بهذا الموضوع)، لا تتعارض كثيراً مع لغة البيض الإنكليزية، ومردّ هذا الأمر إلى إستمرار بعض السمات الإفريقية. فكيف نفسّر إذاً بأنّ مجموعة من الناطقين المعزولين، منذ القرن التاسع عشر وفي وسط سكاني ناطق بالإسبانية، يتحدّث بلغة إنكليزية معيارّية؟ ما قد حدث فعلاً، هو أنّ لغة السود الإنكليزية اتخذت **طابع اللغة المحلية** (dialectisation) وذلك من خلال مسارٍ ما زال في طور النشؤ. وهكذا، تتوافق الطريقة التغيّرية إيجابياً مع الإتجاه الرامي إلى تخصيص الدلالة على مختلف الافعال الموسومة، ولا سيّما حين تتوفر أدوات الوسم (marqueurs) في أصناف التنوّع حيث تتمايز القيمة بفضل مبدأ التوزيع. وفي هذا الإطار، تتوقف المتغيّرات السوسيولوجية عن الإشتغال حين يبدأ الإستعمال المحمّل بالدلالة.

ـ وإذا تيسّر لناطقٍ أن يختار بين عدّة أشكالٍ نجهل إمكانية تعادلها في المرحلة الأولى، تغدو اللسانيات التغيّرية قادرة على أن تعاين النتائج التجريبية في

مختلف الفرضيات وأن تنظر في مسألة مساواة المعطيات.

وحين يتوفر للناطقين الأنظمة المتحدّة، من الممكن أن تقدّم الطريقة التغيّرية الدليل على صحة فرضية التحوّل، بإستثناء أثر المعنى على مستوى النظام. يتعلق هذا الأمر بالخصائص الإحصائية لإستخدام اللهجة المحلية المشتركة. غير أننا لانستطيع إقصاء الأستعمال المحتمّل بالدلالة في الخطاب الخاص الذي يلزمنا بتقديم تفسير لساني ملائم.

وهكذا تنتهي مع اللسانيات التغيّرية عمليات إستكشاف اللغات والتغيّر وتبعاً لطبيعة أهدافنا فإننا سنتجه أكثر إلى العمق، وستكون مسألة إستعمال الكلام (langage) أي الخطاب (discours) في صلب إهتماماتنا. ستشكل اللغة (حسب مفهوم سوسور) الإطار، في حين أن اللغة كمؤسسة ستكون موضوعاً من ضمن الوضوعات المختلفة.

الفصل الرابع

إعتبار الكلام كنشاط إجتماعي

قد يتمكّن المتحدّثون من أن يتحركوا في مجال عددٍ لا بأس به من التنظيمات اللغوية التي تتبدّل بلا إنقطاع بالتوازن مع المتغيّرات الإجتماعية والإسلوبية. وتفترض دراسة هذه الإستمرارية وجود متغيّرات لغوية مبنّية على تكافؤ دلالي (équivalence sémantique) (يندرج ضمن حدود التكافؤ المرجعي). لا بدّ أيضاً من أن تفتقر تلك المتغيّرات إلى عامل الدقة. وكي نحصّل على تواترٍ كافٍ، يتعيّن علينا أن نسمح بإشاعة حالةٍ من الغموض وذلك بهدف إبراز البنية الإحصائية المتلاحمة.

ويصبح لزاماً على اللسانيين المهتمين بإستخدام النظّام في إطار الكلام الحيّ(parole vivante) [1] أن يأخذوا في الحسبان عامل التغيير وحالة الملفوظات الخاصة من خلال السياق الحقيقي. بيد أنّ المنهج الإحصائي يعترض على هذه الإعتبارات. والجدير بالملاحظة، أنّ الضمير المجهول (on) يقدّم دليلاً مقنعاً على هذه المسائل على صعيد اللغة الفرنسية. وإليكم بعض الشواهد. **«لا نعيش الحياة**

---

(1) لقد أستعملت هذه العبارة من قبل بوتيه (1986) وذلك إستناداً إلى باختين (Bakhtine). أن الأمثلة التي نسوقها في هذا النقاش المنطقي تستلهم مباشرة من هذا البحث الذي يتضمّن رداً مطولاً يتجاوز النقد الذي قام به لفنديرا (lavandera). سنطلق تسمية «لسانيات الأداء» (énonciation) على لسانيات الكلام الحي. إنّ مصطلح «الآداء» قد يشير إلى عدة ظواهر تخصّ مسألة إدراج الملفوظ في العالم. ونميّز بذلك بين إتجاهين: الإتجاه الأول، يستند إلى البرغماتية (pragmatique) وفلسفة اللغة وتعمل على تحليل نظام البراهين والتأثيرات الإنشائية (performatifs) (أوستين، سيرل، ديكرو). وفي حين أن الإتجاه الثاني يتناول العلاقات بين الملفوظات والحالة اللغوية: سمات الأشخاص وسمات الزمن وسمات المكان وسمات الموقف الذي يأخذ على عاتقه الملفوظ من خلال أدوات التصويغ (modalisation) نذكر منها ظرف الحال (peut-être,sans doute) والأفعال مثل «إستطاع»، «وجب»، «لزم» - الخ... سنعتمد هنا مصطلح«الآداء» كما ورد في الإتجاه الثاني.

ذاتها أثناء العمل ـ لن تتمتع بالقدرات العقلية ذاتها، عندما نكون في البداية مع الأطفال ـ حين نصل، نشعر ببعض التذمّر إذا أردنا ذلك ـ هذا أمر أكيد،نصاب قليلاً بتهيج في الأعصاب..

من الصعوبة بمكان، أن نحدد مدى التطابق بين الضمير المجهول (on) والضمير الشخصي «نحن» المستعمل في الممارسة الشفوية. كذلك الحال، يتضمّن الضمير المجهول إمكانية الإيحاء الوظيفي إلى الضمير «أنت» «tu» أو أنتم (vous). ونلاحظ هذا الأمر في الأمثلة التالية.

«قد تصبح أحسن حالاً حينما تأخذ حماماً بخارياً» ـ ستشعر بتحسن متزايد ـ ليس أنت المقصود؟الرياضة وأنت تعدان إثنين...»

يتميّز الضمير المخاطب «أنت» (tu) بسمة إنعدام التحديد، في حين أن الضمير التوكيدي (أنت) (toi) يكتسب قيمة معرّفة. وبالتالي، تقيم مجموعة الضمائر التي تدّل على «أنت» (tu) علاقة تبادلية مع الضمير المجهول (on) إستناداً إلى مبدأ «التكافؤ المرجعي». غير أن هذا التكافؤ المذكور لايتناظر مع التكافؤ الدلالي. ويعود سبب هذا التباين إلى عامل الإختيار الذي يتيح إمكانية التتابع (enchaînement) بين الضميرين (tu) و (toi) حيث يضفي على هذا الأخير طابع التعريف في حال حضور الشخص المُخاطب (interlcuteur). تجدر الإشارة إلى أن اللسانيات التغيّرية لا تتناول هذا الصنف من التتابع المرتبط إرتباطاً وثيقاً بسياق خاص به. بيد أن لسانيات الأداء لا تستطيع أن تتنكر لوجوده. لقد حُسمت مسألة الفصل بين الضميرين (tu) و (toi) بإتجاه الشخص المخاطب، في حين أنّ إختيار الضمير المجهول (on) يخضع لإرادة الناطق، ولا سيمّا في الممارسة الشفوية حيث يعتبرُ إستعمال الضمير الشخصي (نحن) في وضعية الفاعل (sujet) حالة نادرة جداً. هناك إختلاف إذن بين المذهب التغيّري والتحليل الآدائي (analyse énonciative). يتناول المذهب التغيّري الأشكال المختلفة **لذات القيمة الدلالية**. في حين أنّ التحليل الآدائي ينعم النظر بالقيّم التي تكتسب **السمة ذاتها**. نعرض هنا النتائج التي تمخضت عن هذه الطروحات.

ـ يؤكد المذهب التغيّري على ملاءمة الإختلاف، غير أنّه يفترض معنى ثابتاً وموجوداً سلفاً.

ـ ترصد لسانيات الأداء معنى واضحاً لمفهوم «القيمة الدلالية» إستناداً إلى مصطلحات التناظر والتقابل (contraste). كما انها **تفترض مسبقاً** ملاءمة الإختلاف.

تجدر الإشارة إلى وجود وجه آخر من الإختلاف بين هذين المنهجين: انّ ما ننعته بالبديهي أو بالملاحظ يتدرج، من ناحية، ضمن علاقة الناطق مع ملفوظه: وهل يسمع المرء خطابه عندما يتكلم؟ ومن ناحية أخرى، ضمن العلاقة بين اللساني والناطق: هل يتكلم بهذا الاسلوب من أجل إثارة إنتباه الملاحظ أو لأسباب خاصة ترتبط به. يهدف أتباع المذهب التغيّري إلى معاينة الإستعمال البديهي الذي لم يتعرّض للإرتباك بفضل الوعي الميتالغوي. وتتسم ميولهم بحالة الحذر التي يعيشونها من خلال المعطيات المستقاة من ممارسة الكتابة المتوفرة في المدرسة، ومن الخطاب السياسي الشائع حيث يتمكّن الناطقون من ممارسة الضبط المعياري على أقوالهم. والحال، أنّ هذين النموذجين من الرصد اللغوي لا يحتلاّن ذات المكانة. بالنسبة للملاحظ، يشوّه الوعي اللغوي المعطيات ويطمس المهارة البديهية في حالة ممارسة الكتابة في المدرسة. يعتبرُ هذا الوعي جزءاً لا يتجزأ من المهارة البديهية بالأشخاص المتكلّمين. وبالتالي، رغم أنّ صيغة الفعل للتمني والارادة لم تكتسب أية قيمة ثابتة (هذا ما أثبته المذهب التغيّري)، غير أن مثل تلك القيم، تُوظف في أساليب الأدباء أو من قبل الخطباء ويشكّل هذا التوظيف جزءاً متضمناً في اللغة.

لم يكن المقصود هنا أن نتناول اللسانيات بحد ذاتها، بل سوسيولوجيا الكلام. يتعين علينا أن ندرس وجهة النظر هذه حيث قادنا المذهب التغيّري كي يلتقي بحدّه الآخر الخطاب.

I ــ البرغماتية والتفاعل

لا تقتصر العلاقة فقط بين الكلام والسيرورة الأجتماعية على توفر إختيارات اللغة أو التنوعات. كي نعمد إلى تحليل اللفظ في السيرورة الإجتماعية، لابدّ من أن نأخذ بعين الإعتبار الإهتمامات المنطقية والفلسفية ومفهوم البرغماتية. لنأخذ مثلاً عبارة «الطقس حارّ». من غير أن نعرف شيئاً عن طبيعة الظروف حيث نطقت

فيها: فكل متكلّم قد يرى فيها وصفاً وإختلافاً عن عبارة «الطقس بارد» أو «الطقس ممطر» الخ، كما من المحتمل أن يلجأ أحد الأشخاص إلى فتح النافذة حين يسمع هذه العبارة. فالقيمة التي تكتسبها والتي تدفعنا إلى القيام بعمل ما، تسمى **برغماتية**. وهكذا، ليس بوسعنا أن نهمّش البعد البرغماتي. رغم أنه حديث العهد، لكنه يعتبرُ من أقدم المعارف التي تتناول الخطاب، ومنذ **أوسطو وشيشرون** شغل فن الإقناع أو (البلاغة) موقعاً بارزاً في النظام التعليمي. بيد أنه منذ القرن الثامن عشر، كان التقليد التعليمي يفضّل التصوّر العقلاني الذي يستند إلى الفصل بين العمل والكلام، وإلى الرغبة بالتعبير الوضوعي عن العالم وإلى إختيار العمل في إطار التمثّل المنضبط، كون هذا الأخير يرمز إلى أولوية المعارف على حساب المهارات وبالتالي تصنّف البلاغة على أساس عمليات إضافية متمثّلة في «الصور البيانية». وحين نقابل بين «الخطاب» و«الأعمال»، نتوقف عن تصنيف الخطاب كمجموعة من الأعمال (actes). ورغم ذلك، وفي الممارسة، لا يسعنا الاّ أن نخضع للتوقعات التي تعجز عن التعبير عن حالتها بدقة ووضوح. لا نستطيع أن نجيب بنعم أو لا على السؤال: «كم الساعة؟». وإذا إعتبرنا أن التأثير البرغماتي يكون جلياً في عبارة «الطقس حار»، لكننا نصادف ملفوظات نطلق عليها تسمية «الإنشائية». تعتبر هذه الملفوظات كأعمالٍ منذ لحظة نطقها: ينحصر المثال الشهير بكلمة الوعد (promesse). حين أقول «أنا أعدُكَ» ذلك يعني، أنني أفي بوعدي. تتميّز الأفعال الإنشائية بخصائص مهمة، غير أن فعل «وعد» لا يوسم بحالة الإنشائية الاّ عندما يكون مسبوقاً بالضمير المتكلّم. عندما نقول «هو يعد أو أنت تعد»، لا نحصل على سمات الأفعال الإنشائية. وبذلك تتضمّن البرغماتية نوعاً من **التفاعل** بين المتكلميّن. وهذا التفاعل يفضي بدوره إلى **الأداء الخطابي**. وحقيقة الأمر، أنّ هناك علاقة بين الناطقين وملفوظاتهم. وبدلاً من أن نقيم تعارضاً بين معنى الملفوظات وتأثيرها البرغماتي، نرى من الفائدة أن نميّز بين الدلالة (اللغوية) والمعنى (التأثير الفعلي الذي يشتمل على البعد البرغماتي). هذا ما أوصى به **ميلنر** (1989). وبالتالي يكتسب كل ملفوظ سمة تمثّل دلالته: انّ عبارتين مختلفتين تصبحان متمايزتين على صعيد الدلالة. يتحدّد مفهوم الدلالة من خلال عملية تجريد تأثيرات المعنى المحتملة والناجمة عن إختلاف الأشكال. وفي هذا الشأن، وضع **ميلنر** مصطلح التغيّر (variation) في

الاستعمال، غير أنه أشار إلى تعارضه مع المعنى المتداول في اللسانيات الإجتماعية.

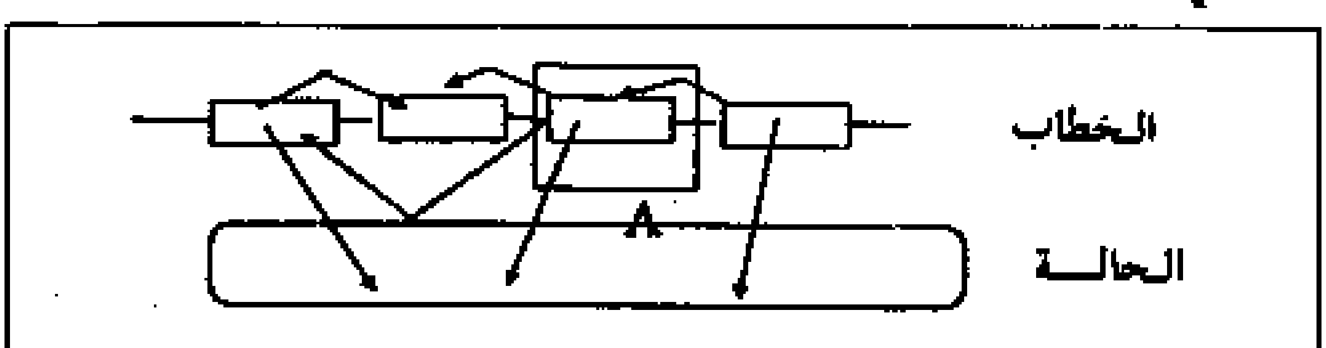
«ما ننعته عادة بالدلالة، لا يتحوّل بتاتاً إلى موضوع يختّص بالتغيّر المستقل. وإستناداً إلى الصورة التي نحدّد من خلالها، لم يحدث مرّة أن تغيرت الدلالة، وبقي التركيب والرصيد المعجمي على ما هما عليه كنظام للمصطلحات. وفي المقابل، لم يحدث (إلاّ في حالة استثنائية)، انّ التركيب قد تغيّر بدون أن يطرأ أي تغيّر على الدلالة. ولم يحدث أيضاً أن الهوية الفردية للمصطلحات قد تغيرت دون أن تتغيّر الدلالة. كما أنّ البعد اللغوي الذي ينزاح إلى المعنى يخضع أيضاً لمبدأ التغيّر ولمعالجته المنهجية. ولكن هل بوسعنا أن نرسم الحدود بين ما هو محمّل بالدلالة وبين ما يظهره الوجود المشترك للتراكيب المختلفة في فضاء لغوي. هناك، حيث يلجأ أتباع المنهج التغيّري إلى طمس الدلالة بمنتهى البساطة معتمدين على قياس المعنى على قدر تأثيره البرغماتي. يرى **ميلنر** في الدلالة، إذا صح القول، ذروة المعنى المشترك. وحين تفشل الدلالة في إنتاج المعنى فمردّ ذلك الأمر إلى الحالة الخاصة لكل دليل.

وتفترض دراسة الدلالة التي أطلق عليها **ميلنر** تسمية علم الدلالة (sémantique)، أن المصطلحات (مفردات الرصيد المعجمي) يمكن لها أن تخضع لعملية توصيف دون الأخذ بعين الإعتبار مبدأ استعمالها. وفي حال أنّ الدلالة نتجت عن مجمل إستعمالها، يصبح بوسعها أن ترتبط ببرغماتية للمعنى. تحملنا وجهة النظر هذه إلى تقسيم كلمات اللغة إلى فئتين: تضم الفئة الأولى المسماة بالتوظيف المعجمي (الأسماء والصفات وجذور الأفعال وبعض أنواع الظروف). ترتبط الدلالة في هذه الفئة بحالات الاستعمال الذي يرسم الحدود لها فكل مفردةٍ تنتمي اليها هي عبارة عن مجمّع للمرجعيات والخصائص..

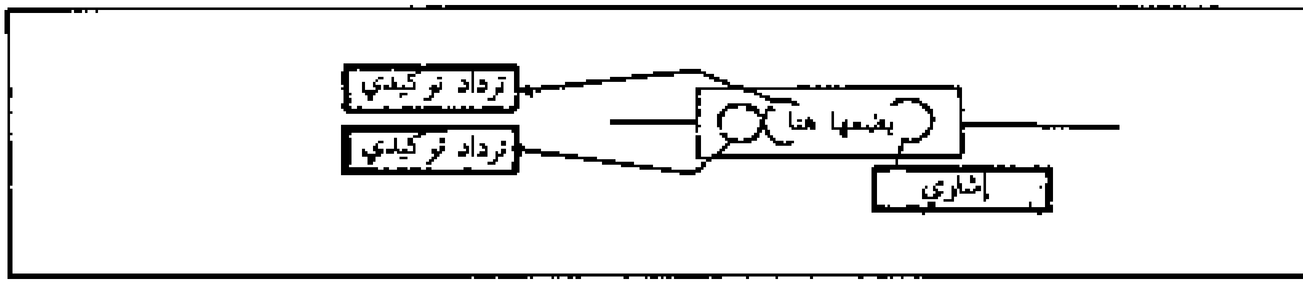
في حين أنّ التوظيف المتداول في الفئة الثانية يختلف كل الإختلاف. فنحن قادرون على أن نتحدّث عن توظيف إشاري (fonctionnement indexical)، حيث ترتكز الدلالة على مقومات السياق: مثل الضمائر(هو، الذي) التي ننعتها بضمائر التوكيد والظرف وأزمنة الفعل: المبني للمعلوم والمبني للمجهول، وعلى مفردات المكان (هنا وهناك) وعلى الأفعال الصيغيّة (إستطاع، وجب). لا يمكننا أن نمثّل دلالة هذه المفردات بواسطة خصائص المرجع. ويطرح التقليد اللساني

منذ **ياكسبون وشومكسي** مسألة التوظيف المعجمي، ويعالجها على أنها حالة سوية في حين أنّ التوظيف الإشاري الذي نختصره بمفهوم «أدوات الوصل» (les embrayeurs) يتصف بالإستعمال الإستثنائي. وفي حال أن المفردات المعجمية قد شكلت الأغلبية، فإن السمات الإشارية، بعددها الضئيل، تشهد حالة من التداول الشائع ومن الاستقرار البنيوي. تشمل هذه السمات قوائم مغلقة وثابتة، كما أنها لا تلجأ إلى الاقتباس من اللغات الأخرى إلاّ في حالات خاصة، بينما تكون المفردات المعجمية عرضة للإقتباس أو للإستحداث بواسطة إقتطاع الحروف (troncation) والنحت (composition) والإشتقاق وفواتح الكلمات (sigles).

ومن بين الذين إهتموا بالعلاقة بين الملفوظ والسياق في إطار الدلالة المرصودة في التوظيف اللغوي، نذكر على سبيل المثال: **بنفنيست** (ßenveniste) **وكيليولي** (Culioli) **وسيمونين غرانباك** (Simenon-Grunbak) لقد تمّ التوصل إلى إعتماد الجهاز الشكلي للآداء الكلامي (l'appareil formel de l'énonciation) كي نقدّم تمثيلاً بديهياً لطريقة إشتغاله، سنعمل على رسم تخطيط بياني للخطاب على أساس تتابع عدد من الملفوظات المرتبطه بعضها ببعض وبالحاله اللغوية بواسطة أدوات إرجاع إلى إطار السياق بالمعنى الحصري للكلمة (سلسلة الخطاب) أو إلى ما يقع خارج النص. ترمز الأسهم التالية إلى الروابط، في حين اننا سندّل على مسار الخطاب من خلال خط يصل بين الملفوظات. سنشير إلى هؤلاء بواسطة المثلثات. أما الأسهم الداخلية في الخطاب والمنسوبة إلى السياق فانها تتطابق مع أدوات التراداد (anaphore) وتعبّر الأسهم المتجهة إلى السّياق عن الأدوات الإشارية. وهكذا نجد أنفسنا في حالة المعنى. تشكل هذه النماذج الممثلة للتوظيف صورة جلية عن الخطاب الملموس وعن الموقف الحقيقي.



ومن أجل أن نحدّد الدلالة في الملفوظ (A)، نقوم بعزله شرط أن نحتفظ بكل أطراف الأسهم التي تنطلق منه. نعرض الرسم البياني على النحو التالي:



يلتزم الوصف اللساني بأن يعمد إلى تجريد السياقات والحالات اللغوية حيث يمكننا إسترداد ملفوظ بعد أن تمّ إبعاده عن محيطه. وهكذا تتضمن الدلالة الحالة (sit)[1] المزوّدة بعددٍ معينٍ من الأبعاد وبمصدرٍ (origine) (sito). ويشتمل كل بعدٍ (x)، (x) على نقطتين متمايزتين:

- يصبح البعد (x1) مستهدفاً من خلال الحالة (sito): أنت (ملفوظ 1) بالنسبة إلى أنا (ملفوظ 0)، هناك/بالنسبة إلى/هنا، الماضي/(temps1) بالنسبة/ للحاضر (temps 0).

لا يرتبط (xw) بعلاقة مع (x1-x0): هو (الملفوظ من)/بالنسبة/ (أنا ـ أنت) (ملفوظ 0،وملفوظ 1)، وفي مكان آخر/بالنسبة إلى/هنا/الآن، الماضي التام/(tw) بالنسبة/للحاضر/الماضي (t1/to).

وتنتظم الحالة اللغوية، في إطار الدلالة، على أساس البنية المنهجيّة للمواقع الموجودة في (w,1,0) فيما يخصّ الأبعاد الشكلية للشخص وللزمن وللمكان أو للصيغ المختلفة. وبالتالي يتيح الترابط المنسجم مع الحالة الفعلية للغة أن تلعب دور أداة التفاعل وذلك في اللحظة حيث يتموضع الخطاب في مقابل مجموعة من مواقع **اللاّفظين** (énonciateurs). ويتحمّل **الناطقون** عبء هذه المواقع. يفضي بنا كلّ ذلك إلى تصوّر تأثيرات للشبكة. ثم يتحتّم علينا أن نظهر الفروق بين

---

(1) كي نفسّر الجهاز الشكلي للأداء الكلامي، إعتمدنا نتائج الأبحاث التي قام بها **كوليولي** (Culioli) وكان هذا الباحث قد إستند إلى دراسات الألسني **بنفنيست** (Benveniste) بخصوص الضمائر الشخصية(فئة الشخص) وأزمنة الفعل. الجدير بالملاحظة أنّ **سيمونين ـ غرمباش** (Simonin-Grumbach) سعت إلى تطوير هذا النموذج بشكل ملموس.

اللافظين الذين يشكلون جزءاً لا يتجزأ من **الدلالة** والناطقين الذين يرتبطون **بالمعنى**. ثمة تفاعل إجتماعي حين يقوم الناطقون **المهتمون بملفوظاتهم**، علاقات متطابقة مع تلك التي يفترضها الجهاز الشكلي للأداء الكلامي بين اللافظين. وتقدم لسانيات الأداء الكلامي حلاً تمهيدياً لمسألة المكانة السوسيولوجية البرغماتية التي طرحها بورديو (Bourdieu 1982) في إطار من الحجج والبراهين المفحمة:

حين نحاول أن نفهم سلطة البنية اللغوية من زاوية ألسنية أو حين نبحث في اللغة عن مبدأ المنطق وفاعلية لغة المؤسسة، يغيب عن بالنا فعلاً كيف أن السلطة تتدخل بشكل طارىء أو بأي كلام خارجي. يذكرنا هذا الأمر بوضعية (**السكيبترون**) (skeptron) الذي يميل إلى التطابق عند **هوميروس** مع شخصية الخطيب الذي يتهيأ للمباشرة بالكلام. إستناداً **إلى بورديو**، لا يدّل كل عمل على الحالة الإنشائية، كما أن الكلمات لا تستحوذ على السلطة الاّ حين تمثل هذه السلطة سلطة الشخص الذي ينطق بها. نورد هنا مثال القاضي الذي يصدر الأحكام وذلك ليس بصفته الشخصية بل بأسم المؤسسة. أن أي كلام لا يصنف كفعل الاّ عندما يلفظ من قبل الفاعل الإجتماعي وفي الوقت المناسب. غير أنّ الدلالة لا تطابق هنا مع المعنى. وبالتالي ينسف النقد الذي عرضه **بورديو** كل محاولة ترمي إلى مقارنة الكلام كموضوع مستقل. عندئذٍ تصبح سلطة الكلمات مسألة«ساذجة»، لأننا نبحث عن سلطة الكلمات في الكلمات. لعّل الخيار الذي طرحه **بورديو** هو ذلك الخيار الذي دفع **ميلنر** إلى رفض إمكانية إستحداث لسانيات خارجية (الفصل الثاني). ولئن تصورنا أفعال اللغة على أساس أحداث تجريبية قابلة للتصنيف في اللسانيات أو ما يقع خارجها، سنكون مرغمين على الإعتراف بأن عملاً ما يتسّم بالصفة الإنشائية ويكون مرد ذلك إلى بنيته الداخلية) أو إلى إطاره الإجتماعي والمؤسساتي. وحين نأخذ مفهوم صيغة التساؤل، على سبيل المثال، فإننا نستخدم في آن واحد الأطر الإجتماعية والبنى اللغوية. أن أي شكل إستفهامي قد يستدعي جواباً فعلياً (كما أنه يفسح له المجال أيضاً). وبعد ذلك، يمكن لنا أن نعتبره كفعل لغوي. كذلك الحال بالنسبة للتأثير البرهاني الناتج عن سؤال بلاغي. ليس هناك سمة داخلية تدّل على هذه القيمة، بل يوجد بين الدلالة (التي تستجوب الشخص وتتوجه إليه بالكلام) والمعنى (الموقع الحقيقي

للشخص الذي نخاطبه) شيء يسمّى الحدث الفعلي. بيد أنّ هذا الأخير يخضع للبنية الداخلية للملفوظات حيث تتقاطع عملية تركيب الخطاب مع عملية القيام بالأفعال. والجدير بالملاحظة إن إنتقاد التأويلات المختزلة للبرغماتية يصبح ملائماً ومقبولاً. بيد أن لسانيات الآداء الكلامي تتيح إمكانية التفكير بالتمفصل الذي كان بورديو قد رفضه بأسم التحديد الإجتماعي. غير أننا عاجزون أن نتوصل إلى إدراك حقيقة أمره. وهكذا تقيم اللسانيات والسوسيولوجيا علاقات متوازية. لكن هذه العلاقات تظّل مختلفة عن تلك العلاقات التي نتجت عن اللغة والتغيّر وتحثنا التوزيعات الوظيفية واللسانيات التغيّرية على التفكير معاً بالجانبين الإجتماعي واللساني للغات. غير أن سوسيولوجيا الحالات الشرعية قد تلجأ إلى طلب المساعدة من الأداء الكلامي كي تتمكن من مقاربة الخطاب: ذلك يعني الكلام بوصفه نشاطاً.

II ـــ مفهوم «التلاعب بالكلام»

تحدّد وجهة النظر العائدة للآداء الكلامي موقع الملفوظ المنجز من خلال فضاء يرتكز على نقطتين متقابلتين: النقطة الأولى تسمى حالة المنشأ (sit o) حيث يتواصل المعنى بمجمله بواسطة موقع العبارة، ومرد ذلك إلى أن الدلالة لا ترجع إلاّ المكانة المنفردة للشخص المتكلم. تشير النقطة الثانية إلى حالة توقف المعنى حيث ينعدم كل رابط(على مستوى الدلالة) بين الملفوظ ووضعية الناطق. وتقوم هذه المواقع الوهمية التي تنتمي اليها بعض نماذج الخطاب بدورٍ بارزٍ في التصنيف الذي يستخدمه الناطقون في أنشطة الكلام.

بوسعنا أن نعتبر البلاغة الكلاسيكية، بصفتها فناً للإقناع، نظرية للتخاطب من خلال رؤية برغماتية. وفي المقابل، يصبح المنطق فناً لإنتاج الملفوظات الحقيقية، وذلك بمعزلٍ عن وضعية الناطق. تجدر الإشارة إلى أن المنطق والبلاغة كانا مرتبطين إرتباطاً وثيقاً في السابق: وإن كان ذلك في إطارِ فنّ المحاماة الدنيوي حيث يتوجب على كل طرفٍ أن يعمل على اقناع الطرف الآخر دون أن يراعي الحقيقة التي يستنتجها القاضي، أو على صعيد الحقائق ذات الطابع المقدّس. إن الرحمة الألهية تؤمن الاستعمال الصالح لنظام البراهين لكل أمرىء

يستلهمها. والحال أن في أوروباالقرن الثامن عشر حدثت ظاهرة جديدة: تراجعت البلاغة أمام سلطان المنطق وأصبح التركيز واضحاً على موضوعية اللغة وتصنيفها خارج السياق. كما بحث المنطق عن كلام يسوّغ الإستنتاج كي يفرض وجوده في كل عملية تأويل. وتبعاً لمصطلحات ليبنتز (Leibnitz)، يعتبر الكلام والواقع موجودات جوهرية (monades) دون أن تكون هناك علاقة بينهما. غير أنه بفضل الإنسجام المسبق بينهما، فهما يتطوران بشكلٍ متوازٍ.

ومنذ القرن الثامن عشر وحتى عصرنا الحالي، شرع المنطق بتحديث التقنيات محولاً بذلك الاستدلال (إستعمال الكلام) إلى عملية حسابية والحال أن أي إختزال يأخذ هذا المنحى، لن يمرّ دون أن يثير إشكالات مختلفة. لقد أشار «لويس كارول» (Caroll) إلى المعضلة الأولى قائلاً أنه لا يكفي أن نعبّر عن قاعدة الأستدلال: «إذا كانت (أ) تتضمن (ب) وإذا كانت (أ) تدّل على الحقيقة ذلك يعني، أنّ (ب) تدّل أيضاً على الحقيقة. في الإطار الوصفي ينبغي أيضاً أن نقوم باستخدامها، كي لا نصبح مرغمين على تكديس هذه القواعد تبعاً للنموذج: (أ) تتضمن (ب) و (أ) تتضمن (ب)، حيث تكتسب (ب) قيمة ((أ) تتضمن(ب)) و(أ). وبذلك نفسح المجال أمام [(أ) تتضمن (ب) (أ) تتضمّن (ب) و (أ) تتضمّن (ب) و (أ) تتضمّن (ب) و (أ) تتضمّن (ب)» الخ. وبالتالي لن نتوصل إلى (ب). لقد أجبرَ المنطق على أن يراعي في سلوكه العملية الحسابية والوضعية الخاصة لعمل غير قادر للإختزال قاعدة الفصل. وهكذا، نعزل مستوى الكلام الموضوع (حيث (أ) تتضمّن (ب) وتكتب (أ) (ب) ويساعد تمثيل المستوى الميتالغوي (حيث (أ) (ب) ويساعد على استنتاج (ب). يفقد هذا المستوى شكل العبارة ويبقى فعلاً استنتاجياً.

لقد كرّس فينغشتين مؤلفه «بحث في الفلسفة والمنطق (1921) لمعالجة تضمينات المنطق الجديد. وتنص خاتمة هذا الكتاب على المبدأ التالي: «كل ما لا نستطيع أن نقوله، يجب أن يبقى في طي الكتمان» ثم خرج المؤلف بعد فترة عن صمته كي يعلن عن خصوصية الفعل التأويلي وصعوبة الاستيعاب في حد ذاته. كما كشفت «الأبحاث الفلسفية» عن مفهوم «التلاعب بالكلام» الذي تحوّل فيما بعد إلى البرغماتية ـ وبالتالي يمكن لنا أن نحدّد «التلاعب بالكلام»

على أساس حالة وهمية مختزلة تسمح بصياغة تعريف بواسطة القواعد للمعنى الفعلي الذي نمنحه للملفوظات. وفي هذا الإطار يصبح بوسعنا أن نتصوّر على سبيل المثال إستخدام الكلام من قبل الطبيب الجراح الذي ينطق بكلمات «المبضع» أو «الملاقط» أثناء عملية الجراحة. وعندما نضع هذه الكلمات في السياق، فهي تدخل في نسق «التلاعب بالكلام» وتدّل على أشياء يستعملها الطبيب في عمله. في حين أنّ الأستاذ الذي يتلفظ بهذه الكلمات أثناء محاضرته ويطلب من التلامذة القيام برسمها على الكتب، فهو يساهم في إنشاء حالة كلامية مختلفة. رغم شكله الخارجي؛ «فالتلاعب بالكلام» هو في الأصل مبنيّ على ممارسة التأويل.

ينحصر إذاً مفهوم «التلاعب بالكلام» في إطار العلاقة الملموسة بين الناطقين والعبارات. وبالتالي إنّ التفكير حول المعنى لا يثير مسألة الدلالة، خصوصاً وانّ موقع اللساني محدودٌ جداً في هذا المجال. فهو يبرهن على أنّ الممارسات التي كانت عرضة للإستخدام في الكلام، أصبحت عاجزة عن الإنتظار من جديد إنطلاقاً من الخطاب السابق. كما أنه يعمد إلى طرح الأسئلة وصياغة العبارات في حالة النفي: غير أنّ هذا الأمر يتعارض حكماً مع مفهوم «التلاعب بالكلام» لأنه عاجز عن القيام بهذه المهمة.

III ـــ من التلاعب بالكلام إلى الخطاب

يصنّف مفهوم «التلاعب بالكلام» في إطار تجربة الفكر الخاضعة لتصّرف الفاعل العالمي للفلسفة. كما أنه يبرهن على تعدّد حالات التلاحم وعلى طابعها «الإصطلاحي» من الزاوية العلميّة. ويفترض مفهوم «التلاعب بالكلام» إصطلاحات واقعية (كالمهارة مثلاً). يصعب علينا تحديد هذا المصطلح والكشف عن مساره. تلك هي مفارقة **لويس كارول**: حين نتصوّر مسألة «التلاعب بالكلام»، أي عندما نؤسس قواعد لها. كيف يمكننا أن نعبّر عن تلك القواعد. في نطاق الرؤية السوسيولوجية. بإمكان كل قطاع في الحياة الإجتماعية أن يتكوّن على منوال «التلاعب بالكلام» نورد هنا هذه الملاحظة المزدوجة:

أ ـ لا تشير بنية الملفوظات إلى التلاعب بالكلام.

ب ـ يلتزم الممثلون الإجتماعيون بالأنشطة المختلفة حيث يترتّب عليهم الإشتراك في عدّة جوانب من التلاعب بالكلام. يفضي بنا هذا الأمر إلى إدراج الملفوظ في أكثر من قائمة مخصصة للتلاعب بالكلام. تلك هي «الحوارية» (dialogisme). لقد قام اللساني السوفياتي **ميخائيل باختين** (M.Bakhtine) بمعاينة هذه الظاهرة في مؤلفاته المتنوعة.

وكانت هذه المؤلفات قد شهدت مصيراً مدهشاً. لم يُنشر كتابه الأول ولم يتوفر لدينا سوى نسخة مقتبسة من قبل أحد تلامذته (**فولوشينوف**) (**الماركسية وفلسفة اللغة**، 1929). والجدير بالإشارة إلى أنه قد صدر له كتاب «**مسائل الإبداع عند دستيفسكي**» في السنة ذاتها وحمل توقيعه. ثم توارى **فولوشيتوف** عن الأنظار في خضم العواصف السياسية في الثلاثنيات، في حين أنّ **باختين** تابع مسيرته الجامعية المتواضعة وأحيل على التقاعد في سنة 1961. ومنذ سنة 1963 (حيث أعيد طبع عمله حول **دستيفسكي** وأطروحته حول **رابليه**) وحتى وفاته في سنة 1975، نال هذا الباحث شهرة واسعة. وتمّ إكتشاف هذه المؤلفات المطمورة[1] في الغرب. في المقابل، لقد ساهمت هذه الأبحاث بتوسيع آفاق التحليل الأدبي في الإتحاد السوفياتي.وشرع المؤلفون الناطقون باللغتين الفرنسية والإنكليزية بتناول الأعمال الأدبية على ضوء النظرية السوسيولوجية. ثم توصلوا (بعد عام 1975) (أي بعد مرور خمسين عاماً على إنتاج هذه النظرية!) إلى صياغة مفهوم «الحوارية» كأساس لسوسيولوجيا الكلام.

والحال، أن **باختين** قد اعتمد على مفهومي «تعدّد الأصوات» (polyphonie) (لقد آستخدم هذا المفهوم مرّة ثانية من قبل **ديكرو** (Ducrot) «والحوارية» كي يسلك طريقاً مغايراً عن المثالية المجرّدة التي تتصوّر أن معنى الكلمات يوجد بشكل سرّي وبمعزلٍ عن الإستعمال، ومع «الوضعية السيكولوجية» التي ترى في المعنى صورة عن إرتكاس من ردّات الفعل السيكو فيزيولوجية

(1) يعود فضل النجاح لنظريات **باختين وفولوشيوف** في السبعينيات والثمانيات إلى مسألة حداثتها المفارقة. وأتاح هذا النجاح إلى جيل من الباحثين الذين شهدوا تنافس المناهج البنيوية عند **بلومفيلد** (الممثل البارع للمثالية المجردة) والسلوكية عند **سيكينر** (كنموذج عن الوضعية النفسية) والنظرية عند **شومسكي** (نموذج بيولوجي) فرصة التعرف على الظواهر كي يتمكنوا من إجتياز حالة العقم الفكري المسيطر في حلقات النقاش.

الناتجة عن طريق الصدفة. إن «الحوارية» هي إدراك لمسألة الأداء الكلامي الذي لا يحتفظ بالمعنى في داخله، كونه يشكل من البداية جزءاً من مجموعة تعبّر عن التلاعب بالكلام. غير أن مصطلح «التلاعب بالكلام» الذي صاغه **ڤينغشتين**[1] لا يندرج ضمن نظريات باختين. بقي أن نعلم بأن عنوان كتاب«الماركسية وفلسفة اللغة» (1929) يشمل كل الطروحات حيث تجد فلسفة اللغة عند **فينغشتين** بيسر مكانها الطبيعي. وهكذا، تسمح «الحوارية» بتصوّر عدّة إحتمالات.

- يشير مفهوم الفعل الكلامي إلى الحدث البرغماتي المرتبط بالأداء الكلامي والمتقابل مع الدلالة اللغوية التي تفترض حالة من الإنسجام في التركيب.

- يدّل مفهوم «التلاعب بالكلام» على أن أفعال الكلام تنتظم في مجالات مرتبطة بأشكال الحياة وبالممارسات. وقد دفع هذا الأمر **ڤينغشتين وبورديو** بأن يجدا في المعنى البرجماتي أثراً لفعلٍ خارجي. لقد إقترح بورديو تحليلاً لمصطلحات شرعية المتحدثين في المجتمع بأكمله حيث يراهن فينغشتين على أصول مفهوم«التلاعب بالكلام».

- يفترض مفهوم «الحوارية» بأن المعنى ليس موجوداً سلفاً في دلالة منجزة، بل هو صادرٌ عن عملية تجابه بين المجموعات الإجتماعية حول الدلالة. كما أن التلاعب بالكلام ينتج عن إختيارات مباحة داخل تنظيم الخطاب كونه مجموعة منظمّة من وجهات النظر والممارسات والمصالح. وإستناداً إلى الرؤية الحوارية، لا يمكن للسيرورة الإجتماعية أن تتوقف بحجة وجود المجتمع بأكمله. وتبرهن ثنائية اللّغة على إختفاء الحدود الطبيعية بين اللغات، في حين أن الحوارية تلغي الحدود في المجتمعات. وتبعاً لمبدأ الشرعية الذي صاغه **بورديو**، يكتسب الأشخاص تقريباً (الرأسمالية الثقافية) وفي المقابل تقيّم الحوارية تعارضاً بين الشرعية التي تكون في طور النشؤ والشرعية المنافسة.

يصبح عندئذٍ تنظيم الخطاب أمراً ملموساً على صعيد الدلالة إنطلاقاً من

---

(1) يعود **ڤينغشتين** أكثر من مرة إلى عملية الترابط بين التلاعب بالكلام وشكل الحياة (فقرة19). عندما نتخيّل التلاعب بالكلام، فهذا يعني أننا نتخيّل شكلاً من أشكال الحياة(الفقرة 23) يوضح هنا مصطلح «التلاعب بالكلام» مسألة التحدث بلغة تشكّل جزءاً لا يتجزء من النشاط، تبعاً للنماذج المستخدمة في الحياة.

الأسلوب المنقول(المسرود). كما أنّ فضاء الدلالة يتحوّل إلى مرجع للموقع إعتباراً من نقطة عاجزة عن وصف حدود الآداء الكلامي من خلال عملية رصد للأبعاد(الزمن والمكان والحقيقة) ومن خلال تحديد لقيمة متناوبة (مدونة1) ولقيمة الغيرية (alterité) (أي ما يخصّ الآخر) في مقابل الأنا (مدّونة w) في كل بعدٍ من هذه الأبعاد. يتيح الخطاب المنقول أيضاً عملية ربطِ الحالة المتفرعة عن هذه الأبعاد.

يمكن لنا أن نحدّد هذه العملية إستناداً إلى الأصول التالية:

ـ **الأسلوب المباشر:** يتناول الملفوظ في شكله الناتج عن الحالة المتفرعة: قال جاك في الأمس «سأمر بك كي أراك غداً»

ـ **الأسلوب غير المباشر:** يعيد قيمة الحالة المتفرعة إنطلاقاً من الحالة الأولى. قال جاك في الأمس بأنه سيمر بي كي يراني اليوم. وفي الوقت الذي تصبح فيه العلاقة بين الحالة الأولى والحالة المتفرعة غير خاضعة للقاعدة اللسانية، نشهدُ حينئذٍ تدخلاً واضحاً للممارسات الإجتماعية (التلاعب بالكلام مثلاً). لم يعد بإمكان الدلالة التمييز بين ما هو متعلق بالحالة الأولى أو بالحالة المتفرعة: «لقد إلتزم جاك في الأمس بالمجيء كي يراني». تلك هي وضعية الأسلوب الحر عير المباشر (discours indirect libre).

IV ــ الاجناس والسجلات

يتّم توظيف البناء الإجتماعي لنماذج الشرعية إستناداً إلى آليتين: أولاً إنعدام السمات في عملية التكليف وثانياً بناء علاقة الآداء الكلامي بواسطة التخاطب والخطاب المنقول (غير المباشر).

1. إنعدام السمات في التكليف ــ يسلك المنطق الكلاسيكي نهجاً يستلهم من قاعدة القانون الثالث المرفوع أي إستثناء الوسيط (le tiers exclu) في الأصناف المتقابلة: تقسيم العالم بين أشياء نملكها وأشياء نفقدها[1]. في المقابل،

---

(1) قد يثير الرسم البياني بعض الإشكالات، مما دفع بعدد من المختصين بالمنطق بإعادة ترتيب تمثيل العوالم المنطقية أو بالتساؤل حول المبدأ. سنترك جانباً المنطق الحدسي والنجاح الذي حققه. وبالرغم من ملاءمة طرح هذا الموضوع، فإن هذا الأمر سيقودنا إلى مزيد من التوسع الذي لن يخلو من التعقيد.

لا يسري مفعول هذه القاعدة على الظواهر اللغوية. وبالنسبة للمختص بالمنطق، يتساوى الملفوظان التاليان: «كل ما هو غير ممنوع يصبح مسموحاً» «وكل ما هو غير مسموح يصبح ممنوعاً». لا يتطابق هذا الأمر مع منطق رجل القانون. وبالفعل، يفترض الملفوظ الأول أنه عندما نعرّف ما هو ممنوع، ينزاح القسم الباقي إلى ما كل هو مسموح، يستوجب فعل المنع عملاً كلامياً، في حين أنّ فعل السماح لا يستلزم شيئاً من هذا وفي مصطلحات علم اللغة، يقال بأن التقابل بين المسموح والممنوع هو نوع من التقابل المناقض حيث القطب الموسوم هو(الممنوع) والقطب غير الموسوم هو(المسموح) ويتّصف هذا التقابل بالتناقض في الخطاب القانوني. سوف نتناول هنا التقابل الخاص بالسجّل في إطار الخصائص الثابته للخطاب القانوني.

قد تكتسب الحالة الأولى (sito) في البداية، ما عدا الإشارة العكسية، مجموعة من القيم. غير أنّ تلك القيم فقدت السمات في إطار التقابل الملائم التي تتموضع فيه. وحين تمنحها القيمة الموسوعة، يستلزم هذا الأمر فعلاً (acte) وإذا لم يتوفر هذا الفعل، تحتفظ الحالة الأولى بالقيمة غير الموسومة.

لنعد إلى مسائل الشرعية وكل عمليات التبرير. فمن وجهة النظر الخاصة بالدلالة، ليس هناك فارق (écart) بين فعل الكلام وعملية لفظه. إنّ شرعية هذا الفعل قد تمّ إقتراحها مسبقاً. وان كان الشخص الذي أخذ على عاتقه مكان الناطق فعلياً في موقع الشرعية، فإن هذا الأمر لا يمت بصلة الى الدلالة التي أصبحت من شأن المعنى. وإستناداً إلى آدائه الكلامي يدعي الناطق الانتماء إلى الشرعية. وبالتالي، إن الأشخاص الذين كانوا هدفاً للخطاب يجدون أنفسهم في وضعية فاقدة للسمة ويقبلون بشرعية المتحدّث، طالما أنهم لم يشعروا بالارتياب حولها. وهكذا يستفيد المتحدّث من هذه الشرعية البديهية التي تخصّ الآداء الكلامي بإستثناء السيرورة الموسومة.

2. **تأسيس مبادىء الأداء الكلامي.** ـ يستلزم إنعدام السمات في عملية التكليف إعتبار الدلالة الوجه المادي لفعل اللغة المنجز عملياً، في حال أنه لم يكن غير موجود في شكلٍ من الأشكال. ولا تشير دراسة تواصل الدلالة في الخطاب ـ في حين أن المعنى الفعلي قد يتجاهل التمفصل أو كل ما يضاف إليه

ـ الإهتمام، ومرد ذلك إلى أنّ الدلالة تعتبر ركيزة لأفعال الكلام. عندئذٍ، بوسعنا أن نعتمد على التنظيم الداخلي للأداء الكلامي كي نعاين التشكيل السوسيوخطابي للظواهر الاجتماعية. لكن هذه الدراسة ليست تجريبية. وبالتالي ينبغي علينا أن نعرف كيف نختار الخطاب وأصول تماسكه، وذلك عن طريق السير في كل الإتجاهات حيث نضطر إلى إعادة التساؤل بالفرضيات الأولية. كما أننا نعتبر السّجل الخطابي (registre discursif) الشكل الأكثر تبسطاً ونطلق عليه عدّة تسميات: «التلاعب بالكلام»، «أسلوب الحياة»، «المكان الإجتماعي المجرد»، أو«الشرعية». ليس مرد ذلك إلى أن هذه التحديدات مترادفة، بل لأن السجل لايحقق وجوده الإجتماعي الا اذا إستطاعت هذه التحديدات ان تؤمن التغطية اللازمة له.

ويلجأ السجّل الخطابي إلى التطابق بين **اللافظ (الشكلي) والناطق (الموضع الإجتماعي الواقعي)**. وإنطلاقاً من هذا التمفصل الأولي، تتزايد وتيرة التحليل وذلك بطريقة متزامنة في الإتجاهين: الأداء الكلامي كما يعرضه التنظيم الداخلي للخطاب والأعمال الإجتماعية التي ترتكز على الخطاب. ويتحمّل الملفوظ عبء هذه الأعمال من ناحية(تتجاوز هنا نية الناطق)، لكن من ناحية أخرى قد يتعرض أيضاً للفشل ـ لقد تلقى المسمار ضربات بالمطرقة، رغم أن الحائط كان قاسياً جداً، فإن ذلك لم يمنعه من الإختراق.

سنكرس الفصل الخامس لعرض الشواهد الملموسة. بيد أننا نكتفي الآن بصياغة بعض التحديدات. تطلق تسمية **الجنس** الخطابي (genre discursif) على أنماط الخطاب المرتبطة طبيعياً بالسجلات (registres).

وتحضر في ذاكرتنا الفكرة الأولى في التحليل حيث بيّن **بنفيست** أنّ الزمن الماضي التام في اللغة الفرنسية يشير إلى الجنس القصصي بالمقارنة مع الخطاب. كما يقترح **سيموني غرمباش** (1975) إعتبار التقابل بين القصة والخطاب كنوع من الأنواع المتمايزة. وهكذا، يتحدّد الجنس الخطابي على أساس مجموعة من عناصر الآداء الكلامي التي تشكّل السجّل الخطابي وفقاً لرؤية داخلية. وعلى سبيل المثال، قد يعمل الخطاب العلمي الى إشراك اللافظين الموسومين بالقيمة الشاملة (نحن، ضمير الغائب) بإستثناء السمة الشخصية (أنا).

غير أنه يستبعد بشكل جذري (أنت) أو(أنتم).

وفي الواقع لا يتكوّن السجّل داخل الجنس ذاته. ويعتبر الأدب الخيالي (الرواية) نموذجاً كافياً للبرهان في الإطار نفسه حيث يشتمل على عناصر، دون أن تكون مبنية على صورة الخطاب المسرود، خاضعة لحكم غيابي (par défaut) على أساس إنتمائها إلى سجل محدّد تبعاً للإنزياح: قد يفسّر الضمير(أنا) إستناداً إلى إحالته إلى الشخصية الرئيسية وليس إلى المؤلف. ويتضح هذا التأثير من خلال عناصر مرتبطة بالجنس الروائي وليس بعناصر داخلية تابعة لرواية معينة أو للروايات بشكل عام. وفي هذا النطاق إن أي قيد للتأويل بشكل جزءاً من السجل، وقد يدفعنا هذا الأمر إلى دمج هذا القيد من الناحية التصوّرية ضمن هذا الجنس.

حينئذٍ، يعرّف الجنس ليس على أساس جدولٍ الأدوات الإجرائية، التي يستخدمها الأداء الكلامي، بل إستناداً إلى الحالة الأولى التي تميّزه بمفرده (sito). وتشهد هذه الحالة إنزياحاً بالنسبة لحالة مطلقة (sito). وحقيقة الأمر، لا تفرض قواعد الجنس نفسها على عناصر الأسلوب المسرود داخل الخطاب. يستوجب وجود الأسلوب المباشر الحر من ناحية أخرى التمايز بين أسلوب ساردٍ وأسلوب مسرود. ورغم ذلك، لا يتكوّن الخطاب الاّ تبعاً لمصطلحات لسانية. بيد أنّ هذا التمايز يخضع بدوره للعناصر البرجماتية مثل معرفة العالم أو الوضعية النسبيّة للملفوظ في السجلات. تكتسب عناصر الخطاب أهمية بالغة كي يتمّ تنظيم العلاقات بين السجّلات.

ومن وجهة نظر داخلية،تعتبر الأجناس أكثر فاعلية من العناصر التي تدّل على المضمون. رغم أن العناصر(المعجمية) تقوم أيضاً بدور معين وذلك بسبب توفر تقليد خطابي مرتبط بالسجّل. هذا ما تدعوه **«بتأثير الأرشيف»** (effet d'archive) إستناداً إلى **ميشال فوكو** (1969) **وغيليمو** (1992). قد تتكرر هذه النماذج في الخطاب على هيئة أشكال متقاربة وفي محيط سوسيولوجي ومؤسساتي متشابه.

ولكن كيف ينتظم السجّل الخطابي عملياً؟ تلك هي الفرضية التي ترشد بحثنا الهادف إلى معاينة عناصر البناء الإجتماعي للمعنى. لقد سنحت الفرصة

للباحث **بولـيه** (1989) أن يحلّل خطاب العمال والعاملات في إطار الحديث عن الكفاية المطلوبة. لقد تمكن هذا الباحث من أن يجمع مدونة تشتمل على طائفة من الملفوظات تابعة إلى نفس الممارسة الإجتماعية ومنسجمة في البنية وفي القيمة البرغماتية. وتمثّل هذه الحالات التي تشهد الإنسجام محاولة في الإنقطاع العقلاني بين الممارسات المتماسكة في الشبكات المطلوبة(وجود محيط) وبين الخارج وبين التنظيم الذي يُلقى على عاتق **الممثلين الإجتماعين**.

وبإختصار، يتمكن السجّل يوماً من أن يبرهن على وجود خاص به. كما أنه بوسعنا أن نصنّف الخطاب العلمي على أساس السجّل. وعلى المستوى الراقي، يمكن إعتبار الفيزياء أو الفيزياء الكمية كحالتين من حالات السجّل. أمّا على صعيد شامل تعتبر الكتابة أو الحداثة كنوعين من أنواع السجلات.

يتعيّن علينا أن نخصّص لكل سجل جنساً(يتم توصيفه الداخلي بواسطة العناصر اللغوية)، ويمثّل الأداء الكلامي غير الموسوم. وفي المقابل يكتسب تدخل عناصر خارجية على الجنس . الضمير(أنتم) في نص علمي على سبيل المثال . قيمة موسومة

ولا يعتبر التضمين (inclusion) العلاقة الوحيدة بين السجلاّت، حتى وإن كان سجلٌ (x) متضمناً في سجلٍ (y). ومن الجائز أن نستشهد بسجل (x) في خطاب تابع للسجّل (y). تلك هي حالة الصحافة العلمية التي تحدّد على أساس تضمين السجّل العلمي داخل السجّل الصحافي. ويبيّن الموقع الأولي المتشعب (sito) للسجل الذي يتحمّل مسؤولية التضمين والسجل المتضمن يخصّص الأداء الكلامي إلى (y) بالنسبة إلى (x). وقد تشهد هذه العلاقة (yx) حالة من الثبات بسبب **تأثير الأرشيف** . وفي حال أنّ هذه العلاقة كانت ثابته فهي تشكل جزءاً لا يتجزأ من سوسيولوجيا العلاقات بين السجلاّت. ومن الجائز أيضاً أنّ بعض عناصر (yx) المتكررّة غالباً ما، تعمد إلى تقسيم حقل الأداء الكلامي.

والحال أن علم النفس يحتوي على المستوى الجامعي على أصناف من الخطاب كاستخدام مصطلحات البيولوجيا. ويتشابه هذا الوضع مع الكيمياء التي تستخدم الفيزياء (ومن ناحية السلطة العلمية، كل ملفوظٍ صدر شرعياً عن (y) يعتبر حقيقياً في (x) في حين أن نصوصاً مختلفة تحاول أن تروّج وجهة نظر

متعارضة حيث يتسرّب الشك إلى الشروحات المختزلة). تعبّر هذه الصيغ المتناقضة عن حالة الصراع«الحواري» داخل السجّل. والجدير بالذكر، أن الملاحظة الواقعية لا تكتفي بإبراز هذا التمايز الصيغي كي تؤسس «الحوارية». وعلاوة على ذلك ينبغي على السجلّين المتقابلين ألا يكونا فقط منفصلين. ليس ثمة حوارية بين لعبة كرة القدم ولعبة أخرى متفرعة عنها (rugby). في الواقع نحن غير قادرين أن تمارس اللّعب بالاثنين معاً، وعلى الساحة ذاتها. في حين أن «الحوارية» تصبح أمراً أكيداً عندما يعرض محاميان تأويلات مختلفة حول القانون نفسه. تفترض الحوارية نزاعاً يتمثّل بالسيطرة على الساحة ذاتها. وإن كانت هذه الساحة واقعية كما هو الحال في مسألة الكفاءة، أو رمزية ومقترنةٍ بأسم مخصص للسجّل كما هو الوضع في علم النفس. سنبيّن في التحليل التالي كيف يتّم توصيف مصطلح «الحوارية». نستعرض في البداية مسألة الكفاءة حيث نعثر على طريقتين للتعبير عن مفهوم **«الشخص المؤهل»**. أولاً، من قبل العمّال أنفسهم وثانياً من قبل أرباب العمل. يزعم العمّال بأنهم حصلوا على الكفاءة، وبالتالي يتوجّب علينا أن نعترف بها. كما يعتبرون أنفسهم مؤهلين أكثر من مستوى الوظيفة أو المركز. في حين أنّ الخطاب الصادر عن السلطة الإدارية لا يميّز بين العمال المؤهلين أو تولي الوظيفة. هناك وحدة في السجل وسبب ذلك يعود إلى أنّ العمال والسلطة الإدارية يلتزمون بممارسة مشتركة، ويحتلون أماكن مختلفة، حيث يتّم التعبير عن تلك الممارسة بالخطاب ذاته، ولكن تبعاً لمكانتهم. منهم يخصصون للكلمات دلالات معيّنة ويوظفونها في الأداء الكلامي باشكال مختلفة. وفي المقابل إذا عدنا إلى وضع علماء النفس، فيما يخصّ إستعمال مصطلحات البيولوجيا، تمارس كل مدرسة نشاطاً نظرياً خاصاً بها. وما من شيء يمنع الباحثين من كل ميل، أن يعتمدوا سجلاّت منفصلة.

- باستثناء حالة التعبير عن الإحتفاظ بمصطلح «علم النفس» ذلك هو التحديد الرمزي للساحة المشتركة التي تنّظم «الحوارية» وعلى سبيل المقارنة، ليس هناك الآن أي نوع من «الحوارية» بين مفهوم **الفلكي والمنجّم** حتى وأن أدى الأمر إلى إعتبار هذين السجلين كمرجعين متنافسين وكمصدر «للحوارية» في أصناف متعدّدة.

وتتداخل السجلاّت الخطابية في أية صورة من الصور. وإذا فحصنا حالة

الدعاية، مثلاً، فهي تنتمي إلى سجّل المرسلات الدعائية. بيد أن هناك سجلاً يتكوّن من مدوّنة تحتوي على نصوص نظرية تعبر عن الأهداف والوسائل والابداع. نشير أيضاً إلى سجلٍ آخر يتضمن الأحاديث المتبادلة أثناء العمل اليومي بين المنظرين والمنفذين بهدف تحليل أصناف الخطاب إلى توفير الأماكن الفسيحة كي نصبح قادرين على إيجاز التمفصل الخطابي أو البرغماتي في السجلات المذكورة. وتذكّرنا بيانات السجلاّت بالطريقة التي أعتمدت بشكلٍ منهجي في الجزء الأول من هذا الكتاب: **التوزيع الوظيفي**. لقد توجب علينا أن نحدّد موقعاً بعيداً عن الإحتمالية كي ننظم إستخدام التناوب للأشكال المتنافسة استناداً إلى **فيشمن وبوبلاك** ومروراً **«بفرغازون» «وولد» «ولابوف»**.
ومن الملاحظ أن أشكال الأنظمة قد تتنوّع: منها ما يكون حصرياً ممثلاً بتعدّد اللغات أو متجاوراً تبعاً للمنهج التغيّري. نشير أيضاً الى تعايش لغات متعدّدة والى المنهج التغيّري فيما يخصّ مكانة إزدواجية اللغة. لقد أُخضعت هذه المكانة إلى وصفٍ مفصّل من خلال الفرضيات الخارجيّة التي تناولت الوظائف الإجتماعية المرتبطة بصلة وثيقة بالكلام. وحين نعاين النحو، يجبرنا المنهج التغيّري على الإعتراف بقيمة الخطاب الممنوحة عادة إلى الأصناف الخاضعة للإستعمال وإلى دور الكلام في بناء السجّل. وبالتالي، يقودنا هذا الأمر إلى تجاوز الطريقة الوظيفية. بيد أنّ الخطاب والسجّل لا يجدان تماسكهما الاّ من خلال الرؤية السوسيولوجية وحتى التاريخية أو بالأحرى «الأركيولوجية» (تبعاً لمصطلح **فوكو**)، حيث أن استخدام الأنظمة المختلفة يواصل الاعتماد على القرائن الخارجية. وتعرض لسانيات الأداء الكلامي الوجوه المتداخلة بين عالم الأشكال والأعمال البرغماتية حيث تكتسب هذه الأشكال دلالة معيّنة.

وتعتبر السجلات الخطابية التي تسمح بياناتها وخصائصها بتمهيد الطريق أمام السوسيولوجيا العامة للآفاق الجديدة كملاقات تؤمن الإستقرار النسبي بين الأشكال (النحو والرصيد المعجمي والأداء الكلامي والممارسات الإجتماعية). كل ما يشكّل موضوعاً لتحليل الخطاب أو لمجموعة متعدّدة من الأبحاث المعتمدة في نطاق التداخل الرمزي والدينامية الوظيفية يصبح الهدف نفسه لسوسيولوجيا اللغات وللتغيّرات. كما أن اللسانيات التغيّرية تتناوله على أساس التوزيع الوظيفي من زاوية التأثيرات الإحصائية أو التنوّع المتزامن.

الفصل الخامس

الأداء الكلامي والعقلانية

تؤدي العقلانية دوراً على جانب كبير من الأهمية على صعيد العلوم الإجتماعية، كما أنّ هذا الدور يبرز على المستوى الإقتصادي. غير أنه يحاط بالكتمان عندما يحاول المؤرخون أو علماء الاتنولوجيا إماطة اللثام عن الأحداث المنصرمة أو الغريبة. وفي المقابل، يدّل السلوك العقلاني على إستراتيجية قائمة على تحديد الأهداف. أمّا، فيما يخصّ سوسيولوجيا الكلام، يتعيّن علينا أن نطرح عدداً من الفرضيات. حينئذٍ، تتاح لنا الفرصة كي نقوم بتوصيف موضوعي للأهداف ولأنماط السلوك. وفي هذا الإطار، تشكّل الإستراتيجية مجموعة محدّدة تخضع بمجملها إلى سيطرة الفاعل الإجتماعي. وبالتالي، يصبح بإمكان الكلام أن يمثّل العالم دون أن يكون جزءاً منه.

وتتحمّل **المنهجية الموصوفة بالفردية** تبعات هذه المسلّمات في السوسيولوجيا. نذكر على سبيل المثال، عقلانية التخطيط المستقل عند الناطقين والأهداف الطبيعية. وفي هذه الحالة، يقتصر دور الكلام على الكشف عن هذه الظواهر. غير أن هذا الأمر يبدو مثالياً، وخاصة، عندما يستثنى الكلام من لعب دور فاعلٍ في السيرورة الإجتماعية. وهكذا، يشتمل مضمون هذه «النسخة المادية» على إفتراض يسوّغ للتقنيات وللعلم «المادي» تحديد آليات التوظيف الإجتماعي. بيد أنّ سوسيولوجيا الكلام ترفض هذين الإختيارين وتخصّص للتداخل الرمزي دوراً مهماً في إستخدام الإستراتيجيات. كما أنّها تشترك في مهمة تصوّر الأهداف أو في تحديد الإستراتيجيات المختلفة.

I ـــ وعي العالم الإجتماعي

لا بدّ وأن نشير إلى الإتجاه الفكري الذي مهّد له **غارفنكل** (Garfinkel) **وساكس** (Saks) **وشيغلوف** (Schegloff) وآخرون. ويتمثّل هذا الإتجاه بمصطلح: **منهجية الاتنولوجيا** التي تتعارض مع سوسيولوجيا الإحصاء المستندة إلى التحقيقات المفسرة من قبل الخبراء. بيد أن هؤلاء، لم يأخذوا بعين الإعتبار ما يمكن أن يقوله الأشخاص المتكلمون بخصوص هذه المسائل. وحين نحلّل الظروف التي تسمح لهؤلاء الباحثين بالمشاركة، فإننا نكتشف لديهم نوعاً من المهارة تكون بمثابة منهجية خاصة بكل واحد منهم: ويمنح المختصون بالمنهجية وأصحاب **منهجية الاتنولوجيا** الثقة بالإمكانيات الفكرية للمشاركين. غير أنّ ممثلي التيار الأول يصنّفون هؤلاء المشاركين على أساس أنهم ينتمون إلى الممثلين الإجتماعيين، في حين أنّ أتباع التيار الثاني يصنّفونهم على أساس أعضاء يدركون ما يفعلون. وإستناداً إلى ممثلي التيار الأول يكتسب العقل صفة الكونية. كما أنّه يسمح للباحث بأن يعيد تركيب المعنى للسلوك، شريطة أن يلجأ هذا الباحث إلى وضعه الخاص. وبالنسبة لأتباع التيار الثاني، يكمن معنى السلوك في إستعداد الأعضاء لتقبّل مشروع صياغة المبادىء الفكرية. وهكذا، نشعر بالحاجة إلى مصطلح **منهجية الأتنولوجيا**. وتتناول هذه المنهجيّة في كل من علمي النبات والحيوان مسألة تداول الأسماء من قبل عامة الناس. كما أنها تمعّن في منهجية كل واحد منهما، وتراقب ظروفهما الخاصة. لقد إحتفظنا قصداً بالمصطلح الإنكليزي (accountability)، لأننا لم نعثر على مصطلح فرنسي مناسب. ويدّل هذا المصطلح على **«قابلية السلوك بان يكون موضوعاً متضمناً في إطار تقرير أو بيان مفصّل، ومؤهلاً للثقة والمصداقية».**

ويعتبر التقارب بين المنهجية ذات الطابع الفردي والمنهجية الأتنولوجية أمراً مستبعداً من مضمون التقرير، لأن ممثلي التيارين المذكورين أعلاه لن يتخليا عن كل ما يميّزهما (الكونية والشمولية بالنسبة للتيار الأول، النسبية والمحلية فيما يخص التيار الثاني). كذلك الحال بالنسبة لمواطن التشابه ـ بينهما (بناء إجتماعي على أساس تضمين كل ما هو فردي والإهتمام بكل أشكال الوعي والعقلانية). غير أنّ حسم الأمور يعود إلى الرؤية المعتمدة: كيف تتغيّر السوسيولوجيا في

الوقت الذي يأخذ الكلام بعين الإعتبار.

بوسعنا أن نقوم بتبويب للنظريات السوسيولوجية وفقاً لدرجة وعي العالم الإجتماعي من قبل أعضاء المجتمع ومن خلال المكانة المخصّصة للكلام. تجدر الإشارة إلى أنّ المنهجيّة ذات الطابع الفردي والمادّية المخصصّة للبنية التحتية لا تحتفظان بأية مكانة للغة. بيد أنّ هذين الإتجاهين يتعارضان في هذه المسألة: يعتبر الإتجاه الأول أن العالم قادرٌ على أن يكون معقولاً بشكل مباشر دون أن نسلك طريق اللغة. في حين أنّ التّيار الثاني يفترض أنّ العالم هو على درجةٍ عالية من الكثافة وجاهز في الوقت نفسه كي يكون مادة للمعرفة العلمية الخارجية.

وفي المقابل، تتضمّن فرضية **سبير- ورف** مقولة أنّ اللغة هي البنية التحتية للفكر، وبالتالي للفعل كونه خاضعاً للتفكير. غير أنّ هذا الطرح ليس بعيداً عن الصواب بمجمله لأن المعنى يظّل مرتبطاً إرتباطاً وثيقاً بالدلالة. بيد أنّ هذا المعنى لا يُبنى إلاّ من خلال شبكةٍ تعمل على تنقيته في إطار مفهوم التلاعب بالكلام البرغماتي. ويصبح «التلاعب بالكلام» بدوره خاضعاً للتوصيف على أساس كونه بنية خارجية وإعتباطية وقسرية. يعرض **فوكو** مفهوم النمط المعرفي(d'épistémè) في كتابه **«الكلمات والأشياء»** ويعتبرُ هذا المفهوم الشكل المشترك الذي يفرض على كل المعارف في عصره. والجدير بالملاحظة، أنّ هذا الفيلسوف لم يستخدم مصطلح الفاعل الإجتماعي (acteur)، لأنه يدعم المقولة التالية: **« عندما أعتقد بأنني أتكلّم، يعني ذلك، أن أحداً آخر هو الذي يتكلّم من خلالي».**
كما يبرهن هذاالمفكر على أن المعرفة إستطاعت أن تنمو منذ القرن السادس عشر وحتى يومنا هذا من خلال الرؤية العلمية التي ساعدت على تبلور الأنظمة المعرفية. نذكر على سبيل المثال البيولوجيا والإقتصاد أو اللسانيات. لا يمكن لنا أن نفسّر أوجه التشابه بين هذه العلوم عن طريق التأثير المتبادل، ممّا يلغي مبدأ **«المصداقية»**. تصنّف الأنظمة المعرفية على أساس ظواهر بدون تشقّقات في المعارف السابقة. وبالتالي، لا نستطيع أن نقف على حقيقة أمرها. المقصود هنا أن نتصدّى للفكرة القائلة باستقلالية العلوم المندرجة في تاريخها الداخلي من خلال التقدّم المستمّر: لن يتوقف العلماء لحظة واحدة عن صياغة العلوم دون

الإستعانة بمصطلحات عصرهم.

وفي السياق نفسه، يفترض «بورديو» ـ الذي يدعم مبدأ التحديد الخارجي وجود إستقرار دائم بين الواقع والخطاب وذلك من خلال الإستخدام المتواتر. كما أنه يبتكر مفهوماً سوسيولوجياً يطلق عليه اسم «"habitus"» ويعرّفه على أساس السلوكيات القادرة على إعادة خلق البنية، غير أنّ هذا المفهوم الذي «يتصور الواقع كتحقيق للتطلعات» يتوافق مع التحولات «المفاجئة». يظّل مفتقراً إلى صفة الوظيفة.

وهكذا تتعارض «المنهجية الأتنولوجية» مع المنهجية ذات الطابع الفردي، لأنها تعمل على تأطير الحقل الطبيعي والكوني في الممارسات الفعلية. وبذلك، فهي تنحاز إلى جانب المنهجية ذات الطابع الفردي. في حين أنّ ورف (Worf) ما زال يساند فكرة كثافة العالم والبنية التحتية، لكنه يموضعهما في نطاق اللغة. وفي المقابل، يعرض فوكو بورديو، كل منهما على حدة مفهوم الخطاب وفقاً للرؤية التالية: يعتبر فوكو أن الخطاب هو التحديد الخارجي لمجمل الوعي الإجتماعي، في حين أن بورديو يعتقد بأن الخطاب هو الوعي الإجتماعي الذي تمّ تحديده بواسطة البنية التحتية الموضوعية للعالم.

نضيف الى ذلك الأمر قائلين بأن الظواهرية (phénoménologie) وبعد الرجوع الى مساهمات شوتز (Schuts)، تنظر الى الواقع بصفته بناء إجتماعياً تمّ إنجازه بواسطة الأنشطة اللغوية (لوكمان وسرجيه). امّا بالنسبة لإتنوغرافيا التواصل (كما عبّر عنها كل من هيمز (Hymes) وكامبرز (Campers) ومورمن (Mormen) لنمفيلد (Linfield)، يرتكز التأويل فيها على «القدرة الثقافية» كما أنه يعمل على الفصل بين النظام والنشاط باعتبارهما منظمان لأحداث لغوية. إن هذه المجموعة الوفيرة من الأبحاث، بالإضافة إلى المساحة الكبيرة للتفاعل الرمزي، ليست توليفاً لأبعاد الوعي الإجتماعي والتحديد الخارجي، إنها تقدّم عرضاً تفصيلياً عنها:

ـ تكتسبُ الأعمال الإنسانية صفة الإجتماعي، لأنها محمّلة بالدلالة. كما أنّ المشاركين في هذه الأعمال يعون هذه المسألة تماماً. يتطابق هذا الوضع مع مفهوم (المصداقية).

ـ يفسّر هؤلاء المشاركين العالم ويقترحون له بناء محلّياً. قد يكون هذا التماسك غير كافٍ، لكنه ضروري في سيرورة الدلالة الإجتماعية لتلك الأعمال.

ـ يرتكز هذا «التماسك المحلي» على نظام تأويلي إعتباطي جزئياً ومحدّد في الزمان والمكان. ومن المحتمل أيضاً أن نتصوّر «متغيّرات» في إطار المواقع الشاملة. وهكذا، يصبح من الجائز أن نفسّر «الثقافات العمالية» المتفاعلة مع «الثقافات البرجوازية»، بواسطة مصطلحات «سلوك البنية المتواترة». وتشهد هذه المصطلحات حالة من الإستقرار الوظيفي. كما باستطاعتنا إستخدام مصطلحات التغيّرات الإجتماعية لكن شرط الإستقرار يبقى غير متوفر.

ـ يشكّل مفهوم الخطاب الحدّ الأقصى للأنظمة التأويلية. وبالتالي، يصبح كل تشكيل خطابي عالماً متنوعاً دون أن يكون متماسكاً. يتضمّن هذا التشكيل مدوّنة (مجموعة من النصوص المتقاربة) وأدواراً إجتماعية تدور في فلكها. ويجتهد الممثلون الإجتماعيون بتأدية هذه الأدوار في أعمالهم ويقيمون العلاقات فيما بينهم في إطار بناء الخطاب المتماسك.

وحقيقة الأمر، لايكتمل فصول هذا التحليل، إذا لم نطرح مسألة المكانة المخصّصة لسوسيولوجيا الكلام في عالم الخطاب. وفي هذا السياق، يعرض بيشية (Pêcheux) رأياً على قدرٍ من الأهمية في هذا الخصوص. ويستند هذا الرأي إلى حالة المقارنة التي تلتصق بالخطاب. تكمن هذه المقارنة في إعتبار الخطاب كحدثٍ إجتماعي وكمعرفة صافية. لكن، كيف يمكننا أن نصف شيئاً من الخارج يفتقد إلى كلّ خاصية تميزه عن الأشياء الأخرى. تثير هذه المفارقة مشاعر القلق في داخلنا، لأنّ سوسيولوجياالكلام تجبرنا على الإعتراف بدور المعنى في كل سوسيولوجيا. وبما أنّ هذه الأخيرة تدّل على الممارسة الإجتماعية فهي تعمل على تغيير المعنى الذي تؤسسه. ويعيش عالم الإجتماع حالة المفارقة في الوقت الذي تأخذ هذا التغيّر على محمل الجدّ. ويذكّرنا بيشية هنا بملاحظة لاكان (Lacan) ويتحدّث عن هذه المفارقة بتأثير مونشوسين(effet Mûnchaussen). لقد غرق هذا البارون يوماً في مستنقع وخرج منه سالماً عندما إستطاع أن يمسك بشعره. وهل هذا ما نبحث عنه عندما نريد أن نصف موضوعياً التأثير الذاتي للخطاب؟كيف لنا أن نخرج من هذا المأزق؟ تكمن هذه الطريقة

المنطقية في تجاهل الأمر. بيد أننا نقع على نوعين من التجاهل: فنحن ندرك جيداً، عندما نتعاطى مع السوسيولوجيا، بأننا غير قادرين على أن نتحمّل مسؤولية خطاب موضوعي وبأن التأويل يبدّل صورة الأشياء. غير أنه بوسعنا أن نقوم بدورٍ فاعلٍ ومتماسك. كما أننا نعي جيداً كوننا نمثّل الفاعل الإجتماعي بأن الأمور ليست دائماً ثابتة وأكيدة وبأن كل شيء نسبي. يتعين علينا أن نتصرّف بوحي من المعارف التي نكتسبها، ومن الأخلاق التي نتحلّى بها رغم الإحساس بعدم تكاملها.

II ـ أخلاق التواصل
من جان جاك روسو إلى هابرماز

ثمة إتفاقٌ بين المفهوم الحديث للعقلانية والتنظيم في البنية السياسية حول مصطلح المواطنية. ويستند التنظيم الديمقراطي على الإرادة العامة المعقلنة. كما يفترض المذهب العقلاني الذي تأسّس في القرن الثامن عشر على مبدأ التوافق بين الطبيعة والعقل، بين الكلمات والأشياء، بين الإرادة العامة والمجتمع. يستلزمُ هذا الطرح وصفاً صادقاً لكل الخيارات الصائبة. وإذا لم يصبح كل شيء على ما يرام في أفضل العوالم الممكنة، يتوفر عندئذٍ الدليل على الخداع الإجتماعي الذي يعيق اللعبة الحرّة للقوى الطبيعية. لقد طرح **فتريش** هذه القضية عام 1989 وأشار إلى موضوع الهزة الأرضية التي ضربت مدينة لشبونة (1755). لقد دفعت هذه الحادثة في حينها الفيلسوف **فولتير** إلى التمرّد ضد إله ينسب إلى **ليبنتز** (Leibnitz). في حين أن **روسو** إكتشف في هذه الحادثة مخلّفات حضارة المدن التي تبعدنا عن حالة الطبيعة.

ومنذ ذلك الوقت، أثارت هذه التجربة بعض الإشكالات. لقد أبرز التطوّر الذي طرأ على الفلسفة والعلوم الإجتماعية الفارق المحتوم بين الظروف المثالية والسيرورة الواقعية وتشهد الأخلاق السياسية وسوسيولوجيا الكلام حالة من التداخل المستمّر. وفي الإطار نفسه، عرض الفيلسوف **هابرماز** أفكاراً على جانب كبير من الأهمية، منذ بضع سنوات. علاوة على ذلك، لن يوّفر إحترام الأشكال الديمقراطية الضمانة للقرارات العقلانية رغم تأمين الشروط الأخلاقية. يحثّنا هذا الأمر إلى التساؤل حول الشروط التي يجب أن نحصل عليها كي نستطيع تأمين

الاجماع (consensus): يفترض الإجماع الملائم أخلاقياً نقاشاً عقلانياً في نطاق المعنى الواضح. ليس بمقدور هذا الأخير أن يتقنّع بمصطلحات تعبّر عن المصلحة الذاتية. تلك هي ضمانة أخلاق التواصل (l'éthique communicationnelle).

والحال أنّ مفهوم «التواصل» يتوافق مع وجهة النظر الأخلاقية، غيّر أنه ينسجم مع سوسيولوجيا الكلام. ويفترض بالفعل فصلاً بين عالم الأشخاص المتكلّمين وعالم المرسلة (message). وباختصار، إنه يعبّر عن توظيف عالمي للأداء الكلامي غير مرتبط بحالة خاصة. وبما أنّ وهم التواصل ضروريّ في المسار العقلاني الخاص بالقرار السياسي الديمقراطي، فهو يجعل أيضاً البعد البرجماتي للكلام غير معقول.

ورغم أننا حاولنا إضفاء صفة الموضوعية على السيرورة البرغماتية للعبارات وتسليط الضوء على خصوصية المصالح التي تزعم أنها تمثّل كل ما هو عام، وعلى نسبية وجهات النظر التي تدعي الشمولية، قد تتمكّن السوسيولوجيا من المشاركة في تأمين الديمقراطية لممارسة أخذ القرارات ولرسم الحدود له. تقدّم إذاً السوسيولوجيا نفسها على هيئة مرجع ناقد، لكنّ هذا النقد هو من نوع خاص، يصفه **هابرماز** على شكل قلعة محاصرة. بيد أنّ السلطة، بصفتها مكاناً للقرار العقلاني ولتجابه المصالح، لها أيضاً أطماعاً خاصة. ينبغي علينا إذاً أن نطوّر مستوى أدائها (الهدف الأخلاقي) وأن نخضعها باستمرار إلى النقد (محاصرة القلعة) شرط أن لا نستولي عليها (أي على القلعة). لأنّ كل من تسوّل له نفسه السيطرة عليها، يصبح قادراً على أن يحوّل مصالحه الخاصة إلى مصالح عامة.

من الواضح إذاً، أن لا تعير سوسيولوجيا الكلام الإهتمام إلى العلاقة مع الجانب الأخلاقي، ولا سيّما حين تتجاهل المفارقة الناتجة عن تأثير **مونشوسن** (Manchaussen). غير أنّ الحيادية لا تستطيع أن تكون حلاً واقعياً. وحين نختار دراسة ناحية أو قطاع معيّن، لن يدّل ذلك الأمر على الحيادية، لأننا نختار من خلال الممارسة محاصرة أي جانبٍ من القلعة. هناك حقيقة لا بدّ من قولها: لا يوجد شخص ما يستطيع أن يدعي السيطرة على إلتزامات لإنها محدّدة من خلال السمات التي تحكم وضعه. وما يمكن أن يعبّر عن هذه الحقيقة هو أن جزءاً غير قابل للتمثيل يظّل متوارياً عن الأنظار في الحالة التي تحيط بالشخص. سنبرهن

في الأمثلة الأربعة التي نعرضها فيما يلي على مستوى الحدث والفعل اللذين يميّزان الخطاب في إطار السجلات اللغوية. لكن كيف نتناولها؟ لأن النقد الذي يرشد هذا التحليل لن يفضي إلى نتائج إيجابية. وعندما نبيّن الطابع البنيوي الملتزم لعلم الإقتصاد، فنحن لا نقترح نظرية جديدة لهذا العلم. كما أنه، عندما نظهر المكانة الخاصة لإستطلاعات الرأي في بنية الرأي العام، فنحن لا نحيلها إلى الممارسة المتناوبة التي تصبح حكماً في خانة العلوم. كذلك الحال، من المحتمل أن تكون الممارسة المستندة إلى الحسابات قادرة على التطوّر. بيد أنه من المستحيل أن نطالب بالإعتراف الصريح بطابعها الإعتباطي مبرّرين ذلك بعدم إكتمالها الموضوعي.

أما بالنسبة للخطاب حول اللغة، فمطلوب منه أن يكون منجزاً كي نعطي الضمانة لوجود اللغة. تجدر الإشارة إلى أنّ التفسير الموضوعي الذي عرضه سوسور بشأن اللغة: اعتبار الأفق التأويلي، لا يمكن له أن يتوقف عند الحدود التي يشير إليها الخطاب.

III ــ خطاب الوصل والفصل
نموذج علم الإقتصاد

من الأفضل أن نستخدم في الوقت الحاضر تسمية **علم الإقتصاد** بدلاً من تسمية **الإقتصاد السياسي** التي إستمرت طويلاً. ما يمكن أن نفترضه هو أن الإقتصاد لا ينزاح بيسر إلى حقل العلوم والدليل على هذا الأمر هو وجود صفة السياسي التي تعيق التوصيف العلمي. تلك هي مسألة الشرعية. قد يحق للفيزيائي أن يتساءل حول الشروط العلمية لنظرية ما، وليس حول علمية الفيزياء. وباختصار، إن الشرعية العلمية لممارسة عالم الفيزياء قد سبق إفتراضها. وحين نلاحظ أن علم الأقتصاد يفتقر إلى الشروط العلمية التي تظل خارجية عنه قد نطرح موضوع العائق أي الرغبة في إمتلاك الصفة العلمية كي يفرضها على الخطاب. وإستناداً إلى هذا التحليل، كيف تعبّر المسائل الشرعية عن القيود في هذا النوع الإنشائي.

لقد تمكنتُ من معاينة هذا الأمر من خلال مدوّنه صغيرة تشتمل على نصوص «إقتصادية» مكتوبة باللغة الفرنسية وتتميّز هذه النصوص بالخصائص التالية:

. غياب الضمير المتكلّم والغائب (أنا،أنت،أنتم).

. وجود الضمير المتكلّم (نحن)، والضمير الغائب (on) بالإضافة إلى الإتجاه الملازم لتصريف الأفعال.

. هناك أفضلية كبيرة للأفعال المساعدة ـ 60% من هذه الأفعال تدّل على الكينونة (être) والملك (avoir) وعلى الصيغة (يستطيع، يجب).

. تنتمي الأفعال إلى تصريف الفعل المضارع. 3% تدّل على المستقبل. 7% (الشرط، 3% (الماضي).

. من بين الأفعال المستعملة والمسبوقة بالضمير المتكلّم (نحن) يوجد ربع العدد في زمن المستقبل أو صيغة الشرط. إنها أفعال: قال، تكلّم، إعتمد، إجتهد، ذكر، أشار. يتوفر فعل الكينونة في بنية كل العبارات تقريباً، غير أنه يصبح قليل الإستعمال في بنية هذه الأفعال المشار إليها.

يوجد إذاً مستويان في الخطاب: المستوى الأول يعبّر عن توظيف الأداء الكلامي حيث تشير إلى الضمائر (نحن، هو) والأفعال الصيغية والمبنى للمجهول.

أمّا المستوى الثاني يدّل على غياب الناطق وعلى تكرار الفعل. المضارع والماضي والمبني للمجهول. من البديهي القول،أن هذه العناصر التصنيفية لا تكفي أبداً. يتعيّن علينا أن نعير الإهتمام أيضاً إلى تنظيمها. واليكم بعض الشواهد:

(1) «لقد بذلنا كل ما في وسعنا كي نسلّط الضوء على الوضع التربوي للمهن وعلى «ظهور» الأنظمة التعليمية التي لم تكتمل في الماضي بالتوافق مع الأهداف الإقتصادية المعلن عنها».

(2) «كما أشرنا سابقاً إلى هذا الموضوع، قد يبدأ تأهيل العنصر البشري بالتربية المدرسية، غير أنه لن يتوقف عند هذه الحدود».

(3) «وتبعاً للتقاليد المعمول بها، هناك من يميّز بين الطلب الموضوعي الإجتماعي والطلب الإقتصادي. وبالنسبة لنا، فنحن نفضل مصطلحات الطلب البديهي والطلب المخطط له».

(4) «يفترض ذلك الأمر تطويراً في النظم التربوية بحيث تتعدّد الخدمات التي يمكن أن يؤديها عدد ضئيل من الأساتذة المؤهلين والموجودين في تصرفنا. من الفائدة أن نحضّر برنامجاً موسعاً يحدّد عمليات التأهيل وتحسين أداء اليد العاملة».

(5) «في هذا النموذج المطروح هنا، تُعتبر التربية كصناعة تنتج المعارف الضرورية للعمال في المستقبل وتزودهم بالخبرات في الواقع، ويُمارس النشاط في القطاع التربوي في أربع إتجاهات على الأقل».

حين نتناول تفكيك المثالين الأول والثاني، نصبح قادرين على التمييز بين ما يقال عن العالم (النظام المعرفي) وما يتعدّى الخطاب المنجز عن هذا العالم (أي الخطاب الإنعكاسي للنظام المعرفي) (métadisciplinaire) نستطيع إذاً أن نشير إلى ما يتعدّى النظام المعرفي في المثال الأول:

(1.1) «لقد بذلنا كل ما في وسعنا كي نسلّط الضوء على». في المقابل، تندرج العبارات التالية في إطار النظام المعرفي.

(1.2) «الوضع التربوي للمهن، بروز الأنظمة التعليمية» كذلك الحال في المثال التالي.

(2.1) كما أشرنا سابقاً إلى هذا الموضوع، تصنّف هذه العبارة على أساس تحليل الخطاب الإنعكاسي للنظام المعرفي.

(2.2) «يبدأ تأهيل العنصر البشري، التربية المدرسية، غير أنه لن يتوقف عند هذه الحدود».

لا بدّ وأن نأخذ في الحسبان الترابط بين الجزء المخصّص للنظام المعرفي والجزء الأخر المخصّص للخطاب الإنعكاسي للنظام المعرفي في المثال الأول. في حين أنّ ما يتعدّى النظام المعرفي يعتبر مستقلاً في المثال الثاني. بيد أننا قادرون على أن نميّز في الحالتين بين الخطاب حول الشيء والخطاب الإنعكاسي. ويدّل الضمير المتكلّم (نحن) على الناطق وعلى مصدر الخطاب حول الشيء بصفتهما مسؤولين عن تشكيل هذا الخطاب.

ويبدو المثال الثالث أكثر تعقيداً. في البداية، هناك فرقٌ بين الضمير الغائب

والضمير المتكلّم (نحن). كما أنه من الصعب أن نحدّد الخطاب حول الأشياء. وبالتالي، إن الفرق بين الضمير الغائب والضمير المتكلّم (نحن) والمترابط مع (تبعاً للتقليد) و (بالنسبة لنا)، يفضي إلى تكريس نوعين من الأداء الكلامي. يحدّد الضمير الغائب (on) موقع الناطق من خلال النص المصاحب في النظام المعرفي، في حين أنّ الضمير المتكلّم (نحن) يرمز إلى ناطق خاص في الخطاب، وبذلك نستنتج أن إستعمال (نحن) بدلاً من (أنا) يؤدي إلى إفتراض المشاركة في المسؤولية من قبل القارىء الذي يكون هدفاً للخطاب وفي الإعتراف بوجهة النظر الخاصة بالنص. الجدير بالملاحظة، أن التمييز بين الضمير الغائب (on) والضمير المتكلّم (نحن) ليس دائماً على مستوى الأهمية، لأن الضمير الغائب يشهدُ حالة من التكرار أكثر بكثير من (نحن) ثمة إتفاق بين الضمير الغائب والضمير المتكلّم (نحن) كي نستطيع رصد طريقتين من الطلب. وفي حال إكتفى المحلّل بالعبارة الأولى، يمكن لنا أن نقسّمها على الوجه التالي:

(3.1) «وفقاً للتقليد المعمول به، هناك من يميّز».

(3.2) «الطلب الإجتماعي والطلب الأقتصادي».

وباختصار، يصبح القارىء مدعواً، تبعاً للتقليد إلى البحث عن نوعين من الطلب. يشجعنا هذا التصويب على أن نقارن بين الأشياء المشار إليها إستناداً لتسميتين جديدتين، أو عندما نستخدم مصطلحات جديدة، فإننا نوظف التسميات المبتكرة كي نحلل الأشياء المتداولة.

وتحملنا العبارة الثالثة (3) إلى مسألة الخطاب الإقتصادي بصفته نشاطاً إجتماعياً يمارسه علماء الإقتصاد من خلال سلوكهم المهني. يعتبر كل نص مناسبة للتحدّث عن النظام المعرفي (يتحمل الناطق المسؤولية) و «مكاناً» للمجابهة وإثارة لموضوع شرعية النصوص السابقة أو المحتملة ولشرعية الممثلين الإجتماعيين. تعرضنا هذه اللعبة الشرعية لأوهام تحديد الأشياء. وبالتالي نجد أنفسنا في مسار «الحوارية» وفق مصطلح باختين. أن الصراع من أجل الكلمات والمعنى هو صراع أيضاً بين الجماعات كي تعرّف نفسها وتكتسب صفة الشرعية.

ويتدخل الناطق في الخطاب عن طريق الضمير الغائب في المثال الرابع

وحين ننظر إلى التحليل الأول، يمكننا أن نقول أن الضمير الغائب الذي يدّل على إستخدام «المدرسين المؤهلين لن يتطابق مع المختص بعلم الإقتصاد، بل أنه يمثل الوكيل الإقتصادي وفقاً للموضوع.

ومع ذلك، تبرهن العبارة «من الفائدة أن نحضّر برنامجاً» على أن التمايز بين الموضوع والخطاب الذي يتناوله لم يعد مجدياً وضرورياً. لقد أصبح المختص بعلم الإقتصاد مخططاً لأنه التزم بتحديد شؤون الناس، واحتل موقعاً خاصاً، لكن هذا الموقع، يعود بالدرجة الأولى إلى الدولة.

والجدير بالملاحظة، أنّ المثال الخامس، لا يحتوي على الضمير الغائب والضمير المتكلّم. بيد أنه يشير إلى زمن المستقبل في صيغة الفعل المجهول، أي بدون فاعل كما أن الناطق يعتبر جزءاً من هذه العبارة، لأننا نترجم غالباً الضمير الغائب في الإنكليزية بصيغة الفعل المجهول. وبالتالي يتعين علينا أن نفرّق بين النموذج والواقع، لأنّ مفهوم النموذج يكتسب أهمية كبرى في علم الإقتصاد ويمنح للخطاب قيمة النص المتوازي مع الواقع المثالي. إنّ تكرار أفعال القول، وإبراز مكانتها الإستراتيجية في الخطاب يصبحان المؤشر والدليل على أهمية وصلاحية الموقف الذي يوحي بالصيغ المحتملة.

من المحتمل أن تستوحي سوسيولوجيا علم الإقتصاد من هذا النوع الإنشائي، ويبدو أن مسألة التمفصل بين الخطاب الإنعكاسي تنحصر في التمايز بين الضمير المتكلم (نحن) والضمير الغائب. كما أنّ هذا التحليل قد يتّسع ليشمل أيضاً أفعال القول. ويرتكز المرجع العلمي على إمكانية الفصل في الخطاب الإنعكاسي. وحين يتوفر هذا التمايز، نحصل على خطاب منفصل لغوياً وموضوعياً. غير أن هذه الحالة لا تتكرر دائماً، لأنه في الوقت الذي يندمج الخطاب العلمي في الممارسة التقنية، يتحوّل الأداء الكلامي المنفصل إلى أداء كلامي متصل ومرتبط بناطقٍ أو بمتلقٍ جاهز للتطبيق. كذلك الحال بالنسبة لخطاب علوم الأحياء الذي يتطوّر بسهولة فائقة إلى مستوى الخطاب الطبي. وهكذا يؤدي الناطق وظيفة مهمة في علم إجتماع المعرفة. وفي المقابل لن تنقطع الصلة بين علم الإقتصاد والبنية السياسية في الخطاب الليبرالي الذي يتوجه دائماً إلى الدولة لكي ينصحها بالإمتناع عن القيام ببعض الأعمال. حينئذٍ تمثل

الدولة وضعية الشخص المخاطب.

ويحتل خطاب المعرفة مكانة إجتماعية من خلال التطبيق وذلك بطريقة إجرائية وبالممارسة البعيدة عن مسالك الشؤون اللغوية وبما أنّ علم الإقتصاد قد إكتسب صفة كل ما هو علمي، فإنه تحوّل إلى معيار فيما يخص الممارسة الإقتصادية، لكنه يبقى خطاباً جدياً يبتعد عن الإبتذال والتبرير في مسألة تسويق السلع التي تخضع لمنطق خاص بها، ومصدراً للتعريف الإجرائي للعقلانية التي تحاول أن تفصل الرابط «اللاّعقلاني» بين الكلمات والأشياء.

ويتضمّن تحليل الخطاب الإقتصادي ثلاث موضوعات:

أولاً: سوسيولوجيا الباحث الذي يعيش حالة التنافس مع زملائه كي يضفي الشرعية على مشاركته. غير أنّ هذا الوضع يتكرر في جميع الأنشطة العلمية.

وثانياً: سوسيولوجيا النظام المعرفي وعلاقاته مع الأشخاص الذين يتوجه اليهم منذ لحظة دخوله المسار التقني (حيث تتنوع الأنظمة المعرفية ويتاح لها فرصة إبراز خصائصها).

وثالثاً: سوسيولوجيا العلاقة مع السلعة حيث يتعهّد المختص بعلم الإقتصاد بمواكبة التوظيف الدلالي المشترك أن السلعة لا تخضع عادة لمعالجة إجتماعية تستند إلى الواقع بل إلى تحديد القيمة التبادلية.

يتيح هذا البحث المختصر للحقل الإقتصادي فرصة إبراز آلية توظيف الآداء الكلامي في نطاق سوسيولوجيا الكلام وطرح المسائل المتعلقة بالعقلانية. تتدخل هذه الأخيرة على هيئة خطاب حيث تشهد تجسيداً للأداء الكلامي المرتبط بالمرجع العلمي على هيئة موضوع خاص بالنظام المعرفي (مفهوم السلوك العقلاني تحديداً).

VI ـــ طبيعة الفعل الإنشائي والموضوعية

قد يحثّنا التعارض بين الخطاب المتصل والمنفصل بنيوياً على الاعتقاد بأن التأثر البرغماتي يتوفر حين نتمكن من رصد الأداء الكلامي في حالة الإشتغال. غير أنّ الأمر مختلفٌ تماماً لأنّ هناك عباراتٌ موضوعية مزودة بقيمة الفعل والحدث

سنعرض فيما يلي نموذجين يدلآن على التأثير الخاص للتأكيد المضمر (assertion) بإعتباره فعلاً إنشائياً.

1. إستطلاع الرأي العام ـ يعتبرُ التواصل المبني على الأحكام الأخلاقية عنصراً مهماً في الدولة الديمقراطية الحديثة من وجهة النظر الفلسفية. لذلك يتعيّن على سوسيولوجيا الدولة أن تحلّل مسار تشكيل الإدارة العامة، وأن تتساءل حول العقلانية وبشكل خاص حول مسألة حياد «وسائل الأعلام» فيما يخصّ التعبير عن «المصالح الخاصة». كما أن العلاقة بين العقلانية والتواصل ترتبط بعملية الفصل بين الملفوظ والأداء الكلامي. وكي نضفي الطابع العقلاني على قرار ما، يتوجب علينا أن نوفر كل الظروف المثالية، ولا سيّما مبدأ الإقتناع دون اللجوء إلى برهان السلطة، ينبغي على المواطن أن يتجاهل ميزان القوى بين الآراء المتنافسة.

ومن وجهة النظر العلمية، لا يمكن لنا أن نتصوّر تشكيل إرادة عامة في المجالس السياسية في البلدان التي يقطن فيها عدّة ملايين من المواطنين. وأثناء الثورة الفرنسية، تراجعت عمليات التصويت على القرارات أمام إعتماد الإنتخابات والتفويض. وبالتالي، حدث إنفصالٌ بين جمهور الشعب والنواب الممثلين غير أن هؤلاء يعيشون في حالة إلتباس من ناحية، أنهم يتكلمون بأسم الذين صوتوا لهم. ومن ناحية، إخرى، إنهم يمارسون التفويض بقدر ما يستطيعون على مستوى السلطة. وبذلك، يصبح الرأي العام الأثر الغامض والمتبقي من عقد التمثيل بين الناخبين والمنتخبين. وكل ما تبقى من هذا العقد، يتلاشى، غير أنه يشير إلى دلائل على «الإرادة العامة» المتجسدّة في كل مستويات الخطاب الذي يعبّر عن الشعب خارج الدوائر المؤسساتية. وحتى الثلاثينيات، كان بإمكان المواطنين أن يعبروا عن رأيهم في الصحف والمطالب والمظاهرات والإنتفاضة. كما أنّ ردّات الفعل كان لها وزنها على صعيد المشاورات السياسية.

ومنذ ذلك الوقت، أعتُمدَ نظام إستطلاع الرأي بالتدريج[1] غير أنّ مؤسسي هذا النظام، **لازارفيلد** (Lazarfeld) في الولايات المتحدة، **ستوزل** (Stoizel) في فرنسا كانا مشغولين بالبنية السوسيولوجية أكثر بكثير من القواعد الإخلاقية. وكانا

---

(1) تتناول الدراسة هنا الموضوعات التي صدرت في «كلمات» رقم 23 (حزيران 1990) «إستطلاع الرأي، اللغة والمجتمع». رقم (55) (أذار 1991) «الأسئلة والإجابات».

يعقدان مماثلة بين مزايا الطريقة التجريبية وغموض التقليد السوسيولوجي «الفلسفي والانسانوي».رغم أنّ هذا الأمر لم يستحق الثناء. وبالفعل، لقد حدّت القيمة الموضوعية لإستطلاع الرإي من حرّية السلطات التي كانت تعتقد بأنها قادرة على أن تعبّر عن الرأي العام، دون أن تتعرّض للمناقشة حتى وأن تمكّن بعض الناطقين من منح هؤلاء الممثلين صلاحية المعارضة. كي نسهّل الأمر علينا نفترض بأن إستطلاعات الرأي تخضع إلى النقد باستمرار، وخاصة من ناحية التقديرات الإحصائية. تجدر الإشارة إلى أن سوسيولوجيا الكلام لا يمكن لها ان تكتفي بهذا الحدّ، بل يجب عليها أن تتساءل عن كيفية إشتغال النظام الخارجي للمراقبة الإجتماعية الذي تحوّل إلى بنية مهمّة على صعيد الخطاب السياسي والليبرالي.سنعرض فيما يلي المقارنة بين النموذج المثالي الذي يرشد ممارسة إستطلاع الرأي المستوفي للشروط العلمية وبين الفرضيات المضادة:

أ ـ يكّون كل فردٍ خاضع لإستطلاع الرأي رأياً حول الموضوع الذي يكون هدفاً للتحليل.

ب ـ كل فردٍ قادر على أن يكشف عن مضمون رأيه. في حال الإجابة على السؤال المطروح شرط أن يتأكد من المصداقية والغفلية (anonymat).

ج ـ لقد تمّت صياغة الأسئلة بطريقة تسمح للأفراد بمقارنة الأراء.

د ـ وإستناداً إلى عيّنة ما، يوسعنا أن نعيد بناء الصورة العامة للمجهود. وتعكس هذه الصورة العقلانية، إلى حدّ ما، حالة الرأي العام. كما أنها تعبّر عن مجمل الأراء الفردية المصاغة بشكلٍ مستقل.

أ ـ يولّد التساؤل حالة من المراقبة وفقاً لمصطلح (لابوف) وتتضمن مراقبة الخطاب بمفردها شروط توفر الآراء وتباينها.

ب ـ يؤدي كل سؤال متضمّن في بنية التفاعل الطبيعي إلى نشوء حالة معيّنة. تسمح بالإجابة دون أن يخامرنا الشك في مسلمات صياغة السؤال. وهكذا، يصبح الجواب معبراً فعلياً عن التنسيق مع السائل، مهما تكن مصداقية الذي يجيب على السؤال. يقضي هذا الأمر إلى بناء خطاب على أساس أن هناك رأياً سابقاً في هذا الموضوع. هذا ما يعزّز من عزيمة الذين يقومون بالاستطلاع،

لأنهم مجبرون على تشجيع الأشخاص على تقديم الإجابة.

ج ـ أن التجانس في صياغة السؤال المطروح على الأشخاص الخاضعين لأستقصاء الرأي والمنتمين إلى حالات إجتماعية مختلفة لا يستوجب بالضرورة إمكانية التجانس في الفهم. تتضمن اللسانيات الإجتماعية هذه الإختلافات شرط أن لا تكون حاصلة عن طريق الصدفة أثناء التأويل.

د ـ في المرحلة الأولى من إستطلاع الرأي، حين يتمكن الأشخاص من تقديم الإجابة في إطار التفاعل الطبيعي مع السائل وفي إطار تشجيع هذه الممارسة، فهم يأخذون حكماً في عين الإعتبار الطابع العام للرأي الذي يصدر عنهم.

ومهما يكن من أمر، فإنّ عملية استطلاع الرأي ليست منهجاً علمياً يسمح بمعرفة الرأي كما يمكن أن يكون، بل بالعكس من ذلك فهي تتطابق مع الخطاب الذي يسير في الإتجاه نفسه، وتتحوّل إلى مسارٍ يؤدي إلى تشكيل الرأي. كما يمكن لنا، أن نحدّدها على أساس فعل خطابي إنشائي.

وفي عام 1968، حين أجاب الناس عمّا كانوا يفكرون به بشأن المخاطر الطبية الناتجة عن إستعمال حبوب «منع الحمل» فإنهم كانوا يؤيدون أو يعارضون هذا العلاج. وبالتالي لا يمكن لمسألة المخاطر أن تعالج في تلك الفترة بشكلٍ مستقل دون مراعاة مبدأ إعطاء الأذن. غير أنّ تلك الممارسة قادرة على التطوّر، ولا سيّما عندما تلجأ مؤسسات إستطلاع الرأي إلى إجراء تحقيق مع نفس الأشخاص من مجموعة من الإستمارات، إنها تبرز عيّنة جديدة من هؤلاء الأشخاص الذين يتمتعون بكفاءة مهنية، كما أنهم قد يحصلون على مرتبات للتعويض عن مشاركتهم.

بوسعنا الأن أن نرصد المراحل التالية:

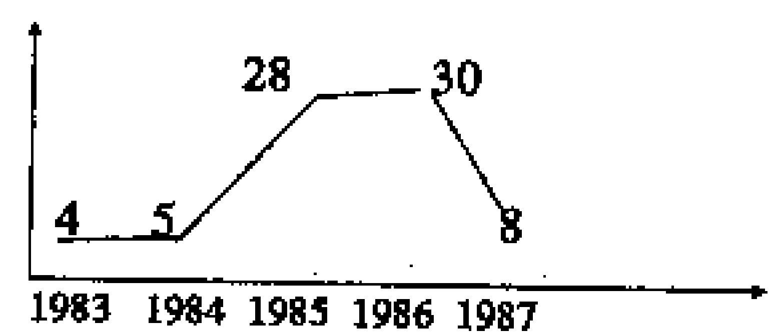
1 ـــ إنّ إبراز أية مسألة تدفع بالمستوى الإجتماعي إلى إتخاذ رأي فيها، يصبح أمراً ملائماً. كما إنّ هذا المستوى الإجتماعي (مثل صحيفة أو حزب أو رأي عام) يتوجه إلى مؤسسة تقنية.

2 ـــ يتوجب علينا صياغة المسألة (التي قد تكون أحياناً في غاية التعقيد) وفق نموذج يتضمن مجموعة من الأسئلة.

يدُلّ هذا المثال على ثلاث ظواهر: رغم أن الصيغ تتشابه بشكل بديهي، فإنها تفضي إلى تأثيرات مختلفة. تبرز هذه التأثيرات من خلال الطابع النشيط للمناطق في عملية التفاعل (لأنّ صيغة «est-ce que» تكشف عن المضمون الموضوعي للسؤال، وتضع الناطق على مسافةٍ من إجابته. كما أنّ التكوين المسبق للآراء حول بعض الأسئلة، لا يمكن له أن يتحقق حتى ولو إعتقدنا بصحة إفتراض هذه الحالة.

نقدم أيضاً مثالاً مختلفاً ذكره كل من **«ليبار وسالم»** (1988) كانت مؤسسة (كريدوك) تسأل كل سنة «من هي الفئات التي تجبر المجتمع على صرف الأموال من أجلها؟

نستعرض فيما يلي النتائج التي حصلنا عليها والتي تمحورت حول قضية «المهاجرين». نكتفي بالرسم البياني:



ماذا حدث إذاً في عامي 1985 - 1986؟. كي نسهّل عملية الفرز لقد إقترحنا قائمة بالإجابات على السنوات المنصرمة. في مصطلحات المهنة، بدلاً من أن نترك السؤال مفتوحاً عمدنا إلى تخصيص رمزٍ مسبق جاعلين منه سؤالاً مغلقاً.

تجدر الإشارة الى أنّ المرحلة الرابعة تبدو أكثر إشكالية. كما أنّ الإستمارة قد تملأ بالطريقة التحريرية. غير أنّ الشكل المكتوب قد يثير الإحراج في التوزيع الإجتماعي (هناك نسبة تتراوح بين 15%و 20% من الذين لا يعرفون الكتابة تماماً). بيد أنّ الأسئلة تطرح عادة شفوياً. لقد تمكنا من تحليل الإتصالات الهاتفية لأنّ توصيل الكلام شفوياً يفضي دائماً إلى تغيرات مهمة على صعيد صياغة

الأسئلة والإجابة عليها. نضيف أيضاً أن نشر الإستمارات يعتبر مصدراً لإثارة الحساسية. أثناء عملية التعبير الشفوي، تفرض ملاءمة السؤال على الأشخاص الخاضعين إلى التحليل. وبذلك تتحوّل الملاءمة المفترضة إلى ملاءمة منجزة بواسطة النشر. تتوجه النتائج إلى الهيئات السياسية وإلى الاحزاب، وإلى الحكومة وإلى القراء المواطنين. يتوجب على هؤلاء جميعاً أن يحدّدوا مواقعهم، كما لو أنّهم خضعوا للتحقيق. غير أنّ هذه النتائج، وإن كانت تشكّل الأغلبية أو الأقلية، شرعية أو غير شرعية، تندرج في إطار التأويل الذي لا يخلو من تبني وجهة نظر خاصة.

سنعرض فيما يلي بعض الخصائص العامة.

نشرت مجلة «مدام فيغارو» في عددها 28 نوفمبر 1981 نتائج إستطلاع الرأي الذي أجرته «سوفرس» (sofres) تحت عنوان: . «نسبة الولادة» ـ «العائلة المثالية: ثلاثة أطفال».

ـ «معارضة الإجهاض: 55%».

إختارت هذه المجلة المقدّمة التالية:

«يرفض الفرنسيون الإجهاض بشكلٍ قاطع» لقد حدث إذاً إنتقالٌ من توزيع الجمهور إلى الإرادة العامة. كما أنّ القارىء إستجوب كما لو أنه ينتمي إلى نسبة 55% (معارضة). وفي نهاية الأمر، فهو يعتبر معارضاً (من ناحية النظام المتبع في الجمهورية)، وحتى لو كان مناصراً أو مؤيداً. لقد أصبح السؤال مصاغاً على الشكل التالي:

«أنتِ شخصياً إذا حدث لك أن حملتِ دون أن يكون لكِ رغبة في ذلك، هل تتصورين بأنكِ ستلجأين إلى الإجهاض؟

لقد أدّى نشر هذا الموضوع إلى الإعتبارات التالية:

1 ـ الإحتفاظ بمسألة الإجهاض في حقل المادة التي خضعت للمساءلة؟.

2 ـ تحويل النية الشخصية الخاصة إلى وضعية عامة.

3 ـ تأمين الأغلبية من خلال تجميع الإجابات (كل ما ليس أكيداً، كل ما

ليس محتملاً.

4 ـ مخاطبة «السلطات العامة» باسم الأغلبية.

ترتكز إستطلاعات الرأي والأساليب المستخدمة في الإنتخابات على قواسم مشتركة. كما أنّ هناك أوجه تشابه بينهما على مستوى النتائج.

أ ـ أثناء الإنتخابات، يتّم إستدعاء الناخبين الذين خضعوا للتحقيق إلى القيام بعمل حقيقي ومسؤول إزاء مسألة طرحت عليهم كي يقرروا في شأنها بشكل نهائي. في حين أنّ الأمر مختلف في إستقصاء الرأي، لأنّ الهدف هو مجرد الاستطلاع فقط.

ب ـ بالنسبة للإنتخابات، فهي تخضع لتوضيح تقوم به المؤسسات، كما أنّ تلك المؤسسات تتعرض للتأويل بشكل مسبق. في المقابل، إنّ النتائج التي تصدر عن حملات إستطلاع الرأي ترتبط بإرادة من يقوم بها، كي يتّم إدراجها وفقاً لمستويات الأحداث.

والحق يقال، أن تقنيات استطلاع الرأي لا تعتمد أصول الممارسة العلمية التي تصف موضوعياً الرأي بشكل مستقل. كما أنها لا تشكّل تحريضاً لهذا الرأي الموجود من قبل. بل هي جهاز معد لتمكين مستوى التوظيف السياسي الذي يتقاطع مع الرأي العام: لافظ (énonciateur) دون أن يكون ناطقاً، ومحتمّ عليه أن يتموضع في الخطاب المنقول والمسرود:

«يعتقد الناس أن...»

2. ــ **المقارنة بين نظام المحاسبة والخطاب.** ــ حين نتفحّص حالة الرأي العام، ندرك أنه كلما خصّصنا له عبارات موضوعية، كلما شكّل التأكيد المضمر إطاراً واصفاً للفعل الإجتماعي المؤثر. كما أنّ إبراز الطابع الإنشائي لهذا الخطاب يصبح أمراً ملموساً من خلال الممارسة التي تأخذ منحى النقد. وبالتالي نحن غير قادرين على أن نتحمّل بدون مفارقة وفي آن واحد، الموضوعية والإنشائية (performativité).

لا بدّ وأن نشير إلى السمات المشتركة بين آلية الرأي العام والمحاسبة.يرتكز فعل المحاسبة على قاعدة توزع المبالغ المالية على قوائم

متطابقة مع الأحكام المتبعة. غير أنّ هذا الفعل، ليس في الظاهر سوى عملية وصف لا أكثر ولا أقل تاريخياً. وإستناداً إلى النشاط التوثيقي، عندما تقوم المحاسبة بالمراقبة، فهي تتأكد من وظيفتها وتمنح لذاتها مكانة معيّنة. وفي حالة الفعل اللغوي،حتى وإن كان مكتوباً أو شفوياً، فإن ظاهرة التوضيع (أي إضفاء الطابع الموضوعي) تعتبر مطلقة. لا يعود هذا الأمر إلى إنعدام المطابقة على مستوى إستخدام الضمائر بل أنّ الأفعال ذاتها قد إختفت، حتى (من النسخ الصادرة عن الأجهزة المعلوماتية). كل ما يبقى ينحصر في أرقام الحسابات الخاضعة للتأويل إنطلاقاً من أشكالٍ مكانية (العناوين البارزة على الشاشات). بيد أنّ إختفاء اللغة، لا يعني بالضرورة إختفاء الكلام. إنّ العملية التي تهدف إلى معرفة الرصيد المتبقي ترتكز على عنصر من عناصر الخطاب (كتابة أو معلوماتية). وبالتالي، كل فعلٍ يهدف إلى نقل الكتابة يعتبر إنشائياً في ذاته، أنه يتوصل إلى تغيير حاله، وإن كانت تلك الحالة لا تتعدى إطارها الخاص.

حين نعلن بأنّ خطاب الممارسة يتطابق مع الفعل الإنشائي، ليس ذلك من أجل أن نثبت بأنه اعتباطي، بل لنؤكد أن نتيجته لا تصدر قبل الفعل. كما أنه يتحمّل مسؤولية من صاغه.

توضح هذه الملاحظة نقطة غامضة في مصطلح «المصداقية» «accountability» المعتمد من قبل المختصين «بالمنهجية الإتنولوجية» في اللغة الإنكليزية، لا يوجد أي غموض بين مصطلحي «التقرير» (account) «والحساب المصرفي» (account) فهما يدلان على كلمة واحدة. أمّا في اللغة الفرنسية إن الرابط بين التقرير والمحاسبة والمسؤولية يعتبر مفقوداً الاّ في حالات خاصة في الإستعمال اللغوي الرفيع. وتشير المصداقية إلى حالة الشخص الذي يعي بوضوح حججه وإلى الطبيعة الإنشائية لكل نوعٍ من أنواع الأداء الكلامي والمسؤولية الإجتماعية التي يلتزم بها كل فعل. هذا ما يستوجب الفعل في الكلام الذي قد يكون مادياً صرفاً. غير أنّ تحميل المسؤولية لن يكون الاّ فعلاً كلامياً. لعلّ كل فعلٍ إنشائي يخضع لظروف مثالية. وفي حالة الفعل الحسابي، تشير هذه الظروف إلى ثلاثة قيود: المطابقة مع المعيار (التصميم الحسابي)، شرعية الوكيل، قابلية الإستخدام. غير أنّ هذه العناصر تتصف جميعها بالموضوعية. يفترض التطابق مع

المعيار أن يكون هذا الأخير جلياً كي يصبح جاهزاً للتطبيق. وفي حال تعرض التحليل المفصّل للقرار أو للتجربة الشخصية إلى إهتزاز محدود: هل يكون ذلك الأمر بسبب الإستثمار أو بسبب تجهيزات بسيطة؟ هل أنّ ذلك الدين يجب أن يدرج في الحسابات كي تحدّد الخسارة والربح؟ ومع ذلك، نفترض بأن المحاسبة لا تلجأ الاّ لتدوين ما قمنا به بشكلٍ موضوعي. أمّا بالنسبة للشرعية فهي مكتسبة حكماً. لأنّ الفعل الأساسي للمحاسبة لا يتطلب وجود مختص بالمحاسبة. لا يسمح لهذا الأخير، أن يتدخل الاّ من خلال موقع الكفيل. وهكذا تعتبر المحاسبة كمخاطبٍ لا يعكس الاّ نفسه، كما أنّ هذا الخطاب يرتبط أصلاً بالوسط الحسابي الذي يتعهّد بشكلٍ جماعي ضمان تدوين الوثائق.

يساهم الطابع القسري للمعيار والطابع الشمولي للمراقبة في تأسيس الفعل الإنشائي. الجدير بالملاحضة ان هناك عدّة وظائف في حقل المحاسبة: مراقبة الموظفين وتقدير الأسعار وتجهيز الإدارة بلوائح الضريبة وتحديد قيمة الديون وتطوير الإدارة... وكل ذلك باعتماد وثائق خاصة ونماذج معيّنة. تعتبر هذه الأعمال المتعدّدة التي تعزّز الطابع الموضوعي ووحدانية الوثيقة كضمانة لمنع حدوث التفاوت والإختلال.

تقدم هذه الحسابات الموسومة بالأمانة وبالدقة دليلاً على مكانتها المزدوجة من الناحيتين الإنشائية والموضوعية كما أنها تبرز الثنائية الثابتة في كل خطاب خاضع للمساءلة: على صعيد ما يقوله أو ما يفعله. غير أنّ هذين الأمرين لم يحققا التعادل بينهما حتى الآن.

٧ ـ الخطاب حول اللغة

لا نبالغ كثيراً عندما نعترف بأن اللغة، ككل موضوع إجتماعي، تمتلك جانباً دلالياً وجانباً عملياً. قد يخضع الجانب العملي لمسألة التوصيف ومن خلال نظرية **«دي سوسور»**. في حين أن الجانب الدلالي يبنى بواسطة الخطاب، كما أنه يلعب دوراً مميزاً في تعديل إتجاه وفصل وتحديد آفاق الوعي. وبما أن البنية الخطابية هي الحدّ الاقصى للمنهج التغيّري، فإنّ الخطاب حول اللغة يعتبر كنقطة تحوّل في سوسيولوجيا اللغة. إنّ الخطاب الذي يتناول اللغة

والكلام، يحاول أن يبرز التباين في مستويات الأنماط الكلامية عن طريق الإستمرارية أو الإنقطاع. كما أنه يهدف إلى الكشف عن العلاقات البلاغية من خلال السجلات (تحديد هوية الأشخاص الذين يتحدثون عنها، وتحديد نوعية الخطاب والآداء الكلامي المستخدم). إنّ عملية تحليل الخطاب حول اللغة تبدو مسألة مثيرة للإهتمام: فهي تقدّم الضمانة للأفق الذي يشكل الدعامة لأي تأويل. (أنظر في هذا الموضوع أعمال **غادي** (Gadet) و بيشيه (Pêcheux) (1981). وبناء على ما ذكرنا في الفصول السابقة، لقد إبتكرت **رينيه باليبار** (Renée Balibar) تحت اسم «اللغة المصاحبة» (colinguisme) مفهوماً مهماً يستخدم في التشكيلات الكلامية (أنظر أعمال **بوتيه و ڤيالا وسيمونين**) (1976). إستناداً إلى هذا المفهوم الجديد، لا توجد لغة ما تتصف بالفعل الإجتماعي (على هيئة مؤسسة) إلاّ في إطارٍ خاص حيث تصبح موضوعاً لسلسلة من الأفعال الكلامية. تدّل هذه الأفعال على كل ما يختلف عنها.

وهكذا، بوسعنا أن نعتبر «قسم العهد في ستراسبورغ» كبرهان على ولادة اللغة الفرنسية. لقد كتب هذا القسم في وثيقة ثنائية اللغة: رومانيه (roman) وجرمانية (tudesque). لا يعنينا كثيراً شأن ظهور اللغة الفرنسية وكيف تمّت ممارستها في الحقبة التي نشأت فيها أو كل تأثير يشدنا إلى الماضي أو كل خطاب معاصر يتناول اللغة الفرنسية مستخدماً أقدم وثيقة لكي يقنعنا بوجودها. وبالتالي، تنتمي اللغة الرومانية إلى الفرنسية لأنها خرجت عن دائرة اللغة الألمانية (كما أنها فقدت الصلة مع اللغة اللاتينية (تعكس النصوص الجرمانية والرومانية مجمل العبارات التي نطق بها الملوك) واللغات العامية المستخدمة في نطاق المملكتين والخطاب المسرود والمدوّن في النص اللاّتيني - بيد أنها تندرج في خانة اللغة الفرنسية من خلال الإكتساب اللاحق الذي طرأ عليها وتتجاهل اللهجة الشمالية المتضمنة في اللغة الرومانية المشتركة.

وبناء على ما تقدّم، لا يتكوّن كل «تشكيل لغوي» فقط على النماذج المتجاورة أو من التغيرات التي تطرأ عليها أو من التوزيعات، بل من الخطاب الذي يتناول اللغات الأخرى. تصنف هذه اللغات في كل لحظة، ومن خلال وجهات النظر المختلفة، المعايير الملائمة. لكي نصف اللغة واللهجة واللهيجة

الريفية ينبغي علينا أن لا نعتبر هذه الكلمات كمصطلحات، بل هي مفاهيم تخص المنهجية الاتنولوجية. غير أن هذه المفاهيم تتحوّل إلى مصطلحات عملية في نطاق الجماعة التي تستخدمها.

لا يمكننا أن نتصوّر الأرغة (argot) (لغة إصطلاحية) على أساس اللهجة العامية الإنكليزية (slang)، لأن المفردة «سلوفو» (slovo) لا تدلّ على كلمة ولا على «الكلام». بيد أن اللهجة العامية الإنكليزية تمثّل موقعاً مميزاً في اللغة الفرنسية (من خلال مصطلح اللغة المصاحبة الذي يربط بين الفرنسية والإنكليزية). في حين أن اللهجة الروسية لا تتضمّن أي شكلٍ من أشكال اللغة المصاحبة (لأنّ عدد الكلمات الروسية المستعملة في الفرنسية محدود جداً. نذكر منها: samovar (إبريق الشاي)، tsar (القيصر) (soviet) (سوفيات)، glasnost (غلاسنوست)، (nitchévo) (لا شيء). وهكذا ترتكز المكانة الإجتماعية للغة، كما تبرز حالياً في نطاق الفرنسية، وإن كان ذلك من خلال رؤية داخلية، على العلاقة الخارجية التي تقيمها تلك اللغة مع اللغات الأخرى التي تتشابه معها من حيث الطبيعة والمستوى. وبتعبيرٍ أدق، تتعدّد اللغة، تبعاً لسلسلة من الخطابات وتعرّف كل ما لا يمّت بصلة إلى الفرنسية وتعلن بشكلٍ شرعي عن الممارسات المعتمدة التي يشار إليها على أساس أنها مختلفة. وعندما نعتبر اللغة المصاحبة كضمانة لإمكانية التحدّث في موضوع الفرنسية بصفتها لغة مستقّلة،فإننا لا نتناول سوى حالة من حالات الخطاب حول اللغة بوجه عام.

سنحاول الآن تسليط الضوء على استخدام كلمة «لغة». كانت تدّل هذه الكلمة في القرن السادس عشر على الإستعمال الأدبي (باستثناء الإستعمال اليومي). ولم تكن اللغة الفرنسية متضمّنة في هذا المفهوم، لأنها إنتشرت بين الثقافات وامتزجت باللغتين اللاّتينية واليونانية. وفي القرن السابع عشر، إنحصر الإهتمام بتحديد اللغة المشتركة بالمقارنة مع اللغة المجزأة إلى لهجات وإلى إستخدام تقني. أمّا في القرن الثامن عشر، توفر الترابط بين اللغة والأمة من خلال الإنعكاس بين هذين المصطلحين. ولم يكن هذا الأمر شائعاً قبل هذه الفترة. وهذا ما أدى إلى إبراز مكانة اللهيجات الريفية واللهجات بالقياس مع اللغة. والجدير بالإشارة إلى أنّ هذه اللهجات أصبحت شرعية حين إنعدم الرابط بين أفراد الأمة. أمّا حين

يكون الشعب موحداً، لن يعتمد سوى إستعمال شرعي وحيد، وتترك اللهجات الأخرى إلى عامة الشعب.

قصارى القول، تخضع اللغات مرتين إلى سوسيولوجية الكلام. كما يصبح الخطاب حول اللغة شاهداً على التحليل السابق. يتعيّن علينا أن نطبّق عليه نظريات ومناهج الكلام بصفتهما شكلين من أشكال الممارسة. غير أنّ هذا المشروع[1] ليس بعيداً عن المفارقة لأن الخطاب يستوحي دائماً من لغة **سوسور** باعتبارها إطاراً لكل ما هو معقول. هل أنجز تصنيف كل المستويات اللغوية من الناحية الإجتماعية؟ لكن يبقى أن نشير إلى المبدأ الأساسي، رغم أنّ لغة **سوسور** تعكس مهارة عملية فإن التوصيف العلمي لم يكتسب أية قيمة إلا بعد مرور الوقت. ومهما يكن من أمر، لن يتوقف تنظيم الخطاب عند عائق الحدود اللغوية. أنّ أية لغةٍ أوأيّ مستوى إجتماعي من مستويات الكلام سيعتبر حتماً نوعاً من أنواع الخطاب. ثمة أنواع من الخطاب يطلق عليها تسمية «نمط كلامي» (على سبيل المثال لغة الرياضيات). وفي حالة آحادية اللغة، بإمكاننا أن نصنّف اللغة على أساس سجل خطابي عام وشامل. ويدّل البعد اللغوي، بعد السجل الخطابي، في التوزيع الوظيفي، على ذات التجربة المعتمدة في نطاق الممارسات. وتبعاً لرؤية مختلفة، لن نصادف أية حالة تشهد على التطابق بين السجّل الخطابي واللغة بمفردها. وهذا الأمر معتمد في جميع الأنشطة ومن ضمنها الأنشطة الجامعية التي تلتزم بالأبحاث وبتبادل المعلومات. نشير أيضاً إلى أنشطة التجارة الدولية حيث يتوفر عددٌ كبيرٌ من الوكلاء الذين يتقنون لغات مختلفة.

وهكذا، يتبيّن لنا أن الخطاب حول اللغة هو بكل تأكيد الدليل على صلاحية مفهوم اللغة المصاحبة. كما إنه يستلهم كثيرا من الحالة التي يسود فيها مبدأ تعدّد اللغات.

---

(1) ثمة أبحاث كثيرة(باليبار ولابورت، 1974؛ غادي.بيشه، 1981 غيليمو (1989)، غرينه (1986)، بوتيه - فرمس (1987)، تناولت هذه الناحية. تشير أيضاً إلى توثيق المعلومات في مادّة تاريخ اللغات واللسانيات(برونو على سبيل المثال) ومجلّة التاريخ والإبستمولوجيا واللغة، لا يوجد أي تحليل للخطاب حول اللغة.

الخاتمة

لقد تعرّضت البنيوية في الستينيات لإنتقدات لاذعة بسبب مطامعها التوسعية والرغبة في الهيمنة. كما أن اللسانيات اتهمت بدورها بالإختزال الفكري والتبسيط النظري. غير أن هذه الأحكام لم تكن سوى نماذج مجازية في حال إعتبرت أشكال القرابة أو الثروات الإقتصادية كلغتين. فهما يظلاّن على مسافة متوازية من اللغة الأساسية، كما أنهما سيحتفظان حكماً بالبنى الخاصة بهما. وفي موضع أخر تتناول السوسيولوجيا مسألة النشاط اللغوي بصفته نشاطاً إجتماعياً متفاعلاً مع الأنشطة الأخرى. تبعاً للقاعدة التي تفترض بأنّ كل نشاطٍ إجتماعي يتضمّن بعداً دلالياً.

لا شك أن هناك علاقة وثيقة بين مسار الدلالة والعقلانية. حين نخصص أي معنى لحدثٍ ما، فإننا نحدّده في إطار سلسلة معيّنة ونفترض في الوقت نفسه بأنه خاضعٌ لخيارات متعدّدة. بيد أنّ العقلانية تدعم مبدأ شمولية المعنى في حين أن الدلالة تهدفُ إلى بناءٍ خاص كي تتمكن من مقاربة المصطلحات الشكلية. ومن ناحية أخرى، تبرز العقلانية الواقع الإجتماعي، بينما تستند سوسيولوجيا الكلام إلى البعد اللغوي القائم على مادّية الأشكال بصفتها أشكالاً محمّلة بالدلالة. كما أنها تفسح المجال أمام الخيارات الملائمة كي تحدّد الحدث اللساني ضمن الأفعال الإجتماعية بوجه عام.

وبناء على ما سلف، تصبح العلاقة بين الشكل والمعنى خاضعة إلى كل أنواع الإعتبارات، كما أنها توصف بالدينامية والجدلية. غير أنها تبقى غير مستقرة للأسباب التالية:

أولاً: يتموضع فعل التأويل بإعتباره تلاعباً بالكلام أو تشكيلاً خطابياً بين الدلالة التي تتمخض عن الأشكال والمعنى الإجتماعي.

ثانياً: نتصوّر أن الحدث اللغوي قادرٌ على أن يغيّر العالم، عندما نقول «نحن»، فإننا نشير إلى فكرة التضامن في حين أن الضمير «هم» يبعدنا عن هذا التضامن. يستبعد المعيار دائماً كل ما هو شاذ عن الأصول.

ثالثاً وأخيراً: يعتبر مجال الأشكال قابلاً للتحديد والتقييم والصياغة من جديد. كما أنه يولّد المعنى. وهذا المعنى يزحزح العالم الشكلي دون أن يلغي الطابع التأسيسي ويعدّل التناص والقيم المعتمدة.

رغم ذلك، لن يؤدي إختلاف اللغات إلى قطع الطريق أمام السوسيولوجيا، بل سيوفر لها، بكل تأكيد، الدليل كي تشهد على إنتماء الجماعة اللغوية أوعلى مستوى الأنشطة بيد أنّ التصنيف الإجتماعي، لكل ما أنتج، لن يرتكز حصراً على خصائص نظام الأشكال.

وفي هذا السياق، تأخذ اللسانيات على عاتقها، مهمّة الكشف عن الأنظمة حيث تتوفّر بعض الأشكال تبعاً لإعتبارات تخضع لمبدأ التدرّج إنطلاقاً من نقاط محلية. وتستثنى السوسيولوجيا من القيام بهذه الوظيفة. عندئذٍ، يمكن إعتبار السوسيولوجيا كمرجع وصفي يشهد على هذا التدرّج. كما أنه لا فرق في أن يبقى هذا الوصف شاملاً وخارجياً وتقريبياً.

وهكذا، يتحدّد مجال الأشكال من خلال القواسم المشتركة. يبقى أنّ القيمة المحمّلة بالدلالة لن تعطى إلاّ إذا حققت شرط الإستقرار في المجال الإجتماعي. كما يحق لنا أن نتصورها إستناداً لدرجة الوضوح النسبي وللطابع الخارجي. (تدّل التقديرات الإحصائية على معنى واضح للتغيير الثابت والنسبي) أمّا التغيّرات التي تشهد حالة عدم الإستقرارتعتبر حكماً ملغاة.

ثمّة علاقة إضافية بين السوسيولوجيا واللسانيات. كما أن التفكير لم يعد منشغلاً الأن بوصف النظام اللساني، بل بمستوى الإنتاجية. يتحتم علينا أن نقوم بمسح شاملٍ لبنية هذا النظام. لا نعني بذلك الممارسات الشكلية حيث تكون الدلالة ثابتة، بل الممارسات القادرة على إنتاج المعنى حتى وإن كان هذا الأخير

مستقراً نسبياً. وفي هذا الإطار، تعتبر حالة صيغة التمني والارادة نموذجية. لقد برهن المختصون باللسانيات ذات المنحى التغيّري على أنّ هذه الصيغة لا تضمّن أية قيمة بديهية ثابتة في موقع غير خاضع للمراقبة في حين أن القيمة التي تبرز على مستوى الكتابة، رغم طابعها الإصطناعي ورغم جهود النحاة الفرنسيين في صياغة الشروحات منذ ثلاثة قرون تندرج في قائمة الممارسات اللغوية والدلالية.

قصارى القول، لقد قدمت اللسانيات ذات المنحى التغيّري الدليل، وإن كان ذلك من ناحية الأفق الإجتماعي للغة أو من ناحية القدرة الفردية على صعوبة تبسيط مسألة التغيّرات. ولكن كي تقوم اللسانيات بهذا العمل، يتعيّن عليها أن تعتمد طريقة التجميع من خلال القواسم المشتركة. وبالتالي، إنّ النظام الذي يولد يصبح ثابتاً ومشتركاً. وحين تعتمد طرق الإستعمال بدلاً من الإستخدام، فإننا نلجأ إلى تصور كل الإحتمالات رافضين مبدأ التجربة المراقبة. نشير أيضاً إلى أنه يوجد بين السمّات الشكلية التي برهنت على دلالتها وبين السمّات التي فقدت الدلالة، سماتٌ غامضة يصبح لزاماً على كل الذين يهتمون باللغات أو بالتغيرات، وإن كانوا لسانيين أو علماء إجتماع إهمال كل مسألة لا يتمّ إثباتها. بيد أنّ الذين يضعون نصب أعينهم مسألة تطبيق الأشكال العملية، يتوجب عليهم إعادة النظر بالتأثيرات المحتملة التي يمكن تحريكها وإسقاطها وإدراجها في نسق الخطاب. ولكن ما هو شأن ومصير هذه التأثيرات؟ ذلك هو السؤال الاساسي الذي يطرح على سوسيولوجيا الكلام. إستناداً إلى المسألة التي طرحها **بورديو** والتي عرضناها بشكل مقتطف عن طريق بعض الشواهد. نحن نعلم جيداً أننا لم نحط بها كلياً. يصل المعنى إلى الكلمات من الخارج بفضل التأثير البرغماتي، كما أنّ الممثلين الإجتماعيين لا ينطقون إلاّ بعبارات طقوسية بعد محاكاتها. ويصطحب تلك العبارات «فعل» خارجي. وهكذا، ينحصر الدور الإجتماعي للغة في التأثير الإيديولوجي. نعطي الإنطباع للمثلين الإجتماعيين بأنهم أحرار، نتركهم يتجاهلون كل ما يحدّد حياتهم. يتعيّن على اللساني في هذه الحالة، أن يعالج مسألة الدلالة، كما يتعين على عالم الإجتماع أن يستعرض الممارسات، شرط أن يبرهن على أن الخطاب لن يقوم بأي دور فيها.

يبقى في متناولنا مسألة أخرى، يحيلها **ميلنر** تقريباً إلى **بورديو**، كما أن هذا الأخير يردّها إلى **اوستن**. نفترض بأن تلك المسألة تحوّل المعنى إلى الشكل أو في صياغة مختلفة (حسب **ورف**)، تحوّل الشكل إلى معنى - وبالتالي، لم تعد تشكّل بنية اللغة (**سوسور**) سوى الحدّ الأقصى للتلاعب بالكلام. إستناداً إلى هذه الفرضية يصبح الخطاب كل شيء، في حين أن الشكل يفتقد كل قيمة. يفضي بنا الأمر إلى آحادية معقدة ومتطوّرة ومختلفة عن المناهج المعتمدة في النحو المدرسي (يعبّر الفعل عن الحدث، يقوم الفاعل بالعمل، يقع الفعل على المفعول به). غير أنّ المسألتين متشابهتان في العمق. تجدر الإشارة إلى أنّ النظريتين المذكورتين لم تجدا من يدافع عنهما. وكل ما في الأمر، لقد تمّت صياغتهما في إطار الحرب الكلامية بين المتنافسين. لا نعثر فيهما إلاّ على مواقف شخصية في حين أن هناك حالات أخرى معروفة من قبل الباحثين، تلك الحالات موصوفة بالجدلية والحوارية. ولعلّ ما يكون سبب ظهور لسانيات إجتماعية أو سوسيولوجيا الكلام أو الممارسات التي تخترق مناهج العلوم، هو الرغبة في وضع تشريع جديد لنظام معرفي مختلف.

لا شك أنّ اللسانيات تهدف دائماً إلى الكشف عن أنظمة الأشكال المحمّلة بالدلالة. غير أنها تفترض وجود المعنى دون أن تتمكّن من تقديم البرهان عليه. وهكذا، تجد نفسها مرتبطة بالسوسيولوجيا. وتميل هذه الأخيرة، إلى مقاربة الأنظمة من خلال مجموعات الناطقين الذين يستخدمونها أو من خلال الأدوار التي تمّ إختيارها. أمّا بالنسبة للكلام، بإعتباره نشاطاً، فهو يميل إلى إلغاء نفسه ما دام أنّ هناك الرغبة برؤية المعنى وبإقصاء الشكل. إن اللسانيين هم الذين أثاروا إنتباه السوسيولوجيا حول مسألة غموض المعنى في الدلالة اللسانية، رغم أن العلاقة بين الإثنتين ليست إعتباطية وهذا ما يسقط في حقل السوسيولوجيا الجزء الأساسي من علم الدلالة، كما أنه يؤدي إلى إلغاء التمايز بين علم الدلالة والبرغماتية وإلى تعظيم شأن الأداء الكلامي في اللسانيات. وفي إطار أشمل، تبرز سوسيولوجيا الكلام أو اللسانيات الإجتماعية واقعاً جديداً يقوم على إعتبار أن تمازج المعارف (interdisciplinaire)، لا يكمن في توفير حقل مشترك أو نظرية متماسكة من الأحداث المتقاطعة أو المتاخمة لحدود بعض الأنظمة المعرفية، بل في إدراك مسألة عدم تحديد الأشياء الملموسة بين تلك الأنظمة.

ومع أن مفهوم الخطاب يعتبر أساسياً ومهماً في سوسيولوجيا الكلام، لكنه يبقى مفهوماً عاماً غير قابلٍ للتخصيص. إنه مفهوم يندرج في إطار نماذج المعارف الذي يشير إلى وجهين: الوجه الأول يعبّر عن الدلالة (اللسانية) أما الوجه الثاني يتملّص من كل تحديد. ونتيجة لهذا الأمر، لن تتمكن سوسيولوجيا الكلام من إمتلاك كامل المعنى المتضمّن في كل أنواع الخطاب، بل يتعيّن عليها أن تكشف عن البعد الإجتماعي للمعنى.

بناءً على ما تقدم، لم نلاحظ أي مقصدٍ بالاختزال النظري في مسار سوسيولوجيا الكلام. فمن ناحية، كل حدث إجتماعي يخضع لسلطة الخطاب.

غير أن هذا الفعل الإجتماعي لا يقتصر فقط على البعد اللغوي حتى وإن كان مرتبطاً بالخطاب. ومن ناحية أخرى، بدلاً من أن نزعم بأن البعد الإجتماعي يستنفد المعنى، يتبيّن لنا أن طرح هذه المسألة يفسح المجال أمام قدرة الخطاب على توحيد المعنى الإجتماعي مع الأبعاد الأخرى وليس فقط على تصوّر التجاور بينهما. مما لا شكّ فيه أنّ هناك دائماً قيمة لغوية لأي فعل، لكن تلك القيمة ليست حكماً لغوية. حين نقول بأن مسار الدلالة يندرج في اللغة، لا يعني ذلك فقط أنّ جوهر تلك الدلالة ينحصر بالمادّة ذاتها التي تشكّل اللغة أو أنّ تنظيمها الداخلي هو متماثل مع لغة ما، بل يوجد بجانب كل فعلٍ إجتماعي، عبارات تتنبأ به، تسبقه وتعرض عليه كل الصيّغ، كما أنها تلتزم بتأويله.

ببليوغرافيا

On trouvera ci-dessous les références utilisées dans le texte. Pour les auteurs étrangers, nous avons fait figurer l'édition française lorsqu'elle existe. Cette liste de références ne constitue pas une bibliographie sur les sujets traités, car le point de vue que nous avons adopté privilégie la logique des rapports entre disciplines et non l'inventaire des recherches existantes. Lorsque plusieurs éditions existent, la date renvoie à celle que nous avons utilisée. La date de la première édition figure alors entre crochets en fin de référence.

Alleton Viviane, 1984, *L'écriture chinoise*, Paris, PUF, coll. « Que sais-je ? » [1970].

Asselin Claire, McLauglin Anne-Marie, 1981, Patois ou français ? La langue de la Nouvelle France au XVIIe siècle, *Langage et société*, n° 17, septembre 1981.

Austin John L., 1970, *Quand dire, c'est faire*, Paris, Seuil.

Bachman Christian, Lindenfeld Jacqueline et Simonin Jacky, 1981, *Langage et communications sociales*, Paris, Hatier.

Bakhtine Mikhail, 1977, *Le marxisme et la philosophie du langage*, Paris, Minuit [1929].

Bakhtine Mikhail, 1978, *La poétique de Dostoievski*, Paris, Seuil [d'après la version russe de 1961-1962, première version, 1929].

Balibar Renée, Laporte Dominique, 1974, *Le français national. Politique et pratiques de la langue nationale sous la Révolution française*, Paris, PUF.

Balibar Renée, 1985, *L'institution du français. Essai sur le colinguisme des Carolingiens à la République*, Paris, PUF.

Benveniste Emile, 1966-1974, *Problèmes de linguistique générale*, Paris, Gallimard.

Bickerton Derek, 1975, *The dynamics of a Creole system*, Cambridge, Cambridge Univesity Press.

Blanche-Benveniste Claire et Jeanjean Colette, 1987, *Le français parlé. Transcription et édition*, Paris, Didier-Erudition.

Bourdieu Pierre, 1982, *Ce que parler veut dire. L'économie des échanges linguistiques*, Paris, Fayard.

Boutet Josiane, 1986, La référence à la personne en français parlé : le cas de « on », *Langage et société*, n° 38, décembre 1986.

Boutet Josiane, 1989, *Construction sociale du sens dans la parole vivante. Etudes syntaxiques et sémantiques*, Paris, thèse d'Etat.

Boutet Josiane et Vermès Geneviève, 1987, *France, pays multilingue*, Paris, L'Harmattan.

Boutet Josiane, Fiala Pierre et Simonin-Grumbach Jenny, 1976, Sociolinguistique ou sociologie du langage ?, *Critique*, n° 344, janvier 1976.
Boyer Henri, 1991, *Langues en conflit. Etudes sociolinguistiques*, Paris, L'Harmattan.
Brunot Ferdinand, Bruneau Charles, 1964-1979, *Histoire de la langue française*, 13 t., Paris, A. Colin.
Culioli Antoine, 1990, *Pour une linguistique de l'énonciation*, Paris, Ophrys.
Cuxac Christian, 1983, *La langue des sourds*, Paris, Payot.
Dubuisson Michel, 1984, La traduction en grec des concepts romains et la vision grecque de Rome : problèmes et perspectives, P. Achard, M. P. Gruenais et D. Jaulin (éd.), *Histoire et linguistique*, Paris, Maison des Sciences de l'Homme.
Ducrot Oswald, 1984, *Le dire et le dit*, Paris, Minuit.
Encrevé Pierre, 1988, *La liaison avec et sans enchaînement*, Paris, Seuil.
Féral Carole de, 1989, *Pidgin-english du Cameroun*, Paris, Peeters/SELAF.
Ferguson Charles A., 1959, Diglossia, *Word*, n° 15 [in *Language structure and language use*, Stanford, Stanford University Press, 1971].
Fishman Josuah, 1965, Who speaks what language to whom and when ?, *La Linguistique*, 1965, n° 2.
Fishman Josuah, 1971, *Introduction à la sociolinguistique*, Bruxelles/Paris, Labor/Nathan [1969].
Foucault Michel, 1966, *Les mots et les choses*, Paris, Gallimard.
Foucault Michel, 1969, *L'archéologie du savoir*, Paris, Gallimard.
Foucault Michel, 1971, *L'ordre du discours*, Paris, Gallimard.
Gadet Françoise, 1989, *Le français ordinaire*, Paris, Armand Colin.
Gadet Françoise, Pêcheux Michel, 1981, *La langue introuvable*, Paris, Maspero.
Goody Jack, 1979, *La raison graphique. La domestication de la pensée sauvage*, Paris, Minuit.
Grice H. Paul, 1979, Logique et conversation, *Communication*, n° 30 [1975].
Gruenais Max-Peter (éd.), 1986, *Etats de langue*, Paris, Fayard.
Guilhaumou Jacques, 1989, *La langue politique et la Révolution française*, Paris, Méridiens Klincksieck.
Guilhaumou Jacques, 1992, *Marseille républicaine (1791-1793)*, Paris, Fondation nationale des Sciences politiques.
Habermas Jurgen, 1987, *Théorie de l'agir communicationnel*, Paris, Fayard.
Hagège Claude, 1985, *L'homme de parole : contribution linguistique aux sciences humaines*, Paris, Fayard.
Juillard Caroline, 1990, Répertoires et actes de communication en situation plurilingue : le cas de Ziguinchor au Sénégal, *Langage et société*, n° 54, décembre 1990.
Kaimo Jorma, 1979, *The Romans and the Greek language*, Helsinki.
Labov William, 1976, *Sociolinguistique*, Paris, Minuit.
Labov William, 1978, Where does the linguistic variable stop ? A response to Beatriz Lavandera, *Working Papers in Sociolinguistics*, n° 44, Austin.

Lacan Jacques, 1966, *Ecrits*, Paris, Seuil.
Lavandera Beatriz, 1977, Where does the sociolinguistic variable stop ?, *Working Papers in Sociolinguistics*, n° 40, Austin.
Lebart Ludovic, Salem André, 1988, *Analyse statistique de données textuelles*, Paris, Dunod.
Martinet André, 1955, *Economie des changements phonétiques*, Berne, Francke.
Milner Jean-Claude, 1978, *L'amour de la langue*, Paris, Seuil.
Milner Jean-Claude, 1989, *Introduction à une science du langage*, Paris, Seuil.
Pêcheux Michel, 1975, *Les vérités de La Palice*, Paris, Maspero.
Pêcheux Michel, Maldidier Denise, 1990, *L'inquiétude du discours*, Paris, Ed. des Cendres.
Poplack Shana, 1980, Sometimes I'll start a sentence in spanish *y termino en español*, *Linguistics*, 18.
Poplack Shana, 1988, Conséquences linguistiques du contact de langues : un modèle d'analyse variationniste, *Langage et société*, n° 43, mars 1988.
Poplack Shana, 1990, Prescription, intuition et usage : le subjonctif français et la variabilité inhérente, *Langage et société*, n° 54, décembre 1990.
1991, *Questionnaire, questions, réponses...*, *Langage et société*, n° 55, mars 1991.
Reimen Jean-René, 1965, Esquisse d'une situation plurilingue, le Luxembourg, *La Linguistique*, 1965, n° 2.
Richard-Zappella Jeannine et Tournier Maurice (eds), 1990, *Le discours des sondages d'opinion*, *MOTS*, n° 23, juin 1990.
Sankoff David, 1988, Variable rules, *in* U. Ammon, N. Dittmar, K. Mattheier (ed.), *Sociolinguistics : an international Handbook of the Science of Language and Society*, Berlin, Walter de Gruyter.
Sankoff David, Mainville Sylvie, 1986, Un modèle de l'alternance de langue sous la contrainte d'équivalence, *Revue québécoise de Linguistique*, vol. 15, n° 2.
Sankoff Gillian, Thibault Pierrette, 1977, L'alternance entre les auxiliaires *avoir* et *être* en français parlé à Montréal, *Langue française*, n° 34, juin 1977.
Saussure Ferdinand de, 1964, *Cours de linguistique générale*, publié par Charles Bally et Albert Sechehaye avec la collaboration de Albert Riedlinger, Paris, Payot [1915, cf. aussi l'édition critique réalisée par T. de Mauro chez le même éditeur, 1972].
Simonin-Grumbach Jenny, 1975, Pour une typologie des discours, J. Kristeva, J.-Cl. Milner, N. Ruwet (éd.), *Langue, discours, société. Pour Emile Benveniste*, Paris, Seuil.
Simonin-Grumbach Jenny, 1984, Les repères énonciatifs dans le texte de presse, A. Gresillon, J.-L. Lebrave (éd.), *La langue au ras du texte*, Lille, PUL.
Veronique Daniel, 1991, L'apprentissage du français par des travailleurs arabophones et la genèse des créoles « français », *Langage et société*, n° 50-51, décembre 1989 - mars 1990.
Vermès Geneviève, 1987-1988, *Vingt-cinq communautés linguistiques de la France actuelle*, Paris, L'Harmattan.
Vidal-Naquet Pierre, 1981, *Le chasseur noir. Formes de société et formes de pensée dans le monde grec*, Paris, Maspero.

Wald Paul, 1986, Du répertoire linguistique chez les Yakoma de Bangui, *Langage et société*, n° 38, décembre 1986.
Wald Paul, 1990, Catégorie de langue et catégorie de locuteur dans l'usage du français en Afrique, *Langage et société*, n° 52, juin 1990.
Weinreich Uriel, 1970, *Languages in contact. Findings and problems*, La Haye, Paris, Mouton [1953].
Weinrich Harald, 1989, *Conscience linguistique et lectures littéraires*, Paris, Maison des Sciences de l'Homme.
Wittgenstein Ludwig, 1986, *Tractatus logico-philosophique* [1921], suivi de *Investigations philosophiques* [1953], Paris, Gallimard.

فهرست

منشورات عويدات 1996/1001